جامعة الدكتور يحي فارس المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية وبنوك

دراسة كفاءة البنوك الاسلامية

مقارنة بين بنكي البركة والسلام الجزائريين

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية

تخصص مالية وبنوك

من إعداد الطالب :

- مراد كرفي

تحت إشراف الأستاذ(ة):

- د. بن عيشوش محمد

لجنة المناقشة

فلاق علي	أستاذ محاضر "أ"	ممتحن أول
بن عيشوش محمد	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
عراب هريش خديجة	أستاذ محاضر"ب"	ممتحن ثاني

السنة الجامعية: 2021-2022

شكر وتقدير

- أولا الشكر والحمد لله عزوجل الذي وفقني في اتمام هذا البحث العلمي.

- أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور المشرف " **محمد بن عيشوش** " على كل ما قدمه لي من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة .

- انطلاقا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " **من لا يشكر الناس لا يشكر الله**". أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير والامتنان للدكتور " **زواق كمال**" الذي كان له الفضل الكبير بعد الله سبحانه وتعالى في مواصلة دراستي و الوصول إلى هذه المرحلة.

- وفي الأخير الشكر الجزيل إلى كل أساتذة تخصص "مالية وبنوك " الذين لم يبخلوا علينا بالنصائح والتوجيهات والمعلومات القيمة .

شكرا للجميع ولكل من ساعدني ولو بالكلمة الطيبة.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى الزوجة الكريمة

إلى أبنائي الأعزاء" طارق، أروى، أماني، أسماء، بشرى"

إلى الإخوة والأخوات

إلى أساتذتي الأفاضل

إلى زملاء الدراسة من الابتدائي إلى يومنا هذا

إلى كل من يعرفني

مراد

ملخص

تهدف دراستنا هذه إلى إبراز كفاءة البنوك الاسلامية الجزائرية ومن خلالها التركيز على أهم بنكين في الجزائر هما بنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائري خلال الفترة ما بين 2015-2019. حيث قمنا بإظهار الجانب النظري لمفهوم البنوك الاسلامية من كل جوانبها قم التركيز على أهم إجراءات قياس كفاءة هذه البنوك، وفي الأخير قمنا بدراسة تطبيقية مقارنة لبعض المؤشرات المالية للبنكين للفترة المذكورة أعلاه توصلنا إلى جدوى وفاعلية المؤشرات المالية (النسب المالية) المختلفة ونجاعتها بما يؤكد كفاءة البنوك الاسلامية من خلال: مؤشرات الربحية، توظيف الأموال، مؤشر السيولة.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة، الكفاءة البنكية، بنك السلام، بنك البركة، البنوك الاسلامية.

Summary

This study aims to highlight the efficiency of the Algerian Islamic banks and through it focus on the two most important banks in Algeria, namely, Al Baraka Bank of Algeria and Al Salam Bank of Algeria during the period between 2015-2019. Where we have shown the theoretical side of the concept of Islamic banks in all their aspects, we focus on the most important methods of measuring the efficiency of these banks, and in the last we did an applied study compared to some of the financial indicators of the two banks for the above-mentioned period. Islamic through: profitability indicators, investment of funds, liquidity indicator.

Keywords: efficiency, banking efficiency, Al Salam Bank, Al Baraka Bank, Islamic banks.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	
الاهداء	
فهرس المحتويات	**I**
فهرس الجداول والأشكال	**IV**
مقدمة	أ
الفصل الأول: مدخل إلى البنوك الإسلامية	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية	**3**
المطلب الأول: تعريف ونشأة البنوك الإسلامية .	**3**
المطلب الثاني: خصائص وأنواع البنوك الإسلامية.	**7**
المطلب الثالث: أهداف ووظائف البنوك الإسلامية	**12**
المبحث الثاني: الموارد والاستخدامات في البنوك الإسلامية	**17**
المطلب الأول: القوائم المالية البنكية	**17**
المطلب الثاني: مصادر الأموال لدى البنوك الإسلامية	**22**
المطلب الثالث: استخدامات الأموال لدى البنوك الإسلامية	**25**
الفصل الثاني: الإطار النظري للكفاءة البنكية وإجراءات قياسها	
تمهيد	**39**
المبحث الأول: ماهية الكفاءة والكفاءة البنكية	**40**
المطلب الأول : ماهية الكفاءة أنواعها وخصائصها	**40**
المطلب الثاني: ماهية الكفاءة البنكية	**46**
المطلب الثالث: الكفاءة في البنوك الإسلامية	**52**

المبحث الثاني: إجراءات قياس الكفاءة البنكية لدى البنوك	**55**
المطلب الأول: النسب المالية	**55**
المطلب الثاني: نماذج من تحليل مغلف البيانات DEA	**60**
المطلب الثالث: التحليل المقارن والتحليل بالاستناد إلى رقم قياسي	**68**
الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين بنكي البركة والسلام الجزائريين	
المبحث الأول: التعريف ببنكي البركة و السلام	**73**
المطلب الأول: بنك البركة الجزائري.	**73**
المطلب الثاني : بنك السلام الجزائري:	**80**
المطلب الثالث: أساليب التمويل في البنكين.	**83**
المبحث الثاني: دراسة القوائم المالية لبنكي البركة والسلام	**100**
المطلب الأول: تقييم كفاءة بنك البركة باستخدام النسب المالية	**100**
المطلب الثاني: تقييم كفاءة مصرف السلام باستخدام النسب المالية	**103**
المطلب الثالث: مقارنة الكفاءة المالية بين البنكين (النسب المالية)	**107**
خلاصة	**114**
الخاتمة	**116**
قائمة المراجع	**120**
الملاحق	**125**

فهرس الجداول والأشكال

أولا: الجداول:

العنوان	الصفحة
الجدول رقم (03-01) مؤشر هامش الربح PM : الدخل الصافي/ إجمالي الايرادات	100
الجدول رقم (03-02):مؤشر منفعة الأصول AU: إجمالي الايرادات / إجمالي الأصول	100
الجدول رقم (03-03): مؤشر العائد على الأصول ROA: AU×PM أو النتيجة الصافية / مجموع الأصول	100
الجدول رقم (03-04) مؤشر مضاعف حقوق الملكية EM (الرافعة المالية LM) إجمالي الأصول / حقوق الملكية	101
الجدول رقم (03-05): مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE النتيجة الصافية / حقوق الملكية أو : EM×ROA	101
الجدول رقم (03-06):النسبة السيولة النقدية (الرصيد النقدي) = [النقد لدى البنك المركزي + النقود الحاضرة. إجمالي الودائع]× 100	102
الجدول رقم (03-07): كفاية رأس المال حقوق الملكية / إجمالي الأصول	102
الجدول رقم (03-08): معايير توظيف الأموال(قروض + سلفيات) / الودائع	103
الجدول رقم (03-09):مؤشر هامش الربح PM	103
الجدول رقم (03-10): مؤشر منفعة الأصول AU	104
الجدول رقم (03-11): مؤشر (معدل) العائد على الأصول ROA	104
الجدول رقم (03-12): مؤشر مضاعف حق الملكية EM أو(LM) الرفع المالي	104
الجدول رقم (03-13):مؤشر (معدل) العائد على حقوق الملكية ROE	105
الجدول رقم (03-14): معايير السيولة	105

الجدول رقم (03-15): معيار كفاية رأس المال	**106**
الجدول رقم (03-16): معيار توظيف الأموال	**106**
الجدول رقم (03-17):مؤشر هامش الربح PM	**107**
الجدول رقم (03-18): مؤشر منفعة الأصول AU	**107**
الجدول رقم(03-19): مؤشر (معدل) العائد على الأصول ROA	**108**
الجدول رقم (03-20):مؤشر مضاعف حقوق الملكية EM(الرفع المالي LM)	**108**
الجدول رقم (03-21): مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE	**109**
الجدول رقم (03-22): معايير السيولة	**109**
الجدول رقم (03-23): معيار كفاية رأس المال	**110**
الجدول رقم (03-24):معيار توظيف الأموال	**100**

ثانيا: الأشكال:

العنوان	الصفحة
الشكل رقم (01-01): أنواع المضاربة	27
الشكل رقم (01-02): شكل يوضح خطوات المرابحة بنوعيها	33
الشكل رقم (01-03): خطوات بيع السلم	35
شكل رقم (02-01): حالة التطويق بالتوجه المخرجي	62
الشكل رقم (02-02): نموذج CCR بالتوجه المدخلي	65
شكل رقم (02-03): نموذج CCR بالتوجه المدخلي	66
الشكل رقم(03-01): الهيكل التنظيمي العام لبنك البركة في الجزائر	79
الشكل رقم(03-02): يمثل إجراءات الحصول على التمويل بالمرابحة	88
الشكل رقم(03-03): يمثل إجراءات الحصول على التمويل بالاستصناع	90
الشكل رقم(03-04): يمثل إجراءات الحصول على التمويل بالتقسيط للسيارات	91
الشكل رقم(03-05): يمثل إجراءات الحصول على التمويل بالسلم	93
الشكل رقم(03-06): يمثل إجراءات الحصول على التمويل بالمشاركة	96
الشكل رقم(03-07): يمثل إجراءات الحصول على التمويل بالمضاربة	98
الشكل رقم(03-08): يمثل إجراءات الحصول على التمويل بالتقسيط	99

مقدمــة

تسهم البنوك إسهاما كبيرا في النشاط الاقتصادية لاسيما في الدول النامية، حيث أنها تمثل القناة الرئيسية لتدفق رأس المال. لذا أصبح أداء النظام البنكي لأي بلد قضية استراتيجية من أجل تعزيز فعالية ومرونة النظام المالي ككل، خاصة في وجه الصدمات المالية والاقتصادية، وقد ألزم انخراط جميع الدول العربية في تحرير النظام المالي و العولمة جملة من الإصلاحات هدفها رفع القيود في النظام البنكي وتحسين كفاءته وتشجيع الممارسات التنافسية. وقد دعى هذا الاتجاه البنوك العربية لتحديث عملها تماشيا مع متغيرات ومتطلبات إرساء نظام مصرفي يتمتع بكفاءة أعلى ويساهم بالنهوض بالمستوى الاقتصادية والاجتماعي لأي بلد.

ومن بين هذه التحديات والمتغيرات الصناعة المالية الاسلامية التي أصبحت من أبرز التطورات التي تشهدها الساحة المالية العالمية لاسيما بعد الأزمة المالية التي عرفها العالم سنة 2008. حيث ازداد الإقبال على البنوك الاسلامية بسبب صمودها وعدم تأثرها بتداعيات الأزمة بدرجة كبيرة، ويتجسد الاهتمام بالتمويل الإسلامي من قبل الأفراد والمؤسسات وحتى الدول بين تبني النشاط المالي الإسلامي وبين الرغبة في التعرف على أسس عمله وأوجه اختلافه عن النشاط المالي التقليدي.

والجزائر كغيرها من الدول أبدت اهتمامها بالصناعة المالية الاسلامية في السنوات الأخيرة خاصة في شقها المتعلق بالصيرفة إدراكا منها بأهمية وصلابة هذا النوع من التمويل. نظرا لما يتوفر عليه من صيغ متنوعة ومتعددة والتيمن شأنها تلبية مختلف الاحتياجات المالية والعينية للأفراد والمؤسسات. ناهيك عن المبادئ التي تقوم عليها من ارتباط منتجاته المالية بالنشاط الاقتصادية الحقيقي ومبدأ اقتسام الأرباح والخسائر الذي يحقق تكافؤ الفرص بين مؤسسات التمويل والعملاء. كل هذه المميزات تجعل من اعتماد أساليب التمويل الاسلامي ضرورة ملحة من أجل النهوض بالاقتصاد ورفع الحرج الشرعي عن العملاء، الذي وقف حجر عثرة أمام أغلب المواطنين الجزائريين في استثمار أموالهم المكتنزة في البيوت عوضا عن البنوك، ومنها تحريك ديناميكية النظام البنكي وكذا العملية الاقتصادية بشكل أكبر.

ومع تطور هذا النظام المالي المصرفي الإسلامي في الجزائر، رغم أن الصيرفة الإسلامية تنشط في الجزائر منذ أكثر من 27 سنة إلا أنها لم تشهد الكثير من النمو والتقدم لجملة من الأسباب، أهمها غياب الإطار القانوني الذي ينظم عمل هذه المؤسسات لغاية السنوات القليلة الماضية، إضافة إلى عدم توفر المعرفة والوعي المصرفي لدى الأفراد والقطاعات الاقتصادية فيما يتعلق بما تقدمه مؤسسات التمويل الإسلامي من صيغ تمويلية

والذي يعد حاجزا يحول دون استفادة هذه القطاعات من خدماتها المتنوعة، وكذا التأكد من أداء وكفاءة هذه البنوك الاسلامية على أرض الواقع ومدى نجاعتها ونجاحها في التمويل الاسلامي والدفع بالأفراد والمؤسسات في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.

1. الإشكالية:

نظرا للتطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية للجزائر، والتوجه الجديد لسياسة الجزائر الجديدة اقتصاديا، والتي وجب على البنوك مواكبتها ومرافقتها. وكذا المنافسة الشديدة بين البنوك من خلال منح التسهيلات الائتمانية وتقديم الخدمات المصرفية، لاسيما منها الصيرفة الاسلامية تحاول هذه الدراسة معرفة درجة كفاءة هذه البنوك الاسلامية، والتحسينات الواجب تطبيقها للوصول إلى درجة الكفاءة التامة.

ومن خلال ما سبق من عرض تتضح الإشكالية التي يمكن طرحها في السؤال التالي:

الإشكالية الرئيسية:

- ما مدى كفاءة البنوك الاسلامية في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية :

- ما هي البنوك الإسلامية وما مفهوم الكفاءة البنكية فيها؟
- ما هي إجراءات وأساليب قياس الكفاءة البنكية؟
- ما هو البنك الاسلامي الجزائري الذي يحقق أفضل كفاءة بين بنكي البركة و السلام؟

2. فرضيات البحث:

على ضوء إشكالية البحث يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات أهمها:

- تتميز البنوك الاسلامية بكفاءة عالية وأكثرها اقتصاديا نظرا لارتباط عملياتها بالاقتصاد الحقيقي. واعتمادها على صيغ تمويلية متعددة؛
- البنوك الاسلامية هي التي لا تطبق الربا أخذا و عطاء؛
- الكفاءة البنكية الاسلامية تتمثل في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق أفضل ناتج ممكن و تحقيق نواتج محددة بأقل قدر من المدخلات؛
- قياس الكفاءة يتطلب أساليب متعددة من نسب مالية، ونماذج تحليل البيانات وكذا تحاليل مالية مختلفة؛
- لا تختلف كفاءة البنوك الاسلامية في الجزائر إلا في إجراءات استخدام مواردها البشرية استخداما صحيحا؛

3. مبررات اختيار الموضوع:

أهم أسباب اختيار الموضوع هي:

- الميل الشخصي إلى البحث في المجال البنكي الاسلامي؛
- تخصص الطالب في مجال البنوك، والسعي إلى إكمال البحث في هذا المجال والتعمق أكثر؛
- الرغبة في التوسع في فهم موضوع البنوك الإسلامية ودراسة كفاءتها؛
- أهمية موضوع كفاءة البنوك الاسلامية والدور المهم الذي تلعبه في رفع أداء الأنظمة المصرفية الجزائرية؛
- موضوع الكفاءة البنكية من المواضيع التي لا زالت بحاجة إلى المزيد من الدراسات التطبيقية في الجزائر.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى مجموعة من النتائج هي:

- تبيان المقصود بالبنوك الاسلامية،
- توضيح مفهوم الكفاءة البنكية وإجراءات قياسها؛
- إبراز أنواع الكفاءة البنكية والعوامل المؤثرة فيها؛
- تحليل النسب المالية لبنكي البركة والسلام؛
- مقارنة النسب للبنكين وتحديد الكفاءة لكليها.

5. اهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه، لأن موضوع الكفاءة في البنوك له أهمية جوهرية خاصة في الوقت الحالي، نظرا للتحديات والمؤثرات التي تتعرض لها الساحة المصرفية والجهود المبذولة، وخاصة البنوك الإسلامية وما تواجهه من تحديات. لقد استطاعت البنوك الإسلامية جذب المزيد من الودائع والمدخرات حيث يشير الواقع إلى نموها بشكل سري، وهذا يتطلب رسم السياسات والخط الإدارية الناجمة المبنية على الأسس السليمة في تقييم كفاءتها بما يضمن تحقيق الدول المأمول منها، بهدف ترسيخ ودعم جهود هذه اللّبنة من لبنات النظام الاقتصادية الإسلامي.

6. منهج البحث:

اعتمدنا في معالجة موضوع بحثنا في شقة النظري المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم استعراض مفهوم البنوك عامة والبنوك الإسلامية بشكل خاص، وكذا الجانب النظري للكفاءة البنكية وإجراءات قياسها. أما الجانب التطبيقي فكان اعتماد أسلوب دراسة حالة لبنكي البركة والسلام الجزائريين والمقارنة بين النسب المالية لكليهما ومدى كفاءة كل بنك منهما.

7. حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** تمت الدراسة التطبيقية الخاصة بهذا البحث في الفترة الزمنية من 2015-2019.
- **الحدود المكانية:** تمت هذه الدراسة على مستوى بنكي البركة والسلام الجزائريين.

الفصل الأول:

مدخل إلى البنوك الإسلامية

تمهيد:

برز في العصر الحديث مفهوم الاقتصاد الاسلامي، كنظام له أصوله ومبادئه، وقواعده المستقلة. وأصبحت الصناعة المالية الإسلامية اليوم واقعا ماثلا للعيان، تحتل مكانة متميزة في النظام المالي العالمي، وتميزت مؤسساتها عن غيرها بفلسفتها وأساليبها الاستثمارية وأدواتها التي استطاعت مواكبة الصناعة المالية الحديثة بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، فظهرت البنوك الإسلامية كمؤسسات مالية تمارس الأعمال المصرفية بأسلوب اختلف عمّا هو سائد في البنوك التجارية التقليدية المنتشرة في أنحاء العالم. حيث تقوم بتوظيف الأموال واستثماراها بإشراك العميل (الزبون) في الربح ومشاركته في الخسارة، وممارسة البيع والشراء والمتاجرة المباشرة ، وهذا ما لم يكن موجودا لدى البنوك التقليدية.

وقد حظيت المؤسسات المالية الإسلامية وفي مقدمتها البنوك باهتمام العديد من دول العالم وكبريات المنظمات والمؤسسات المالية، لما حققته من نجاحات باهرة في إدارة وتوظيف الأموال بإجراءات كان لها تأثيرا إيجابي على متطلبات الاستقرار النقدي والاقتصادية وإعادة توزيع الدخول في المجتمع، وغير ذلك من الأهداف الأخرى، وخاصة بعد الأزمة العالمية 2008.

كما ظهرت العديد من الأبحاث والبرامج الأكاديمية التي تتمحور حول دراسة أسس وأدوات التمويل الإسلامي في جامعات عالمية كبرى مثل جامعة هارفارد، وجامعة السوربون، وجامعة برمنجهام وغيرها من المؤسسات ومراكز البحوث الأخرى.

وفي ظل هذه التطورات العالمية الكبيرة، وتسارع تطور فكرة البنوك الاسلامية، إذ يعد موضوع البنوك الإسلامية من الموضوعات الحديثة في العلوم المالية والمصرفية وأصبحت هذه البنوك في ظل متطلبات العصر الحديث ضرورة لكل مجتمع إسلامي لا يؤيد التعامل بالفائدة والرّبا.

وأثبتت البنوك الإسلامية وجودها من خلال اتباعها لمبادئ الشريعة الإسلامية للوصول إلى الأهداف التي ترغب في تجسيدها باستعمال آليات تمويلية تتماشى مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وسنتناول في هذا الفصل المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية**
- **المبحث الثاني: الموارد والاستخدامات في البنوك الإسلامية**

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية إحدى أهم منجزات الصحوة الإسلامية المعاصرة في مجال النشاط الاقتصادية، وتجسيدا لمبادئ الاقتصاد الاسلامي، حيث أصبحت حقيقة واقعة ليست في حياة الأمة الإسلامية فحسب، بل تعدت إلى الشعوب الأخرى. وذلك للفرق الجوهري في الأساس الذي تستند عليه كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، حيث أصبحت تساهم في بناء اقتصاد الدول وتحقيق أهداف المجتمع لتؤدي دورها التنموي على نطاق شامل.

المطلب الأول: تعريف ونشأة البنوك الإسلامية .

أولا: تعريف البنوك الإسلامية

تعددت التعاريف الخاصة بالبنوك الإسلامية من باحث لآخر وأهم هذه التعاريف:

1. عرفها عوف محمود الكفراوي بأنها "تلك المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المالية والمصرفية وغيرها من المعاملات المالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، فلا تتعامل بالربا أخذا وعطاء، وذلك بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية وتطهير النشاط المصرفي من الفساد وتحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي ممكن لتحقيق التنمية الاقتصادية.[1]
2. هو مؤسسة وساطة مالية، تعمل على حشد وتعبئة المدخرات وتعيد ضخها وتوظيفها في الاقتصاد بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتجمع في نشاطها بين أعمال التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية، وكل ذلك بإجراءات وأساليب متوافقة مع ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.[2]
3. عرفتها اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة على أنها"يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام، تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون انشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا.[3]

---

[1] شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية ومقارنة)، أطروحة ذكتوراه، جامعة سطيف ، 2011/2010، ص 04.

[2] محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية (10 وقفات للتعرف على المصارف الإسلامية)، مجلة كلية العلوم والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ليبيا، ص 02.

[3] عماد فراح، در البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2014/2013، ص 24.

4. البنك الإسلامي مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية.[1]

ومن التعريفات السابقة يمكن القول أن البنك الإسلامي هو: "منظمة مالية ومصرفية، اقتصادية واجتماعية، تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات وتعمل على استخدامها الاستخدام الأفضل، مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة، وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال كما تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق التنمية الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية، للأفراد والمؤسسات مع مراعاة الظروف في المجتمع.[2]

وبتعريف مختصر وبسيط: "البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية تؤدي الأعمال المصرفية والتمويلية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية"[3]

ومن خلال هذه التعريفات يمكن استخلاص العناصر التالية:

- البنك الإسلامي يمثل منظمة مالية ومصرفية؛
- البنك الإسلامي منظمة إقتصادية واجتماعية؛
- البنك الإسلامي يسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- البنك الإسلامي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مختلف نشاطاته ومعاملاته؛
- البنك الإسلامي يهتم بجانب التكافل الاجتماعي؛
- البنك الإسلامي يسعى إلى جذب الموارد وعلى تحقيق العائد المناسب.

أما في عصرنا الحديث، فتعود فكرة ظهور العمل المصرفي الإسلامي إلى الأربعينات من القرن العشرين في ماليزيا (1940) وباكستان عام (1950) أين تم انشاء أول صناديق الادخار تعمل بدون فائدة (الرّبا) بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشرية الإسلامية. إن المحاولات الجادة في العصر الحديث للتخلص من

[1] شهاب أحمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ط1، الأردن، 2011، ص 11.

[2] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، بحث رقم 66، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط1، 2004، ص 86.

[3] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 4، عمان الأردن، 2012، ص 42.

المعاملات المصرفية الربوية وإقامة بنوك تقوم بالخدمات والأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، بدأت أول تجربة عملية لبديل بنكي لا ربوي، هي تجربة "بنوك الادخار المحلية" بمركز ميت غمر –محافظة الدقهيلة بمصر والتي أشرف على تنفيذها الدكتور أحمد النجار عام 1963م، ومع محدودية هذه التجربة إلا أنها جسدت بنجاح"من خلال فروعها التسعة" جدوى العمل البنكي الإسلامي في تجميع المدخرات المحلية وتوظيفها في مشروعها التنمية المحلية، ولأسباب سياسية أساسا، لم يكتب لهذه التجربة الرائدة الاستمرار، وتمت تصفيتها وانتقال أصولها وفي النهاية عام 1967م.[1]

وبعد هذه التجربة، تم انشاء أول مصرف يستبعد الفائدة في معاملاته وهو "بنك ناصر الاجتماعي" بمصر عام 1971م، والذي حقق نجاحا كبيرا وما زال قائما لحد الساعة.[2]

وفي سنة 1975 كانت الانطلاقة الحقيقية للبنوك الإسلامية بمفهومها الحديث بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجدة، حيث توفر الأموال اللازمة لإقامة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الاعضاء على أساس تقاسم الأرباح.[3] وفي نفس السنة تم انشاء أول بنك تجاري إسلامي بالمعنى الحديث وهو بنك دبي الإسلامي الذي يعتبره البعض البداية الحقيقية لميلاد المصارف الإسلامية.

كما تم تأسيس النماذج الأولى للبنوك الإسلامية، حيث انشئ بنك فيصل الإسلامي المصرفي وبنك فيصل الإسلامي السوداني وبيت التمويل الكويتي سنة 1977م، والبنك الإسلامي سنة 1978 وبنك البحرين الإسلامي لسنة 1979م. وكذا البنك الأردني الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية في مصر. 3

ثانيا: نشأة البنوك الإسلامية

ترجع بدايات المصارف الإسلامية بمفهومها الواسع، إلى الأيام الأولى للتشريع الإسلامي وقيام الدولة الإسلامية، فإن المتأمل للتاريخ الإسلامي يجد فيه تطبيقات لبعض المفاهيم الخاصة بالعمليات البنكية

[1] شهاب أحمد سعيد العزعزي ، مرجع سابق ، ص02.

[2] آمال لعمش.، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة سطيف،2012/2011، ص 04.

[3] مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012/2011، ص 18.

الإسلامية، فقد أدى ازدهار التجارة الداخلية والخارجية في فجر الإسلام إلى وجود أدوات مالية ومصرفية واكبت هذا التطور التجاري مثل الوديعة والقرض والمضاربة والحوالة والصرف وغيرها. وتجسدت عمليا في :

1. **الإيداع:** حيث كان الناس يضعون أموالهم لدى من يثقون في أمانته، وظهر التمييز بين الوديعة التي تودع كأمانة، وبين الوديعة الجارية المضمونة (القرض) التي تمكن الوديع من استخدامها بشرط ضمان رد المثل لصاحبها عند طلبها، ويؤيد ذلك ما ورد عن الصحابي الزبير بن العوام (رضي الله عنه)، كان يشترط على من يودع أمواله عنده من أجل الحفظ أن يضمن له أمواله (فكان يقول: بل هو سلف إني أخاف (أخشى) عليه الضيعة) ليتم إخراج هذه الأموال من شكل وديعة الأمانة إلى شكل القرض المضمون؛
2. **صور الاستثمار:** كان سائدا (قبل وبعد البعثة النبوية) حيث كانت صيغتا المضاربة والإقراض بالرّبا سائدتين قبل وبعد البعثة النبوية، وقد أبقى الإسلام على المضاربة وأقرها، وحرم الرّبا لما فيه من ظلم وآثار سلبية على الفرد والمجتمع؛
3. **نظام الحوالات:** الذي مكن التجار من الحصول على أموالهم من دولة غير تلك التي فيها أموالهم وجنبهم مخاطر التنقل بها، وتسمى هذه العملية (السفتجة) وتعامل بها التجار بشكل واسع بعد انتشار الفتوحات الإسلامية واتساع رقعة الخلافة الإسلامية. ويؤيد ذلك ما ورد في مخطوطه للهمداني بمكتبة باريس: "أن سيف الدولة الحمداني أمير مدينة حلب في القرن الرابع الهجري دخل ضمن سوق بغداد متنكرا وتعامل فيه، فكانت طريقة الدفع صكوكا مسحوبة على صرّاف محلّي بألف دينار قبِلها الصرّاف ودفع قيمتها وعرف الصرّاف محرّر الصك من توقيعه".[1]

بعد ذلك توالى إنشاء البنوك الإسلامية في مختلف دول الخليج العربي، وامتدت الكرة إلى بعض الدول الآسيوية والإفريقية وحتى الأوروبية منها، كما تم افتتاح العديد من النوافذ التي تعنى بتقديم خدمات مالية إسلامية على مستوى البنوك التقليدية في مختلف دول العالم.

إن السرعة النسبية في انتشار البنوك الإسلامية، ما كانت لتتم لولا انتشار التيار الإسلامي الذي فجر في المسلمين حماسهم نحو مسؤوليتهم عن تطبيق الشريعة ما أمكن في كافة مجالات الحياة واستطاع الاقتصاد الإسلامي أن يفرض نفسه كنظام موازي للبنوك الربوية، اعترفت به البنوك المركزية كنظام ذي طبيعة متميزة،

[1] إخلاص باقر هاشم النجار، المصارف الإسلامية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة البصرة، العراق، 2017، ط3 ، ص 36-37.

حيث قرر مجلس محافظي البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الإسلامية في دورته الرابعة المنعقدة بالخرطوم (مارس 1981): "أن العمل على تشجيع وتنظيم البنوك الإسلامية وفقا لنظامها الخاص"[1]

وقد بلغ عدد المصارف الإسلامية حوالي 400 مصرف حتى نهاية لسنة 2009، لحجم أصول قدر بنحو 825 مليار دولار، بنسبة نمو قدرت بما يفوق 30% عن العام 2008.[2]

المطلب الثاني: خصائص وأنواع البنوك الإسلامية.

أولا: خصائص البنوك الإسلامية[3]

تتميز البنوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص وتسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف تجعلها بديلا أمثلا للنظام المصرفي التقليدي وتميزها عن غيرها من البنوك، ومن أهم هذه الخصائص نجد:

1. **استبعاد التعامل بالفائدة:** إن أهم ما يمتاز به البنك الإسلامي عن البنوك الأخرى هو عدم تعامله بالربا (الفوائد البنكية) في جميع معاملاته سواء مع البنك المركزي أو الحكومة أو الأفراد أو المصارف المحلية أو الأجنبية مهما كانت الأسباب.

تعد هذه الخاصية المعلم الرئيسي والأول للبنك الإسلامي، لأن الإسلام قد حرم الرّبا بكل أشكاله وشدد العقوبة عليه، والبنك الإسلامي بهذا ينسجم تماما مع غيره من المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى والتي تشكل في مجموعها نظاما إسلاميا متكاملا، لا يتناقض معها، ذلك لأن جميع هذه المؤسسات الإسلامية بما فيها البنك الإسلامي تعمل جادة من أجل تحقيق تنقية المجتمع من كل ما لا يتلاءم مع مبادئ هذا الدين وتعاليمه السامية.

2. **توجيه كل جهده نحو الاستثمار الحلال:** يفترض أن تكون البنوك الإسلامية بنوك تنمية في جميع المجالات بالدرجة الأولى لالتزامها في جميع أعمالها بأحكام الشريعة الإسلامية التي ثبتَ أن اتباعها فيه تحقيق لمصالح العباد الاقتصادية وغيرها. فأينما يوجد الشرع توجد مصلحة العباد. هذا يدفعها إلى

[1] شهاب أحمد سعيد العزعزي، مرجع سابق ، ص 17.

[2] آمال لعمش، مرجع سابق، ص 05.

[3] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط3، ص 45.

استثمار وتمويل المشاريع الاقتصادية الناجحة والمقبولة فقط من الناحية الشرعية ولا تقبل أي مشروع مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية بغض النظر عن جدواه الاقتصادية . وهذا يوجه الاستثمار ويركزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان المسلم، كما يؤدي إلى تطبيق المعايير الشرعية على أي مشروع بحيث تكون مدخلاته ومخرجاته والأدوات المستخدمة فيه مقبولة شرعا. كما يؤدي ذلك إلى تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة قبل النظر إلى مصلحة الفرد.

3. **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية (التكافل الاجتماعي)**: البنوك الإسلامية بطبيعتها الإسلامية يجب أن تزاوج بين جانبي الإنسان المادي والروحي، وليس أدلّ على ذلك من منح القروض الحسنة والمساهمة في زواج المسلمين وغيرها من الأعمال التنموية الإجتماعية. والنظام الاقتصادية الإسلامي الذي تعمل ضمنه البنوك الإسلامية لا يربط بين التنمية الاقتصادية والتنموية فقط بل إنه يعتبر التنمية الاجتماعية أساسا له، لا تؤتى التنمية الاقتصادية ثمارها إلا بمراعاته؛
4. **تجميع الأموال المعطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار الحلال**: لقد كان من أهم أسباب إنشاء البنوك الإسلامية حل مشكلة المسلمين الأغنياء وصغار المستثمرين الرافضين لأي تعامل مع البنوك التقليدية مما دفع الكثير من أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار أموالهم المجمدة وتنميتها بالتعاون مع البنوك الإسلامية من خلال المشاريع التنموية التي تقوم بها هذه البنوك، وقد تمكنت هذه البنوك والمؤسسات من تولي الريادة في هذا المجال حيث استطاعت تجميع الفائض من الأموال المجمدة ودفعها إلى مجال الاستثمار في مشروعاتها التنموية المختلفة، تجارية كانت أم صناعية، أم زراعية وهي بذلك قد حققت نجاحا باهرا في تحريك تلك الأموال، وجعلها أداة فعالة في خدمة المسلمين، وقد بلغت موجودات هذه البنوك الآن أكثر من 265 مليار دولار؛
5. **تسيير وتنشيط حركة التبادل بين الدول وذلك من خلال تعاون هذه البنوك وتبادل الخبرات فيما بينها**: وهذه الخاصية قد تتميز بها البنوك التقليدية إلا أن البنوك الإسلامية لا تجلب ويلات الرّبا مع تسهيل هذه الحركة؛[1]
6. **إحياء نظام الزكاة**: أقامت بعض البنوك الإسلامية صناديق خاصة لجمع الزّكاة تتولى هي إدارته، كما أخذت على عاتقها أيضا إيصال هذه الأموال إلى بنوكها المحددة شرعا كما هو الحال في بعض البنوك الإسلامية الخليجية؛

[1] محمودحسين الوادي، حسين محمد سمحان ،مرجع سابق، ص 46-47.

7. **المساهمة في إحياء ونشر فقه المعاملات:** لا أحد ينكر أن كثير من أدوات التمويل الإسلامية وفقهها قد تم نشره في العقود الثلاثة الأخيرة بمساهمة فعالة من البنوك الإسلامية، فبعد أن كان فقه مثل هذه المعاملات محصورا في علماء الفقه وخريجي كليات الشريعة أصبح الآن مشهورا ومنتشرا بين عدد كبير من المسلمين الذين يتعاملون مع البنوك الإسلامية أو يعملون فيها وذلك من خلال النشرات والإعلانات والندوات والدورات التي تساهم البنوك الإسلامية فيها مساهمة فعالة؛
8. **عدم إسهام هذه البنوك وتأثرها المباشر فيما يطرأ على النقد من تضخم:** من المعروف أن عملية مضاعفة النقد (money creation) أو عملية التوسع النقدي التي تتم بشكل أساسي من عمليات الإقراض التي تتم من خلال إيداع قيمة القرض في حساب العميل، مما يعتبر أحد الأسباب المباشرة في التضخم، ولما كان البنك الإسلامي لا يقوم بمثل هذه العمليات فهو لا يساهم بشكل مباشر في ذلك بل على العكس، فإن عمليات التمويل التي تقوم بها البنوك الإسلامية تؤدي إلى زيادة استقرار الاقتصاد وتحسنه لارتباط التمويل بالإنتاج الحقيقي.

ثانيا: أنواع البنوك الإسلامية:

يمكن تقسيم البنوك الإسلامية إلى عدة أنواع وذلك وفقا لعدة أسس على النحو التالي:

1. **وفقا للنطاق الجغرافي:** وفقا لهذا الأساس تقسم إلى:[1]

أ. **بنوك إسلامية محلية النشاط:** هي البنوك الإسلامية التي يقتصر نشاطها على الدولة والتي تحمل جنسيتها وتمارس فيها نشاطها، ولا يمتد عملها خارج هذا النطاق الجغرافي؛

ب. **البنوك الإسلامية دولية النشاط:** هي البنوك التي تتسع دائرة نشاطها، وتمتد إلى خارج النطاق المحلي.

2. **وفقا للمجال التوظيفي:** وفقا لهذا الأساس يمكن التفرقة بين عدة أنواع من البنوك الإسلامية ومن بينها:

أ. **بنوك إسلامية صناعية:** هي تلك البنوك التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية وخاصة عندما يمتلك البنك مجموعة من الخبرات البشرية في مجال إعداد دراسات الجدوى وتقييم فرص الاستثمار في هذا المجال؛

[1] مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012/2011، ص 21.

ب. **بنوك إسلامية زراعية:** هي تلك البنوك التي يغلب على توظيفاتها اتجاهها للنشاط الزراعي وباعتبار أن لديها المعرفة والدراية بهذا النوع من النشاط الحيوي الهام؛

ج. **بنوك الادخار والاستثمار الإسلامي:** تعمل هذه البنوك على نطاقين، بنوك الادخار وصناديق الادخار، وتكون مهمة هذه الصناديق هي جمع المدخرات من المدخرين بهدف تعبئة الفائض النقدي الموجود لدى الأفراد. والنطاق الآخر هو نطاق البنوك الاستثمارية حيث يقوم على إنشاء بنك استثماري يقوم بعملية توظيف الأموال التي سبق الحصول عليها وتوجيهها إلى مركز النشاط الاستثماري والتي من خلالها يتم استغلال الطاقات الانتاجية المتوافرة، ومن ثمَّ انعاش الاقتصاد الإسلامي؛

د. **بنوك التجارة الخارجية الإسلامية:** تعمل هذه البنوك على تعظيم وزيادة التبادل التجاري بين الدول، كما تعمل على معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها قطاعات الإنتاج في الدول الإسلامية من خلال توسيع نطاق السوق ورفع قدراتها على استغلال الطاقات العاطلة وتحسين الجودة للإنتاج؛

هـ. **بنوك إسلامية تجارية:** تتخصص هذه البنوك في تقديم التمويل للنشاط التجاري وبصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجارة وفقا للأسس والأساليب الإسلامية، أي وفقا للمتاجرات أو المرابحات أو المشاركات أو المضاربات الإسلامية.

3. **وفقا لحجم النشاط:** تقسم وفقا لهذا المعيار إلى ثلاث أنواع هي: [1]

أ. **بنوك إسلامية صغيرة الحجم:** هي بنوك محدودة النشاط، يقتصر نشاطها على الجانب المحلي والمعاملات المصرفية التي يحتاجها السوق المحلي فقط، وتعمل على جمع المدخرات وتقديم التمويل قصير الأجل لبعض المشروعات والأفراد في شكل مرابحات، كما تنقل هذه البنوك فائض مواردها إلى البنوك الإسلامية الكبيرة التي تتولى استثماره وتوظيفه في المشروعات الضخمة.

ب. **بنوك إسلامية متوسطة الحجم:** هي بنوك ذات طابع قومي، وتكون أكبر حجما في النشاط وأكبر من حيث العملاء، وأكبر اتساعا من حيث المجال الجغرافي، وأكثر خدمات من حيث التنوع، إلا أنها تظل محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية؛

ج. **بنوك إسلامية كبيرة الحجم:** يطلق عليها البعض اسم "بنوك الدرجة الأولى"، وهي بنوك من الحجم الذي يمكنها من التأثير على السوق النقدي والمصرفي سواء المحلي أو الدولي ولديها من الامكانيات التي تؤهلها لتوجيه هذا السوق، كما تمتلك هذه البنوك فروعا لها في أسواق المال والنقد الدولية.

[1] مطهري كمال، مرجع سابق، ص 22.

4. **وفقا للاستراتيجية المستخدمة:** هناك ثلاث أنواع هي: [1]

أ. **بنوك إسلامية قائدة ورائدة:** هي تلك البنوك التي تعتمد على استراتيجية التوسع والتطوير والتجديد وتطبيق أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا المعاملات البنكية خاصة تلك التي لم تطبقها البنوك الاخرى، ولديها القدرة على الدخول في مجالات النشاط الأكثر خطرا وبالتالي الأعلى ربحية؛

ب. **بنوك إسلامية مقلدة وتابعة:** تقوم هذه البنوك على استراتيجية التقليد لما ثبت نجاحه لدى البنوك الإسلامية القائدة والرائدة، ومن ثم فإن البنوك تنتظر جهود البنوك الكبرى في مجال تطبيق النظم البنكية المتقدمة التي توصلت إليها، فإذا أثبتت ربحيتها وكفاءتها سارعت هذه البنوك إلى تقليدها وتقديم خدمات بنكية مشابهة لها.

ج. **بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط:** يقوم هذا النوع من البنك على استراتيجية التكميش أو ما يطلق عليه البعض استراتيجية "الرشادة المصرفية" والتي تقوم على تقديم الخدمات المصرفية التي ثبت ربحيتها فعلا، وتتسم هذه البنوك بالحذر الشديد وعدم إقدامها على تمويل أي نشاط يحتمل مخاطر مرتفعة مهما كانت ربحيتها.

5. **وفقا للعملاء المتعاملين مع البنك:** تقسم وفق هذا الأساس إلى: [2]

أ. **بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد:** هي بنوك تنشأ خصيصا من أجل تقديم خدماتها إلى الأفراد سواء كانوا أفرادا طبيعيين أو معنويين، وسواء على مستوى العمليات المصرفية الكبرى أو العمليات المصرفية العادية والمحدودة؛

ب. **بنوك إسلامية غير عادية تقدم خدماتها للدول والبنوك الإسلامية العادية:** هذا النوع من البنوك لا يتعامل مع الأفراد بل يقدم خدماته إلى الدول الإسلامية من أجل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، إما يقدم دعمه وخدماته إلى البنوك الإسلامية العادية لمساعدتها على مواجهة الأزمات التي قد تواجهها أثناء ممارسة أعمالها.

[1] مطهري كمال، مرجع سابق، ص 22.

[2] مطهري كمال، مرجع سابق، ص 23-24.

المطلب الثالث: أهداف ووظائف البنوك الإسلامية

أولا : أهداف البنوك الإسلامية:

يمكن إجمال أهداف البنوك الإسلامية بالنقاط الرئيسية الآتية:

1. **الأهداف المالية:** انطلاقا من أن البنك الإسلامي في المقام الأول مؤسسة مصرفية إسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وهذه الأهداف هي:[1]

أ. **جذب الودائع وتنميتها:** يعد هذا الهدف من أهم أهداف البنوك الإسلامية حيث يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية، وترجع أهمية هذا الهدف إلى أنه يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال واستثمارها، بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي، وتعد الودائع المصدر الرئيس لمصادر الأموال في البنك الإسلامي سواء كانت في صورة ودائع استثمارها بنوعيها المطلقة والمفيدة، أو ودائع تحت الطلب والحسابات الجارية؛

ب. **استثمار الأموال:** يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، وهو الهدف الأساسي للبنوك الإسلامية، حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في البنوك الإسلامية والمصدر الرئيس لتحقيق الأرباح سواءا للمودعين أو للمساهمين، وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في البنوك الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين المودعين، على أن يأخذ البنك في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة لتحقيق التنمية الاجتماعية؛

ج. **تحقيق الأرباح:** وهي ناتج عملية الاستثمارات والعمليات البنكية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين، فضلا عن أن زيادة أرباح البنك تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين، والبنك الإسلامي كمؤسسة مالية يحدد هدف تحقيق الأرباح من أهدافه الرئيسية، وذلك حتى يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي، وليكون دليلا على نجاح العمل المصرف الإسلامي.

2. **أهداف خاصة بالمتعاملين:** للمتعاملين مع البنك الإسلامي أهدافا متعددة يجب أن يحرص البنك الإسلامي على تحقيقها وهذه الأهداف تتمثل في:

[1] اخلاص الباقر، مرجع سابق، ص 61.

أ. **تقديم الخدمات المصرفية:** يعد نجاح البنك الإسلامي في تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للمتعاملين، وقدرته على جذب العديد منهم، وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، نجاحا للمصارف الإسلامية وهدفا رئيسيا لإدارتها؛

ب. **توفير التمويل للمستثمرين:** يقوم المصرف الإسلامي باستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل الازم للمستثمرين، أو عن طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة، أو القيام باستثمار هذه الأموال مباشرة سواء في الأسواق (المحلية، الإقليمية، الدولية)؛

ج. **توفير الأمان للمودعين:** من أهم عوامل نجاح البنوك مدى ثقة المودعين في البنك، ومن أهم عوامل الثقة في البنوك توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء تحت الطلب دون الحاجة إلى تسييل أصول ثابتة، وتستخدم السيولة النقدية في البنوك في الوفاء باحتياجات سحب الودائع الجارية من ناحية واحتياجات البنك من المصروفات التشغيلية، بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للمستثمرين.

3. **أهداف داخلية:** للبنوك الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها، وتتمثل في الآتي:[1]

أ. **تنمية الموارد البشرية:** تعد الموارد البشرية العنصر الرئيس لعملية تحقيق الأرباح في البنوك بصفة عامة، حيث أن الأموال لا تدّر عائدا بنفسها دون استثمار، وحتى يحقق البنك الإسلامي ذلك لا بد من توافر العنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال، ولا بد أن تتوافر لديه الخبرة المصرفية ولا يتأتى ذلك إلا من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري بالبنوك الإسلامية عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء في العمل؛

ب. **تحقيق معدل النمو:** تنشأ المؤسسات عامة بهدف الاستمرار لا سيما البنوك حيث تمثل عماد الاقتصاد لأي دولة، وحتى تستمر المصارف الإسلامية في السوق المصرفية، لا بد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل نمو، وذلك حتى يمكنها الاستمرار والمنافسة في الأسواق المصرفية؛

[1] اخلاص باقر، مرجع سابق، ص 62-63.

ج. **الانتشار جغرافيا واجتماعيا:** حتى تتمكن البنوك الإسلامية من تحقيق أهدافها، لا بد لها من الانتشار، بحيث تغطي أكبر قدر من المجتمع، وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات البنكية في أقرب الأماكن لهم، ولا يتم تحقيق ذلك إلا من خلال الانتشار الجغرافي في المجتمعات.

4. **أهداف ابتكارية:** تشتد المنافسة بين البنوك في السوق المصرفية على اجتذاب العملاء أصحاب الودائع، وهي في سبيل ذلك تقدم لهم العديد من التسهيلات، فضلا عن تحسين مستوى أداء الخدمة المصرفية والاستثمارية المقدمة لهم، وحتى تستطيع البنوك الإسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية، لا بد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك عن طريق ما يأتي: [1]

أ. **ابتكار صيغ للتمويل:** حتى يستطيع البنك الإسلامي مواجهة المنافسة من جانب المصارف التقليدية في اجتذاب المستثمرين، لا بد أن يوفر لهم التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة، ولذلك يجب على البنك أن يسعى ليجاد الصيغ الاستثمارية الإسلامية، التي يتمكن من خلالها من تمويل المشاريع الاستثمارية المختلفة، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

ب. **ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية:** يعد نشاط الخدمات المصرفية من المجالات المهمة للتطوير في القطاع المصرفي، وعلى المصرف الإسلامي أن يعمل على ابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيا: وظائف البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية بالعديد من الوظائف والخدمات قد تتفق مع بعضها في البنوك الأخرى والاختلاف الوحيد هو عدم استعمالها للفائدة الربوية، حيث تتمثل هذه الوظائف والخدمات في:[2]

1. **قبول الودائع بعيدا عن الفائدة:**

ومن أهم هذه الودائع نجد ما يلي:

أ. **ودائع تحت الطلب:** ويتم فيها استعمال الشيكات (الودائع الجارية)؛

[1] اخلاص باقر، مرجع سابق، ص 64.

[2] فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص 10-11.

ب. **الودائع الاستثمارية:** وهي عبارة عن ودائع يتفق فيها المودع مع البنك على إيداع مبلغ من المال لديه لفترة سنة أو أكثر أو بصورة مستثمرة مقابل أن يشارك المودع في الأرباح والخسائر الناتجة عن العمليات الاستثمارية؛

ج. **الودائع الادخارية:** وهي ودائع صغيرة تودع في البنك بغرض استثمارها مع حرية التمتع بسحبها عند الطلب، كما أن هذه الودائع يمكن أن تستخدم في تمويل الأنشطة غير الائتمانية.

2. إصدار سندات المقارضة:

وهي وثائق محدودة القيمة صادرة عن البنك بأسماء من يكتتبون بها مقابل دفع القيمة المحرر بها على أساس المشاركة في نتائج الأرباح المحققة سنويا وهي نوعان:

أ. **سندات المقارضة المشتركة:** هي عبارة عن وثائق موحدة القيمة وصادرة عن البنك بأسماء من يكتتبون بها مقابل دفع القيمة المحررة على أساس المشاركة في ناتج الأرباح المحققة سنويا حسب شروط خاصة بكل إصدار على حدى، وهي في العادة نسبة من مجموع الأرباح الاستثمارية لكل سنة تلي السنة التي تطرح فيها للاكتتاب، وتكون هذه الفترة محددة لا تتجاوز عشرة (10) سنوات.

ب. **سندات المقارضة المخصصة:** تختلف عن سندات المقارضة المشتركة بأنها مرتبطة بمشروع بعينه أو غرض معين، ويتم تصنيفها على ضوء أعمال المشروع أو المشاريع الممولة من أموال هذا الإصدار في كل حالة على حدى، ويحدد لها نسبة من إيرادات المشروع الصافية المستثمرة فيها من قبل مجلس الإدارة للبنك ويُكوِن المشروع حساب دخل مستقل عن سائر إيرادات البنك.

3. استثمار أموال البنك:

تشكل الوظيفية الائتمانية المقابلة لقبول الودائع التي تستثمر في مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

4. تأدية الخدمات البنكية بصفة عامة:

تتمثل الخدمات البنكية بصفة عامة فيما يلي: [1]

[1] فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش ، مرجع سابق ، ص 18.

- عمليات تحصيل الشيكات عن طريق المقاصة؛
- إجراء الحوالات بأنواعها، وبيع العملات الأجنبية وشرائها؛
- تحصيل الكمبيالات عن العملاء؛
- إصدار خطابات الضمات والكفالات؛
- إصدار الاعتمادات المستندية،
- تحصيل نيابة عن الغير، يقوم البنك بتحصيل مستحقات عملائه من الغير، كأن يقوم البنك بتحصيل فواتير الكهرباء؛
- قبول الكمبيالات، حيث تقوم البنوك بضمان عملائها لتسهيل التزاماتهم.

المبحث الثاني: الموارد والاستخدامات في البنوك الإسلامية

تعتمد البنوك الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى على الموارد المالية في تأدية مختلف الأنشطة، وتتنوع مصادر هذه الأموال ويختلف حجمها النسبي في ميزانية البنك (مصادر داخلية ومصادر خارجية)، كما أنها تبحث دائما عن أساليب تمويلية تتفق وخصائص هذا النوع من المؤسسات المالية، باعتبار أن هذه الصيغ تقوم على مبدأ وهو قاعدة (الغنم بالغرم) المميزة لكل معاملة مالية تحترم ضوابط الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: القوائم المالية البنكية

أولا: تعريق القوائم المالية

أ. القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء، خزينة المنشأة في نهاية الدورة؛[1]

ب. القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة البنك، والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للبنك وما حققه من نتائج،[2]

ثانيا: مكونات القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية المتكاملة المكونات التالية: الميزانية، جدول حسابات النتائج، خارج الميزانية، قائمة التدفقات النقدية متضمنة ملخصا لأهم السياسات وأيَّة مذكرات أو إيضاحات أخرى، حيث تعرض كل قائمة منها رؤية مختلفة للمؤسسة الواحدة (البنك) إلا أنه يجب أن لا ينظر إلى تلك القوائم المالية على أنها

[1] لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012 ، ص35 .

[2] شناي عبد الكريم، تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج .لخضر باتنة، الجزائر، 2009 ، ص4

بدائل لبعضها البعض، بل هناك ارتباط بينهما بترابط عناصر المعلومات المالية. ونفصل هذه العناصر المكونة فيما يلي: [1]

1. قائمة الميزانية:

أ. **الاستخدامات:** – النقود السائلة

–حافظة الأوراق المالية والتجارية؛

- أذونات الخزينة؛
- الأوراق التجارية المخصومة؛
- الأسهم والسندات؛

–القروض والسلفات؛

–الأصول الثابتة.

ب. **المـــــوارد:** – رأس المال المدفوع والاحتياطي (رأس المال الممتلك)

- الاحتياطي القانوني؛
- الاحتياطي الاختياري

–الودائع (عمليات على الزبائن)

- الودائع تحت الطلب؛
- الودائع لأجل (ثابتة)؛
- ودائع التوفير؛

–الإقراض من البنوك والبنك المركزي (عمليات مع البنوك والبنك المركزي)

2. قائمة خارج الميزانية:

أ. **الالتزامات المقدمة:** – الالتزامات بالتمويل لصالح المؤسسات المالية؛

- الالتزامات بالتمويل لصالح الزبائن
- التزامات الضمان لأمر المؤسسات المالية
- التزامات الضمان لأمر الزبائن

[1] حميدي فاطمة، دراسة القوائم المالية، محاضرات أولى ماستر مالية وبنوك، 2022/2021 ص ص 3-6

- التزامات أخرى مقدمة.

ب. الالتزامات المتحصل عليها:

- التزامات التمويل المحصل عليها من المؤسسات المالية؛
- التزامات الضمانات المحصل عليها من المؤسسات المالية؛
- التزامات أخرى محصل عليها.

3. قائمة حساب النتائج والملحق: [1]

النظام رقم 92-08 يعرف حساب النتائج بأنه وثيقة تسجل فيها تدفقات الأعباء والنتائج الحاصلة خلال السنة المالية:

وقد تم تجميع الأعباء والنتائج في ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

أ. الأعباء (التكاليف)

- الفوائد والتكاليف المتماثلة؛
- أعباء عملية متعلقة بالإيجار.
  - أعباء عمليات قرض الإيجار والمتشابه؛
  - أعباء عمليات الإيجار العادية.
- أعباء الاستغلال البنكية الأخرى والعامة؛
- مخصصات المؤونات والاهتلاكات والخسائر.
  - مخصصات الاهتلاكات والمؤونات؛
  - مخصصات المؤونات والخسائر.
- الأعباء الاستثنائية
- الضريبة على الأرباح والنتيجة الصافية؛
  - الضريبة على الأرباح؛
  - النتيجة الصافية؛

[1] حميدي فاطمة، مرجع سابق، ، ص 5 -6.

ب. النتائج (الإيرادات)

- إيرادات الاستغلال البنك؛
- إيرادات أخرى (مختلفة) ؛
- استرجاع المؤونات واسترداد الحقوق المستهلكة؛
- الإيرادات الاستثنائية؛
- خسائر النشاط؛

4. الملحق:

النظام رقم 92-09 يفرض على المؤسسات المالية والمصرفية إعداد ملحق هدفه تكميل عناصر الميزانية والتعليق عليها، خارج الميزانية وحساب النتيجة للحصول على صورة واضحة للوضعية المالية، المخاطر، ومراقبة نتيجة نشاط البنك.

الملحق ليس وثيقة محاسبية كالميزانية بل قائمة معلومات على كل مؤسسة تحضيرها لتكميل وشرح الوثائق المحاسبية.

5. قائمة التدفقات النقدية: [1]

وتتشكل قائمة التدفقات النقدية من:

- التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
  - دور المنتج للنقدية؛
  - دور مستخدم النقدية.
- التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار؛
- التدفقات النقدية من أنشطة التمويل

[1] حميدي فاطمة، مرجع سابق، ص 9.

ثالثا: أهداف القوائم المالية

تنحصر أهم أهداف القوائم المالية فيما يلي: [1]

- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنشأة والتي تساعد الفئات المختلفة في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تحقيق أهدافها؛
- تمكين مستخدمي القوائم من التنبؤ بالنسبة للتطورات والأوضاع الاقتصادية المستقبلية للمنشأة وقدرتها على تحقيق التدفقات النقدية وسداد التزماتها وتوزيع الأرباح على المساهمين؛
- تقييم قدرة المنشأ على استخدام أموالها وتحقيق أهدافها وتقييم كفاءة الإدارة بالقيام بالمسؤوليات الموكلة إليها، الأمر الذي يعتبر مؤشرا على قدرة المنشأ على مواجهة منافسيها والحفاظ على بقائها واستمراريتها؛
- تهدف القوائم المالية التي توفر معلومات عن المركز المالي وأداة المنشأ والتغييرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية؛
- توفير الحاجات العامة لمعظم مستخدمي القوائم المالية ومع ذلك فهي لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمون لصنع القرارات الاقتصادية لأن هذه القوائم تعكس فقط وإلى حد كبير الآثار المالية للأحداث والعمليات السابقة؛
- ويمكن تلخيص أهم هذه الأهداف في ثلاث نقاط رئيسية هي:

- تكون مفيدة للدائنين والمستخدمين الآخرين في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان وما إلى ذلك من قرار بشكل رشيد؛
- تساعد المستثمرين والدائنين المرتقبين والمستخدمين الاخرين على تقدير مقدار وتوقيت ودرجة التأكد من المتحصلات النقدية المتوقعة من التوزيع أو الفوائد أو تلك المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية؛
- تتعلق بالموارد الاقتصادية للمنشأة والمطالبات على هذه الموارد وعن آثار المعاملات والأحداث والظروف التي تؤدي لتغيير المنشأة والمطالبات المترتبة عليها؛

[1] حساني انتصار، خضار أشواق، أهمية أدوات التحليل المالي في تقييم أداء لبنوك دراسة حالة بنك السلام الجزائري، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2017، ص 15.

المطلب الثاني: مصادر الأموال لدى البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية لممارسة نشاطها بفاعلية كاملة ولذلك فهي تحاول توفير كم مناسب من الموارد المالية والنقدية واستعمالها بأفضل الإجراءات، ويمكن تقسيم هذه المصادر إلى مصادر داخلية ومصادر خارجية.[1]

أولا: المصادر الداخلية:

1. **حقوق المساهمين**: تتكون حقوق المساهمين من رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المرحَّلة (في حالة تحققها)؛

أ. **رأس المال المدفوع**: ويتمثل في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشائه مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، أو مقابل زيادة رأس المال والتي تلجأ إليها البنوك من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة، وعادة ما يستغرق جزء كبير من رأس المال في الأصول الثابتة مما لا يمكن من الاستفادة منه بصورة كبيرة في التمويل؛

ب. **الاحتياطات**: وهي تمثل أرباحا محتجزة من أعوام سابقة وتقتطع من نصيب المساهمين ولا تتكون إلا من الأرباح أو فائض الأموال من الاحتياطات منها الاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي. وتعد الاحتياطات مصدرا من مصادر التمويل الذاتي أو الداخلي للبنك وهي تأخذ الطبيعة نفسها الرأسمالية من حيث أهميتها في ضمان حقوق المودعين لدى البنك، ونظرا لحداثة نشأة بعض البنوك الإسلامية فمازالت الاحتياطات تمثل نسبة محدودة بالمقارنة بحجم الودائع في بعض البنوك الإسلامية؛

ج. **الأرباح المرحلة**: تمثل أرباحا محتجزة يتم ترحيلها للسنوات المالية التالية بناءً على قرار من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية على ذلك، وذلك لأغراض مالية وإقتصادية.

2. **المخصصات**: [2]

تمثل المخصصات المبالغ التي يتم استنزالها من الأرباح المحققة للبنك لمواجهة النقص في قيم الأصول أو لمواجهة التزامات لم تتحدد قيمتها وإن لم تكن مؤكدة الوقوع وتختلف أنواع المخصصات المكونة باختلاف الضرر أو الخسارة المتوقعة كعدم السداد أو خيانة الأمانة أو إعسار بعض الشركاء وعدم كفاية ضماناته

[1] إخلاص باقر، مرجع سابق، ص 187.

[2] .أمال لعمش، مرجع سابق، ص 25.

والتزاماته لدى البنك، أو خسارته في بيع بعض الأصول والأوراق المالية إلى غير ذلك من المخاطر التي قد تواجه البنك. وتعتبر مخصصات مخاطر عمليات الاستثمار أهم أنواع المخصصات في البنوك الإسلامية.

ثانيا: المصادر الخارجية: [1]

ويقصد بها مصادر الأموال من خارج البنك، وهي تمثل الجزء الأكبر من مصادر الأموال في البنك الإسلامي وتتمثل في عدة موارد أهمها:

أ. **الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)**: تعرف الوديعة تحت الطلب بأنها النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك على أن يتعهد الأخير برَدِّها أو بِردِّ مبلغ مساوٍ لها إليهم عند الطلب والحسابات الجارية بهذه السّمة لا يمكن الاعتماد عليها في توظيفات طويلة الأجل، أما استخداماتها في الأجل القصير فيتم في حرص شديد وحذر بالغ، ويتم ذلك بعد أن تقوم إدارة البنك بتقدير معدلات السحب اليومية، ودراسة العوامل المؤثرة فيها بدقة، مع الأخذ في الحسبان نسبة السيولة لدى البنوك المركزية ومؤسسات النقد، وتعد الأرباح المحققة عن طريق تشغيل هذه الأموال من حق (المساهمين) وليس من حق أصحاب الودائع نظرا لأن البنك ضامن لرد هذه الودائع ولا يتحمل المتعامل أي مخاطر نتيجة تشغيل واستثمار تلك الأموال وذلك تطبيقا للقاعدة الشرعية (الخراج بالضمان)؛

ب. **الودائع الادخارية (حسابات التوفير)**: تعد الودائع الادخارية أحد أنواع الودائع لدى البنوك الإسلامية، وتنقسم إلى قسمين:

ب.**1**: **حساب الادخار مع التفويض بالاستثمار**: ويستحق هذا الحساب نصيبا من الربح ويحسب العائد من الربح أو الخسارة على أقل رصيد شهري ويحق للمتعامل الإيداع أو السحب في أي وقت يشاء، وتخضع هذه الأموال للقاعدة الشرعية (الغنم بالغرم)؛

ب.**2**:**حساب الادخار دون التفويض بالاستثمار**: وهذا النوع لا يستحق ربحا ويكون حكمه حكم الحساب الجاري؛

ج. **الودائع الاستثمارية (صكوك الاستثمار)**: تعد ودائع الاستثمار إحدى مصادر الأموال بالبنوك الإسلامية وهي البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات ،وصكوك الاستثمار تعد تطبيقا لصيغة

[1] اخلاص باقر، مرجع سابق، ص 188.

عقد المضاربة، حيث أن المال من طرف (أصحاب الصكوك) والعمل من طرف آخر (البنك). وقد تكون الصكوك مطلقة أو مقيدة ويرجع ذلك إلى نوعية الصك، وتحكم قاعدة (الغنم بالغرم) توزيع أرباح الصكوك، وتأخذ هذه الصكوك الأشكال الآتية:[1]

- صكوك الاستثمار المخصصة لمشروع معين؛
- صك الاستثمار العام

د. **دفاتر الادخار الإسلامية:** تعد دفاتر الادخار الإسلامية أحد أنواع الودائع الادخارية بالبنوك الإسلامية، ويمكن السحب والإيداع بهذه الدفاتر في أي وقت، وهذا النوع من الدفاتر مطبق في بعض البنوك الإسلامية ومنها البنك الدولي للاستثمار والتنمية في أي دولة، ويتم صرف العائد لهذه الدفاتر سنويا وفقا لنتائج النشاط الفعلي للبنك، ويمكن أن يتم صرف عائد ربح سنوي تحت حساب العائد، وعلى أن تتم التسوية في نهاية العام؛

هـ. **ودائع المؤسسات المالية الإسلامية:** انطلاقا من مبدأ التعاون بين البنوك الإسلامية والمؤسسات، تقوم بعض البنوك الإسلامية التي لديها فائض في الأموال، بإيداع تلك الأموال في البنوك الإسلامية التي تعاني عن عجز في السيولة النقدية، إما في صورة ودائع استثمار تأخذ عنها عائدا، أو في صورة ودائع جارية لا يستحق عنها العائد؛

و. **شهادات الإيداع:** تعد شهادات الإيداع أحد مصادر الأموال متوسطة الأجل بالبنوك الإسلامية، ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتناسب مستويات دخول المودعين كافة وتتراوح مدة الشهادة من سنة إلى ثلاث سنوات، وكما تعرف على أنها عقد مصرفي يبرم بناءً على رغبة العميل، يتعهد بموجبه البنك العقاري بدفع القيمة الإسمية للشهادة بتاريخ استحقاقها على أن يستفيد العميل من معدل فائدة يحدد على أساس مدة الشهادة ويعني أن البنك يعطي إشعار للعميل بأنه قد أودع مقدار محدد وبنسبة فائدة ثابتة.

[1] اخلاص باقر، مرجع سابق، ص ص 189-191.

المطلب الثالث: استخدامات الأموال لدى البنوك الإسلامية

يعد التوظيف والاستثمار أساس عمل البنك الإسلامي، باعتبار أن البنك الإسلامي بنك استثمار وأعمال بالدرجة الأولى، وتتم ممارسة هذا التوظيف في إطار القواعد الشرعية الإسلامية الحاكمة لمعاملات البنك، ذلك باستخدام عدة صيغ تمويلية معترف بها ومجازة بالشكل الذي يفي حاجة جميع المعاملات الاقتصادية الإسلامية، وتتمثل في الآتي:

أولا: صيغ التمويل القائمة على الملكية: تتميز هذه الصيغ بأنها تعطي للمتعامل إمكانية التصرف كالمضاربة والمشاركة والمزارعة، فيأخذ صفة المالك.

1. التمويل بالمضاربة:

أ. **تعريفها:** يعرفها الدكتور وهبة الزحيلي:"بأنها عقد على المشاركة في الاتجار بين مالك لرأس المال، وعامل يقوم بالاستثمار بما لديه من الخبرة، ويوزع الربح بينهما في نهاية في نهاية كل صفقة بحسب النسب المتفق عليها أما الخسارة إذا وقت فيتحملها رب المال وحده، ويخسر المضارب جهده أو عمله. أي أن رأس المال من طرف والإدارة والتصرف فيه من طرف آخر".[1]

ب. الدليل على مشروعيتها

ب.1: من الكتاب: في قوله تعالى:« وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ » المزمل الآية 20.

ب.2:من السنة: عن صهيب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:« ثلاث فيهن البركة : البيع إلى أجل ، والمقارضة ، وخلط البر بالشعير للبيت ، لا للبيع » رواه ابن ماجه

ج. شروط صحة عقد المضاربة

ج.1:شروط خاصة برأس المال:

- أن يكون رأس المال من القود المضروبة كالدنانير، أما الأموال غير النقدية (العروض أو الأصول الملموسة) ففيها اختلاف ؛
- أن يكون رأس المال معلوما لكل من رب المال والمضارب علما نافيا للجهالة؛

[1] محمود حسن الوادي، حسين محمد سموان، مرجع سابق ، ص 90.

- أن لا يكون رأس المال دَيْنا في ذمة المضارب.

ج.2: شروط خاصة بالعمل:

- أن يتم تسبيم رأس المال للمضارب.فلو اشترط رب المال أن يبقى المال تحت يده فسدت المضاربة،لأن ذلك يتعارض مع إمكانية تشغيل المال واستخدامه.
- أن يكون العمل مشروعا مما تجوز فيه المضاربة وحسب شروط العقد (عقد المضاربة).

ج3 شروط خاصة بالربح:

- تحديد نصيب كل من رب المال والمضارب من الربح عند التعاقد؛
- أن يكون نصيب كل طرف نسبة شائعة من الربح وليس مقدارا محدد؛
- لا يصح أن يشترك أحد المتعاقدين لنفسه كمية محددة من الربح؛
- أن يكون الربح مشتركا بين الطرفين، فلا يجوز أن يختص به أحد المتعاقدين فقط.[1]

د. الخطوات العملية لتطبيق المضاربة: [2]

- تقديم طلب تمويل بالمضاربة للبنك؛
- دراسة وتحليل الطلب؛
- كتابة التقرير والتوصيات؛
- عرض التقرير على لجنة التمويل بالبنك؛
- اتخاذ القرار؛
- إبلاغ طالب التمويل بالقرار؛
- تنفيذ القرار وتوقيع العقد؛
- متابعة التمويل؛
- قياس النتائج وتوزيع الأرباح؛
- إعداد تقرير شامل عن العملية.

[1] محمود حسن الوادي ، حسن محمد حسمان، مصدر سابق، ص 91.

[2] محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية (10 وقفات للتعرف على المصارف الإسلامية) مجلة، جامعة مصراتة ليبيا، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص 7.

د. أنواع المضاربة: تتعدد صور التعامل بالمضاربة بتعدد أطرافها، واختلاف شروط عمل المضاربة أو أجل المضاربة (دوران رأس المال)، وبالتالي يمكن تصنيف عقود المضاربة حسب المنظور الذي تنظر به إلى طبيعة العقد كما يلي: [1]

الشكل رقم (01-01): أنواع المضاربة



المصدر: محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية (10 وقفات للتعرف على المصارف الإسلامية)** مجلة، جامعة مصراتة ليبيا، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ،ص5.

[1] محمد محمد الطاهر الهاشمي، مصدر سابق، ص 5.

2. التمويل بالمشاركة

أ. تعريف المشاركة:

المشاركة عقد بين طرفين أو أكثر، يساهم كل منهم بنسبة معينة في رأس المال، بحيث يتم اقتسام الأرباح المحققة من المشروع وفق ما تم الاتفاق عليه، على أن تشترك جميع الأطراف في الخسارة الناتجة حسب مساهمة كل منهم، وتعتبر أسلوبا من أساليب التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية التي تدخل كشريك بنسبة من رأس المال في المشاريع التي تراها مناسبة.[1]

أو هي عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح.[2]

ب. دليل على مشروعيتها:[3]

ب.1: من الكتاب: قوله تعالى:« فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ » سورة النساء الآية 12 وقوله تعالى:« وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ » سورة ص الآية 24.

ب.2: من السنة: عن أبي المنهال قال : اشتريت أنا وشريك لي شيئا يدا بيد ونسيئة، فجاءنا البراء بن عازب فسألناه فقال: فعلت أنا وشريكي زيد بن أرقم وسألنا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال:« ما كانَ يَدًا بيَدٍ، فَخُذُوهُ وما كانَ نَسِيئَةً فَذَرُوهُ »أخرجه البخاري وأحمد.

ج. شروط المشاركة:[4]

- أن يكون رأس المال نقديا وأجاز بعض الفقهاء أن يكون من العروض شريطة تقويمها بالنقود وقت المشاركة وهذا رأي الكثير من الفقهاء المعاصرين؛
- أن يكون رأس المال معلوما وموجودا بالاتفاق؛
- أن يتم توزيع الأرباح بالنسب المتفق عليها؛
- توزيع الخسائر بنسبة مساهمة كل طرف في رأس المال ولا يجوز الاتفاق على غير ذلك؛
- أن يكون الربح موزعا بين المتشاركين بحصة شائعة منه في الجملة لا مبلغا مقطوعا؛

[1] أمال لعمش، مرجع سابق، ص45.
[2] محمود حسن الوادي ، حسن محمد حسمان، مرجع سابق، ص 193.
[3] محمود حسن الوادي ، حسن محمد حسمان، ص 193.
[4] محمود حسن الوادي ، حسن محمد حسمان، ص 196.

- أن لا يضمن أحد من الشركاء مال الشركة أو حصة الشريك أو الشركاء الآخرين من رأس المال، فلا يضمن الشريك المال إلا إذا تعدى وقصر؛
- ليس للشريك الحق التبرع بمال الشركة أو الإقراض أو الهبة أو الإعارة؛
- يجوز للشريك إبضاع المال (أي إعطائه إلى إعطائه إلى آخر أو يشتري به على أن يرد الثمن والربح دون مقابل) ويجوز المضاربة به والعمل به بما جرى العرف بما لا يخالف الشرع.

د. أنواع المشاركات في المصارف الإسلامية: [1]

د.1: المشاركة الدائمة أو الثابتة:

وهي اشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح دون أن يتم تحديد أجل معين لانتهاء هذه الشركة، ومثال ذلك اشتراك البنوك الإسلامية في انشاء شركات المساهمة، أو المساهمة فيها بهدف السيطرة عليها أو بهدف البقاء فيها لأسباب معينة.

د.2: المشاركة المؤقتة:

وهي اشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح مع تحديد أجل أو طريقة لإنهاء مشاركة البنك في هذا المشروع في المستقبل، وهذه المشاركة على نوعين:

د.1.2: المشاركة في تمويل صفقة معينة: وهي اشتراك البنك الإسلامي مع أحد التجار أو إحدى المؤسسات في تمويل صفقة معينة على أن يقتسمها الربح بنسب معينة، فيتم تصفية الصفقة واحتساب حصة كل طرف من الأرباح وتسليمها له بعد إعادة رأسماله له، وبهذا تنتهي الشركة؛

د.2.2: المشاركة المنتهية بالتمليك (المشاركة المتناقصة): وهي اشتراك البنك الإسلامي مع طرف أو أطراف أخرى في إنشاء مشروع برأس مال معين وبهدف الربح، بحيث يساهم البنك والشركاء في رأس مال هذا المشروع بنسب معينة، على أن يقوم الطرف الآخر (الشريك الآخر أو أحد الشركاء) بشراء حصة البنك تدريجيا من الأرباح التي يحصل عليها إلى أن تنتقل حصة البنك في رأس مال المشروع بالكامل وبشكل تدريجي للطرف الآخر، بحيث يصبح الشريك الآخر هو مالك المشروع ويخرج البنك من الشركة.

[1] محمود حسن الوادي ، حسن محمد حسمان، مرجع سابق، ص 198.

وقد أفتى مؤتمر البنوك الإسلامية الأول المنعقد في دبي 1979 بجواز هذه المشاركة.

3. المزارعة:

أ. **تعريف المزارعة:** وهي عقد استثمار أرض زراعية بين صاحب الأرض وآخر يعمل في استثمارها على أن يكون المحصول مشتركا بينهما بالحصص التي يتفقان عليها. [1]

المزارعة هي "عقد من عقود الاستثمار الزراعي يتم في إطاره المزج والتأليف بين أهم عوامل الإنتاج الزراعي، وهما عنصرالأرض وعنصر العمل، وبين وسائل الانتاج والبذور والأسمدة، بحيث يقدم المالك الأرض والبذور ووسائل الانتاج إن أمكن، ويقوم المزارع بالعمل الزراعي، على أن يكون الإنتاج بنسبة معينة لكل منهما، كما قد تكون الأرض من المالك ، والعمل والبذور والآلات من قبل العامل، وتكون النسب حسب مساهمة كل واحد في الجهد الاستثماري الاستغلالي للأرض الزراعية. [2]

ب. مشروعيتها:

اختلف الفقهاء في المزارعة فمنهم من أجازها كالإمام مالك وأحمد بن حنبل وأبو يوسف ومحمد صاحبا أبي حنيفة و استدلوا على رأيهم بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج من ثمر أو زرع، لذا سميت بالمخابرة، كما أن الناس بحاجة إليها.

ومن الفقهاء من قال بعدم جواز المزارعة ومنهم الشافعي وأبو حنيفة واستدلوا على قولهم بحديث زيد بن ثابت رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخابرة (المزارعة) قال قلت وما المخابرة قال أن تأخذ أرضا بثلث أو نصف أو ربع) وغيره من النصوص التي تعطى نفس المعنى.

ج. شروط المزارعة:

- يجب أن تتوفر فيها جميع الشروط التي يجب توفرها في العقد؛
- صلاحية الأرض للزراعة؛
- معرفة البذر من حيث الجنس والنوع والصفة؛

[1] محمود حسن الوادي ، حسن محمد حسمان، مرجع سابق، ص 253.

[2] .أمال لعمش، مرجع سابق، ص 42.

- معرفة من عليه البذر (على صاحب الأرض أم على العامل)؛
- التأقيت، لأن المزارعة تنعقد إجارة ابتداء ولأنها ترد على منفعة الأرض والعامل فلا بد من تحديد المدة، ويجب أن تكون المدة كافية لتحقيق حصة كل طرف من الناتج؛
- تحديد حصة كل طرف من الناتج.

4. المساقاة: [1]

أ. **تعريف:** عقد المساقاة عقد يرد على إصلاح الشجر، وهو دفع الشجر إلى من يعتني به ويحافظ عليه بالتلقيح والتنظيف والري والحراسة وغير ذلك، على أن يتم اقتسام ثمرة الشجر بين العامل وصاحب الشجر بحصص متفق عليها.

ب. **مشروعيتها:** بعض الفقهاء مثل أبي حنيفة رأى عدم مشروعيتها ولهم أدلتهم، أما جمهور العلماء فيرون جوازها.

واستدل المجيزون لها بدفع الرسول صلى الله عليه وسلم إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يعملوها من أموالهم ولرسول الله صلى الله عليه وسلم شطر ثمنها.

ج. **شروط المساقاة:**

- أن يكون للشجر المدفوع للعامل ثمرة تزيد بالعمل؛
- أن يكون الخارج من ثمر للعاقدين؛
- تسليم الأرض التي عليها الشجر للتعامل فيها؛
- تحديد مدة العقد، فإن لم يكن ذلك فإلى وقت جني الثمر.

5. المغارسة: [2]

أ. **تعريف:** هي دفع الأرض الصالحة للزراعة لشخص لكي يغرس فيها شجرا، على أن يتم اقتسام الشجر والأرض بين الطرفين حسب الاتفاق.

ب. **مشروعيتها:** يرى الجمهور عدم جواز هذا العقد لكثرة الجهالة الناتجة عن انتظار الشجر وللاشتراك في الأرض. أما المالكية فقد أجازوها بشروط.

[1] محمود حسن الوادي، حسن محمد حسمان، مرجع سابق، ص 254.

[2] محمود حسن الوادي، حسن محمد حسمان، مرجع سابق، ص 254.

ج. شروط المغارسة:

- أن يغرس فيها أشجار ثابتة الأصول، كالزيتون أو الرمان أو التين، ولا يجوز زراعة الأشجار غير الثابتة مثل دوار الشمس أو البقول وأمثالها؛
- أن تتفق أصناف الأشجار في مدة ثمرها، وذلك ليصبح بالإمكان حصول كل طرف على حصته؛
- أن لا يكون أجلها إلى سنين كثيرة فوق الإثمار؛
- أن يكون نصيب العامل من الأرض والشجر معا؛
- أن لا تكون الأرض موقوفة (وقفا).

ثانيا: صيغ التمويل القائمة على المديونية

1. التمويل بالمرابحة:

أ. تعريف: تعرف المرابحة على أنها: " بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به وزيادة ربح معلوم للعاقدين"[1]

المرابحة في اللغة مفاعلة من الربح وهو الزيادة، والربح هو النماء في التجارة. [2]

ب. مشروعيتها:

ب.1: من الكتاب: قال تعالى: " وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا " سورة البقرة الآية 275.

وقوله تعالى:« لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ » سورة البقرة الآية 198.

ب.2: من السنة: قوله صلى الله عليه وسلم:« فإذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم » .وأجمعت الأمة على جواز هذه البيوع بلا إنكار.

أ. شروط المرابحة: [3]

حتى يصبح عقد المرابحة صحيحا يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط ندرجها فيما يلي:

- أن يكون ثمن السلعة معلوما ؛

[1] أمال لعمش ، مرجع سابق، ص 53.
[2] محمود حسن الوادي ، حسن محمد حسمان، مرجع سابق، ص 159.
[3] أمال لعمش، مرجع سابق، ص54.

- أن يكون الربح معلوما لأنه جزء من الثمن؛
- أن يكون المبيع حاضرا وبجميع المواصفات المتفق عليها في العقد؛
- أن يكون عقد البيع الأول صحيحا خاليا من أي ربا.

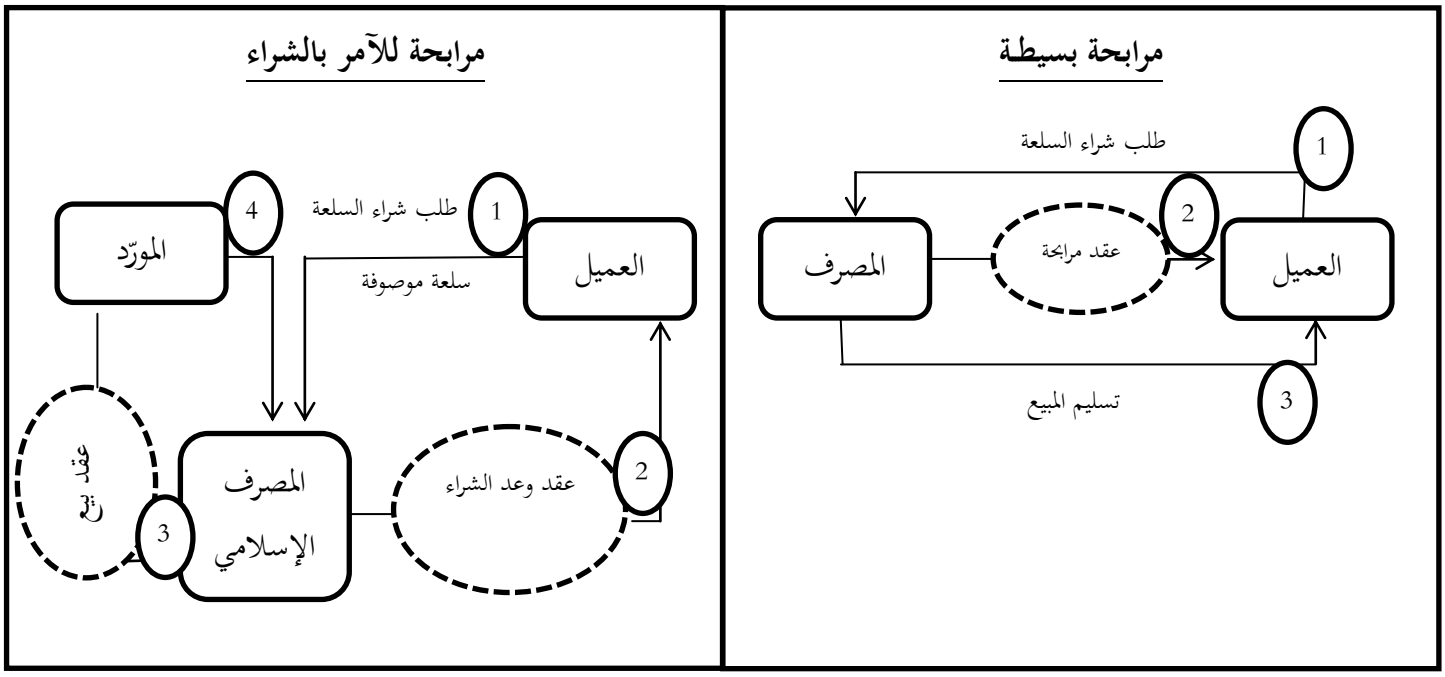
د- أنواع التمويل بالمرابحة: [1]

د.1: المرابحة البسيطة (العادية): عقد يتم مباشرة بين العميل والبنك الإسلامي الذي يكون مالكا للسلعة محل العقد، بحيث تشترى بناء على دراسة أحوال السوق؛

د.2: المرابحة المركبة (المرابحة للآمر بالشراء): عقد يلتزم من خلاله العميل بشراء السلعة من البنك الإسلامي الذي يقوم بشرائها نقدا من طرف ثالث بناءا على طلب العميل بالمواصفات المتفق عليها.

هـ. خطوات المرابحة:

الشكل رقم (01-02): شكل يوضح خطوات المرابحة بنوعيها



المصدر: آمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف،2012/2011، ص55.

[1] أمال لعمش، ، مصدر سابق، ص55.

2. الاستصناع: [1]

أ. **تعريف:** فهو عقد بين الطرفين يقوم أحدهما (الصانع) بموجب هذا العقد بصنع شيء محدد الجنس والصفات (بشكل يمنع أي جهالة مفضية للنزاع) للطرف الآخر (المستصنع)، على أن تكون المواد اللازمة للصنع (المواد الخام) من عند الصانع، وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع للصانع إما حالا أو مقسّطا أو مؤجّلا.

ب. **مشروعيته:** يقول الفقهاء أنه عقد أجيز بالسنة على خلاف القياس. فقد استصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتما ومنبرا، وأجمع الناس على الاستصناع منذ عهد النبوّة حتى يومنا هذا.

ج. **شروطه:**

- بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة؛
- أن يحدد فيه الأجل؛
- يجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله، أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة؛
- يجوز أن يتضمن عقد الاستصناع شرطا جزائيا بمقتضى ما اتفق عليه العاقدان ما لم تكن هناك ظروف قاهرة.

3. التمويل بالسّلم 2

أ. **تعريف:** هو البيع الذي يتم فيه تسليم الثمن في مجلس العقد وتأجيل تسليم السلعة الموصوفة بدقة إلى وقت محدد في المستقبل.

ب. **مشروعيته:**

ب.**1**: **من الكتاب:** قال ابن عباس أشهد أن الله تعالى أجاز السلم وأنزل فيه أطول آية في كتابه، قال تعالى:« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ » سورة البقرة الآية 282.

ب.2: من السنة: روى بن عباس رضي الله عنها عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من أسلَفَ في شيء فليُسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم»

[1] محمود حسن الوادي ، حسن محمد حسمان، مرجع سابق، ص 233.

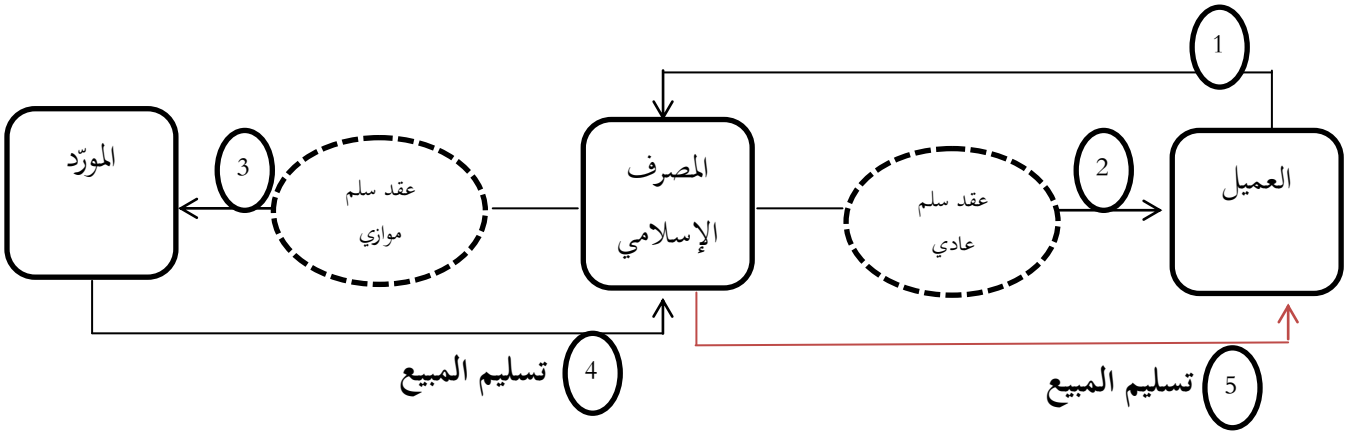
[1] محمود حسن الوادي ، حسن محمد حسمان، مرجع سابق، ص 246.

ج. شروطه:

- أن تكون السلعة من الأموال التي يمكن تعيينها بالوصف كالقمح أو التمر؛
- أن تكون السلعة من النوع الذي يكون موجودا في العادة في الوقت الذي يتم تحديده للتسليم؛
- أن يتم وصف المبيع بدقة في العقد من حيث النوع والصفة والمقدار ووقت ومكان التسليم؛
- دفع الثمن في مجلس العقد؛
- أن لا يشترك المبيع مع الثمن في علة ربوية، فلا يجوز إسلام التمر بالتمر مثلا.

د. خطوات بيع السلم

الشكل رقم (01-03): خطوات بيع السلم



المصدر: آمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف،2012/2011، ص 58.

4. التمويل بالإجارة: [1]

أ. تعريف: لغة: مشتقة من الأجر، والعوض، أو الجزاء على العمل.

شرعا: هي "عقد بيع منفعة معلومة بعوض معلوم"

وعرفها القانون المدني الأردني بأنها: تمليك المؤجر للمستأجر منفعة مقصودة من الشيء المؤجر لمدة معينة لقاء عوض معلوم

[1] محمود حسن الوادي ، حسن محمد حسمان، مرجع سابق، ص 256.

ب. مشروعيتها:

ب.1: من الكتاب: قالى تعالى:« قَالَ لَوْ شِئْتَ لاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا » سورة الكهف الآية 77. وقوله تعالى:« قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَىٰ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ » سورة القصص الآية 27.

ب.2: من السنة: روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى الحجّام أجرته، وجاء في كتب السيرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضي الله عنه استأجر رجلا لهدايتهم إلى طريق المدينة المنورة.

ج. شروطها:

- توفر الشروط التي يجب أن تتوفر في العقد بشكل عام مثل الشروط التي يجب توفرها في الإيجاب والقبول وفي العاقدين وغيرها؛
- أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة؛
- أن تكون المنفعة معلومة علما نافيا للجهالة؛
- أن يكون الثمن معلوما جنسا ونوعا وصفة؛
- أن تكون مدة التأجير معلومة وتتناسب مع عمر الأصل؛
- أن لا يتعلق بالمنفعة حق الغير؛
- أن يكون الأصل (العين) محل التأجير من الأصول التي ينتفع بها مع بقاء عينها (نسبيا). فلا يجوز تأجير البيت أو السيارة أو الدراجة ولا يجوز تأجير النقود أو الخبز مثلا

د. أنواع التأجير في البنوك الإسلامية: [1]

د.1: التأجير التشغيلي: هو التأجير الذي يقوم على تمليك المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة على أن يتم إعادة الأصل لمالكه (البنك الإسلامي) في نهاية مدة الإيجار، ليتمكن المالك من إعادة تأجير الأصل لطرف آخر أو تجديد العقد مع نفس المستأجر إذا رغب الطرفان بذلك.

[1] محمود حسن الوادي ، حسن محمد حسمان، مرجع سابق، ص 259.

د.2:التأجير المنتهي بالتمليك (التأجير التمويلي): [1] في هذا النوع من التأجير يتم تمليك منفعة الأصل خلال مدة التأجير للمستأجر مع وعد من المالك بتمليك الأصل للمستأجر في نهاية مدة التأجير بسعر السوق في وقته أو بسعر يحدد في الوعد أو بسعر رمزي أو بدون مقابل. والوعد بتمليك الأصل للمستأجر في نهاية مدة التأجير بدون مقابل هو المقصود هنا (التأجير التمويلي) وهو المطبق في البنوك الإسلامية، لأن البنك يكون قد استوفى ثمن الأصل من خلال أقساط التأجير التي كان قد حصل عليها أثناء فترة التأجير، لذا يكون بدل الإيجار في هذا النوع أعلى بكثير منه في التشغيل التشغيلي.

[1] محمود حسن الوادي ، حسن محمد حسمان، مرجع سابق، ص 260.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للكفاءة البنكية وطرق قياسها

تمهيد:

يحتل موضوع الكفاءة أهمية بالغة خاصة الكفاءة البنكية، إذ أن الكفاءة تساعد المؤسسات على تقييم نفسها، إذا ما كانت ناجحة أو فاشلة من خلال معرفة التوليفة المثلى من المدخلات التي تحقق أقل مستوى للتكاليف دون التضحية بجودة المخرجات.

وباعتبار البنوك من المؤسسات الأكثر حيوية، فإنها تعمل على رفع مستويات أدائها وكفاءتها، خاصة في ظل المنافسة الشديدة التي فرضت على البنوك التركيز على مؤشرات كفاءتها كأساس تحديد نجاحها.

ومع تطور التكنولوجيا وظهور عدة برامج متطورة في القياس ظهرت العديد من الأساليب المعتمدة لقياس الكفاءة منها "النسب المالية وتحليل مغلف البيانات ... وغيرها" .

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التإجراءات إلى : مفهوم الكفاءة والكفاءة البنكية وإجراءات قياسها في المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول: ماهية الكفاءة والكفاءة البنكية**
- **المبحث الثاني: إجراءات قياس الكفاءة لدى البنوك**

المبحث الأول: ماهية الكفاءة والكفاءة البنكية

المطلب الأول : ماهية الكفاءة أنواعها وخصائصها

أولا: مفهوم الكفاءة

اختلف الكتاب والباحثون حول تعريف مصطلح الكفاءة ، ولذلك فلا نستغرب إن وقفنا على حالة التقاطع بين هذا المصطلح وبين مصطلحات أخرى في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، وخاصة في المصطلحات المستخدمة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مثل : الأداء والإنتاجية، المردودية، الأمثلية ... إلخ وكمفهوم شامل فكانت له تفسيرات متنوعة تنوعت حسب المدرسة التي تناولته والفلاسفة الذين عرفوه ، كما سنتإجراءات إليه.

أ. **الكفاءة في المدرسة الكلاسيكية:** ركز أصحاب المدرسة التقليدية في الفكر الإداري على عنصر الكفاءة الاقتصادية الذاتية للمنظمة الواحدة، واعتبروا المنظمات الإنسانية نظما عقلانية، تسعى إلى إنجاز أهدافها بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات.

وتبلور الفكر الإداري في ثلاث حركات وهي: [1]

أ.**1.الكفاءة في حركة الإدارة العلمية:** ظهرت حركة الإدارة العلمية في أوائل القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية ، مما يمكن تسميتها بحركة المهندسين الصناعيين، حيث تتضمن قائمة المهندسين الذي يرجع إليهم الفضل من إنشاء وإبراز الإدارة العلمية كل من فرديريك تايلور (1856-1915) وفرانك جلبرث (1868-1924)، هارنجتون ايمرسون (1873 - 1931) .

ولقد جاءت حركة الإدارة العلمية كرد فعل لفترة ساد فيها تبديد الموارد وإهدارها في المجال الصناعي، وانخفاض مستوى الإنتاجية عن الحد المطلوب، وبالتالي ركزت الإدارة العلمية على تصحيح النشاطات الانتاجية، والبحث عن وسائل الأداء التي يمكن أن تحقق الحد الأقصى من الكفاءة الإنتاجية ومن أجل ذلك اهتمت الإدارة العلمية بالتخطيط الدقيق لجوانب العمل ودراسة قيمة الوقت، ووضع معايير الأداء والانتاج وكذلك وسائل المتابعة والرقابة .

[1] شوقي بورقبة، مرجع سابق، ص 33.

ويرى تايلور زعيم حركة الإدارة العالمية أن إمكانية زيادة إنتاجية العمال يتم من خلال تصميم أعمالهم بطريقة علمية، مركزا اهتمامه على اكتشاف الطريقة الواحدة المثلى للقيام بمهام العمل (one best way)، وكان له فضل السبق من استخدام دراسة الوقت والحركة كما استهدف تايلور زيادة الإنتاج بواسطة اكتشاف أسرع أساليب الإنتاج وأكثرها كفاءة وأقلها إجهاد في نفس الوقت.

ومن أبرز الذين ساهموا مع تايلور في نشر مفهوم الكفاءة، كل من هنري جانت Henry Gantt مبتكر خرائط جانت التي وفرت للإدارة والعاملين إمكانية مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المطلوب، بالإضافة إلى فرانك جلبريثGilberth Frank. وهارنجتون إيمرسونHarrington Emerson .

أ.2. الكفاءة في حركة الإدارة (العملية الإدارية):[1]

تعتبر أفكار المهندس الفرنسي هنري فايول Henry Fayol القاعدة الأساسية لحركة الإدارة، ويعتبر لوثر جوليك Luther Gulick أهم مفكري حركة الإدارة في اهتمامه بالكفاءة، حيث تهدف كتاباته إلى اقتراح الوسائل التي تجعل الأجهزة الحكومية أكثر كفاءة، وينظر جوليك إلى الكفاءة على أنها القيمة الأساسية والتي على أساسها يمكن أن تبنى الإدارة العلمية، ويعترف أنه قد يتعارض أحيانا مبدأ تحقيق الكفاءة مع مبادئ أخرى للمجتمع تحد من تحقيقه، ويدعو في مثل هذه الحالة إلى أن يعطي الاهتمام بتحقيق الكفاءة أولا.

أ.3.الكفاءة في حركة البيروقراطية: [2]

يعتبر عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Max Weber صاحب الفضل في إنتاج مفهوم البيروقراطية والذي يعني حسبه توافر خصائص معينة في تصميم التنظيم، ومن ثمة فإن الهدف من هذه النظرية هو وصف الجهاز الإداري للتنظيمات، وكيف يؤثر هذا الجهاز على الأداء والسلوك التنظيمي، لأن البيروقراطية تمثل الأسلوب الأمثل والأكثر كفاءة بالنسبة للتنظيمات المعقدة والكبيرة.

يرى "فيبر" أن الأسلوب البيروقراطي يتميز عن سواه في كونه يؤدي إلى الإقلال من الاحتكاك، وتخفيض التكاليف المادية والبشرية لأقصى حد ممكن.

---

[1] شوقي بورقبة، مرجع سابق، ص 34.

[2] شوقي بورقبة، مرجع سابق، ص 34.

ب. الكفاءة في مدرسة العلاقات الانسانية: [1]

في نظر أتباع هذه المدرسة يتأثر مستوى الكفاءة في المنظمة تأثرا كبيرا، بالروح الاجتماعية والظروف الإنسانية السائدة بها أكثر من تأثره بالبيئة والظروف المادية السائدة فيها، كما أن الكفاءة الإنتاجية لا تتأثر بالظروف المادية للمنظمة بقدر تأثرها بأسلوب التعامل مع العاملين ونظرتهم تجاه المشرفين على أعمالهم وزملائهم في العمل، ويصور السلوكيون المنظمة على أنها نظام اجتماعي تعاوني يسعى لتحقيق أهداف معينة بنجاح، لذلك نبهوا إلى ضرورة الاهتمام بفعالية المنظمة وليس التركيز فقط على الكفاءة .

ج. الكفاءة في الاقتصاد الإسلامي:

اهتم الإسلام بتوجية الأفراد والمجتمع بعدم الإسراف واستخدام الموارد سواء كان الاستخدام استهلاكيا أو إنتاجيا،وإذا كان الإسراف بالسلوك الاستهلاكي واضحا فإن أضراره تمتد إلى النشاط الإنتاجي أيضا ويمكن التعبير عن الإسراف إقتصاديا في مجال الإنتاج بأنه عدم الكفاءة الانتاجية، أي الحصول على قدر معين من السلع والمنافع باستخدام موارد أكبر مما يلزم اوترك المال دون تثمير، أي أن الإقتصاد الإسلامي يعرف الإنتاجية بأنها "عدم الإسراف في استخدام الموارد في العملية الانتاجية".[2]

ثانيا: تعريف الكفاءة

أ. **لغة:** هي المماثلة في القوة والشرف ، القدرة على العمل وحسن العمل وحسن تصريفه.[3]

جاء في لسان العرب " الكفيء النظير، وكذلك الكفءُ، الكُفُؤُ على على وزن فعل وفعول والمصدر الكفاءة بالفتح والمد ونقول لا كفاء له ، بالكسر وهو في الأصل مصدر لا نظير له ، والكفء النظير المساوي، وتكافأ الشيئان تماثلا ، وكافأه وكفاء ؛ مماثلة.[4]

ويمكن القول أن البناءة لغة في الحالة التي يكون فيها الشيء مساوٍ لشيء آخر.

---

[1] الداوي الشيخ، دراسة تحليلية للكفاءة في التسيير، حالة الكفاءة الاقتصادية والنسبية لمؤسسات الصناعة النسيجية والقطنية في الجزائر خلال الفترة 1988-1993، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 1995، ص 59.

[2] خالد مقرن، الأسس النظرية للاقتصاد الاسلامي، دار الحميضي للنشر ، طبعة2، الرياض، السعودية، 2009، ص 105.

[3] خير الدين هني، مقاربة التدريس بالكفاءات، مطبعة عين بنيان، الجزائر، ط2، 2005، ص 55.

[4] شوقي بورقبة، مرجع سابق، ص 37.

ب. **اصطلاحا**: الكفاءة عبارة عن مجموعة من المعارف والمهارات التي تمكن الشخص من تنفيذ عمل ما أو مجموعة أعمال بأسلوب منسجم ومتوازن بشروط ومتطلبات.

ويمكن تعريف الكفاءة بأنها تعبير عن كيفية استخدام المنشأة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها إذ يجب أن يكون هناك استغلال عقلاني ورشيد في استخدام هذه الموارد واختيار المزيج الأمثل من عوامل الإنتاج المستخدمة والتي تحقق تدنيه في التكاليف للمنشأة دون التأثير على كمية الإنتاج و ودون التأثير على تكاليف الإنتاج (تحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محدودة أو تحقيق أدنى مستوى من المدخلات بمخرجات محدودة).[1]

ومن التعريفات السابقة يمكن القول أن الكفاءة هي الاستغلال الأمثل للمعارف والمكتسبات والمهارات في تحقيق أقصى المخرجات من الموارد المتاحة بأقل تكاليف وجهد، ويمكن القول كذلك أن الكفاءة تعتبر مقياسا للمقارنة بين المدخلات الفعلية والمدخلات الدنيا التي يمكنها إنتاج مستوى معين من المخرجات سواء بالنسبة للمؤسسة البنكية أو الاقتصادية .

ثالثا: أنواع الكفاءة[2]

تنقسم الكفاءة وفق مستويات التحليل الاقتصادية الثلاث وهي مستوى المؤسسة ومستوى الصناعة ومستوى الاقتصاد ككل إلى ثلاثة أنواع رئيسية الكفاءة الاقتصادية او الإنتاجية أو التشغيلية والكفاءة الهيكلية للصناعة وكفاءة تخصيص الموارد للإقتصاد. بالإضافة إلى مفاهيم أخرى للكفاءة مثل الكفاءة (X) وكفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح.

أ. **الكفاءة الاقتصادية** تتمثل في العلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة والنتائج المحققة من خلال تعظيم المخرجات على أساس كمية معينة من المدخلات، أو تخفيض الكمية المستخدمة المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات وبالتالي يفهم منها غياب الإسراف في توظيف الموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة، وتقاس بالنسبة التالية:

[1] وسام حسين علي العنيزي، قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي الخاص باستخدام نموذج SAF، مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 122، العدد 35، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، 2015، ص 113.

[2] شوقي بورقبة، مرجع سابق، ص 46.

المخرجات الفعلية / المخرجات القصوى الموارد

وتتحقق الكفاءة المثلى عندما تكون النسبة تساوي الواحد، ويتحقق ذلك عندما يتساوى الناتج الحدّي لعوامل الإنتاج بتكلفة كل عامل.

وعليه فالكفاءة الإنتاجية أو التشغيلية هي محصلة الكفاءة التقنية والكفاءة السعرية أو ما يعرف بكفاءة التكلفة.

أ.**1. الكفاءة التقنية:** إنتاج أقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة استخدام كمية معينة المدخلات، أو تحقيق أقصى إنتاج ممكن من عوامل الإنتاج المتاحة .

أ.**2.الكفاءة السعرية:** بأنها إنتاج كمية معينة من المخرجات بأقل تكلفة ممكنة لمدخلات الإنتاج.

ب. الكفاءة الهيكلية: [1] يعبر مفهوم الكفاءة الهيكلية على الكفاءة التقنية للصناعة، وقد قدمه الأمريكي فارل Farrellسنة 1957 وطوره كُلاً من فورساند وهجالمارسون Forsund، Hjalmarsson في دراستهما سنتي 1974، 1978، ويهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس مدى استمرار الصناعة وتحسنها بالاعتماد على أفضل مؤسساتها.

وتقاس حسب فارل Farrell بحساب المعدل المرجح أو المعدل الموزون weighted average للكفاءة التقنية للمؤسسات التي تشكل الصناعة، ويكون الترجيح بمعامل الكمية لكل مؤسسة داخل الصناعة، والذي يمثل الكمية المنتجة للمؤسسة إلى الكمية المنتجة للصناعة ، وعليه تكون الكفاءة الهيكلية للصناعة هي محصلة الكفاءة التقنية للمؤسسات مضروبة في معاملاتها الكمية على عدد المؤسسات.

بينما يرى فورساند وهالمارسون أن حساب الكفاءة الهيكلية للصناعة يتم بأخذ المتوسط الحسابي للمدخلات والمخرجات بدلا من المعدل المرجح الذي قد يكون كفء من الناحية التقنية ولكنه ليس كفء من الناحية الاقتصادية، وذلك اعتمادا على فرضية عدم تجانس دوال الإنتاج للمؤسسات داخل الصناعة .

[1] شوقي بورقبة، مرجع سابق، ص 47.

وقد أثمرت دراستهما سنة 1978 على نوعين أو مقياسين للكفاءة الهيكلية –الكفاءة الهيكلية التقنية– الكفاءة الهيكلية للحجم، حيث تقاس الأولى مستوى الادخار في المدخلات، وتقيس الثانية مستوى الزيادة في الإنتاج وذلك بالنسبة للمؤسسة والصناعة.

ج. كفاءة تخصيص الموارد: يهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس خسارة الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الناتجة من عدم استخدام الموارد بشكل أمثل، ويعتمد في تحليل كفاءة تخصيص الموارد على عملية تقدير الخسارة الاجتماعية، عن طريق مقارنة حالة الاحتكار التام بحالة المنافسة التامة، وذلك من أجل قياس فائض المستهلك وفائض المنتج الناتج عن تحول من مرحلة الاحتكار إلى حالة المنافسة التامة. [1]

رابعا: خصائص الكفاءة:

تتميز الكفاءة بمجموعة الخصائص تختلف باختلاف المنشأة الاقتصادية تميزها عن غيرها ومن بين هذه الخصائص نذكر ما يلي:

- استخدام الموارد المتاحة بشكل صحيح، أي أن الكفاءة تهدف إلى الاستفادة من كافة الموارد المتاحة من أجل تحقيق أهداف العمل ومن أهم هذه الموارد المالية المادية العلمية والبشرية؛
- الكفاءة تقوم بتحسين الإنتاجية، أي أن الكفاءة تسعى إلى تحقيق الجودة الشاملة في النتائج التي يتم الحصول عليها من العمليات التشغيلية للمؤسسة؛
- الاهتمام بالمواضيع المحددة، أي أن الكفاءة تساهم في تجنب الخلط بين النشاطات والتقليل من هدر الوقت المتاح؛
- القدرة على تقييمها، حيث أن الكفاءة تقبل تقييم مدى نجاحها داخل البيئة التي توجد بها حتى يتم تجنب الأخطاء التي من المحتمل أن تحدث والعمل على تحسين الأداء بالاعتماد على الاستراتيجيات المحددة. [2]

[1] عبد الكريم منصوري، محاولة قياس كفاءة البنوك باستخدام DEA دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2010، ص 78.

[2] http:/www.rihab.com/ vb/shawthre. consult le 16.03.2022

المطلب الثاني: ماهية الكفاءة البنكية

إن مفهوم الكفاءة أصبح من المفاهيم المنتشرة بشكل كبير كافة الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، المهنية، المصرفية، والهدف منها تحقيق الأهداف المطلوبة بأقصى أداء ممكن.

أ. **تعريف الكفاءة البنكية:** لا يختلف مفهوم الكفاءة في القطاع البنكي عن بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق أقصى ناتج ممكن وتحقيق نواتج محددة بأقل قدر من مدخلات.

وتعرف الكفاءة البنكية (المصرفية) بأنها ناتج للكفاءة الفنية والكفاءة الاقتصادية، لذا قد يكون أحد البنوك مؤهلا من الناحية التقنية بينما يشكو من عدم الكفاءة الاقتصادية في غياب معرفة السوق أو سوء تفسير المخاطر أو عدم وجود تسعيرة مناسبة، من ناحية أخرى يمكن للبنك ذو الكفاءة الاقتصادية أن يتعثر فنيا في اعتماده على التكنولوجيا المتقادمة، وهو ما يعد إهدار لجزء من الموارد. ومن هذا المنظور تكون المؤسسة المصرفية ذات كفاءة عالية إذا تمكنت من توجيه مواردها الاقتصادية والفنية المتاحة لتحقيق أكبر عوائد ممكنة مع الحد الأدنى من تبديد القدرات المادية والبشرية وتحقيق الحجم الأمثل بالإضافة إلى توفير مجموعة واسعة من المنتجات المالية.[1]

- الكفاءة البنكية هي الاستخدام العقلاني والرشيد والمفاضلة بين البدائل المختلفة واختيار أفضلها، الذي يقلل التكاليف ويعظم العوائد؛[2]
- الكفاءة البنكية هي النسبة بين المدخلات والمخرجات، وعند كَوْن هذه المخرجات أكثر بالنسبة للوحدة الواحدة من المدخلات فهذا يعني تحقيق أكبر، وعندما يتحقق إنجاز أكبر للمخرجات بالنسبة للوحدة الواحدة من المدخلات تتحقق الكفاءة القصوى، ولا يمكن رفعها في هذه الحالة إلا بإدخال تكنولوجيا جديدة.[3]

---

[1] سعد بن علي الوايل، قياس كفاءة البنوك في القطاع المصرفي السعودي باستخدام تحليل غلف البيانات (DEA) خلال الفترة 2013-2017، قسم الاعمال المصرفية، كلية العلوم الادارية، جامعة محمد بن سعود الاسلامية، السعودية، ص 243.

[2] قالون جيلالي، ميموني بلقاسم، تقييم أداء البنوك التجارية "دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري للفترة 2015-2017، مخبر التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر ، ص 176.

[3] قالون جيلالي، ميموني بلقاسم، مرجع سابق، ص 176.

وعليه يمكن القول أن الكفاءة البنكية هي القدرة على توجيه الموارد المالية المتاحة للبنك لتحقيق أكبر عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة، بمعنى التحكم الناجح في طاقتها المادية والمالية والبشرية من جهة ، وتحقيق الحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى.

ثانيا: أهمية الكفاءة البنكية تتمثل أهمية الكفاءة البنكية في:[1]

- يمكن الالتزام بمعدل كفاية مناسب من تجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة لدى البنك، وكذا توفر معدل مناسب من رأس المال يقلل المخاطر المتعلقة بالاستثمارات الأكثر ربحية؛
- إن الالتزام بمعايير الإقراض التي وضعت من قبل السلطات النقدية يؤدي إلى التخلص من القروض المتعثرة التي تؤثر على جودة الأصول ومنه على الربحية؛
- يؤدي ارتفاع معدلات الكفاءة إلى وجود إدارة كفؤة، لأن هذه الأخيرة تعمل على تخفيض مصاريف التشغيل مما يدل رفع صافي الدخل للبنك؛
- إن جمع العناصر السابقة الذكر بمنظومة بنكية واحدة، يؤدي إلى الناتج الأساسي للكفاءة وهو تحقيق معدلات عالية من العائد وجوهر هذا الأمر هو توجيه مصادر الأموال إلى استخداماتها المثلى مما يؤدي إلى رفع معدلات الربحية والإبقاء على معدلات كافية من السيولة ، وهذا ما يجعل البنك أكثر كفاءة؛
- البحث عن فرص استثمار جديدة لاستخدام الأموال المتاحة لدى البنك يحقق له أرباحاً أكبر بتكلفة أقل باتباع استراتيجية التنويع في الاستثمار ،وذلك بتوزيع مخاطر الاستثمار والتقليل من حدتها وتأثيرها على البنك.

ثالثا: أنواع الكفاءة البنكية: هناك عدة أنواع للكفاءة البنكية أهمها: [2]

أ. **الكفاءة الإنتاجية:** تعرف الكفاءة الإنتاجية في المؤسسات البنكية بالكفاءة الكلية للتكاليف، التي تقيس التغير في تكاليف البنك بالنسبة للتكاليف المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات الأداء الأفضل، كما أن كفاءة التكلفة يمكن أن تنتج من اعتماد إدارة البنك على تقنيات وتكنولوجيا

[1] طارق عبد الله المحسين، أثر الكفاءة على الجهاز المصرفي الاردني، دراسة قياسية (1979-2004)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الاردن، 2006، ص 10.

[2] ميموني بلقاسم، مرجع سابق، ص 179-180.

إنتاجية تحقق تكاليف عند حدها الأدنى، وتصنف كفاءة التكاليف إلى صنفين (الكفاءة الفنية، والكفاءة التخصصية)، وهما كما يلي:

أ.1. **الكفاءة الفنية أو التقنية:** تقيس قدرة البنك على استعمال مستوى معين من المدخلات لإنتاج أعظم مستوى من المخرجات باستخدام أدنى مستوى من المدخلات الأقل تكلفة، وبالتالي فإن الكفاية تركز على قياس الانحراف بين مستوى الإنتاج المحقق والقدرة الحقيقية للإنتاج؛

أ.2.**الكفاءة التخصيصية:**تقيس قدرة البنك على استعمال المزيج الأمثل للمدخلات مع الأخد بعين الاعتبار أسعار هذه المدخلات ،وتنخفض الكفاءة التخصيصية عندما تكون نسبة المدخلات المنظورة مختلفة عن نسبة المدخلات المؤدية إلى تخفيض تكلفة المدخلات، وبالتالي تسمح بقياس القدرة على تخصيص المدخلات في النشاطات الأكثر مردودية.

ب. **كفاءة وفورات الحجم:** تنتج وفورات الحجم عن التوسع في حجم النشاط بالنسبة للمؤسسة، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف وفورات الحجم بأنها تلك الأرباح الناتجة عن الانخفاض في تكاليف الإنتاج نتيجة الزيادة في التوسع في المشروع.

وتشير كفاءة الحجم في البنك إلى التوفير في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابتة، وبذلك تشير وفورات الحجم إلى زيادة الكفاءة أو إنقاصها بناءً على الحجم.

ففي وفورات الحجم تدرس العلاقة بين التكاليف المتوسطة ومستوى الإنتاج، ويتحدد الحجم الأمثل للإنتاج عند أدنى نقطة منحنى التكاليف المتوسطة، وبذلك تستطيع المؤسسة التوسع في الإنتاج طالما كانت تكاليفها متوسطة في حين تتوقف عن التوسع في الإنتاج عند بلوغها الحجم الأمثل. [1]

ج. **كفاءة وفورات النطاق:** [2] تعرف وفورات النطاق بأنها الادخار في التكاليف من خلال استخدام المدخلات نفسها لإنتاج أنماط عدة من المنتجات، وبذلك تشير إقتصاديات النطاق إلى زيادة الكفاءة أو انخفاضها بناءً على التنويع في المنتجات، ونجد أن إقتصاديات النطاق تؤدي دورا مهما في المؤسسة

[1] شوقي بورقبة، مرجع سابق، ص 52.
[2] ميموني بلقاسم، مرجع سابق، ص 181.

البنكية، خاصة بعد اندماج الأسواق المالية واشتداد المنافسة في جذب العملاء، لذا لجأت معظم البنوك إلى توسيع منتجاتها عن طريق تنويع حافظاتها المالية والقيام بالعمليات الإلكترونية.

د. **الكفاءة التشغيلية (X)**: [1] تعرف على أنها الكفاءة في استخدام المدخلات ويرى بعض الاقتصاديين بأن هذا النوع من الكفاءة في العمل البنكي يتأثر بعوامل عديدة منها:

- مشاكل الوكالات المصرفية المتعلقة بين المالكين ومسيري هذه الوكالات؛
- التشريعات والتنظيمات والبنية القانونية للبنوك؛
- حجم ونطاق العمليات المصرفية.

ويرى بعض الاقتصاديين أن هذا النوع من الكفاءة المصرفية له آثار أكبر على عملية القدرة التسييرية لمراقبة التكاليف أو تعظيم الأرباح، وهي مقياس إضافي لتخصيص الموارد على مستوى المؤسسة، وعلى مستوى الصناعة، وعلى مستوى الإقتصاد ككل، إلا أنها تعتبر خاصية مميزة للقطاع العام، حيث أن مسألة الكفاءة هذه تعود إلى نظام الحوافز والنظام الإداري في المؤسسة.

رابعا: أهداف الكفاءة البنكية

تتمثل أهداف قياس الكفاءة في الوصول إلى مجموعة من النقاط هي: [2]

أ. **هدف إعلامي**: يقدم قياس الكفاءة معلومات للمسيرين والمسؤولين تساعدهم على اختيار الاستراتيجيات العلمية وتحديد الأولويات على المستوى العام للبنك من خلال معايير الكفاءة. كما تهدف إلى توجيه الشخصيات بشكل مبدئي، حيث تحديد معايير قياس الكفاءة البنكية هي طريقة مميزة لمعرفة الاختيارات على مستوى البنوك، حيث تسمح بتقليص مخاطر التعارض بين الأهداف العامة للبنك والأفعال المتخذة على مستوى الوكالات البنكية التابعة لها. كما يؤدي قياس الكفاءة إلى إعلام كل المستويات في البنك بالنتائج المحققة ويخلق نوع من الاتصال بين موظفي ومسيري البنك.

ب. **هدف تحفيزي**: يؤدي قياس الكفاءة دورا أساسيا في تحفيز وتشجيع المسؤولين على تحقيق الأهداف المحددة من خلال حثهم على خلق الكفاءة داخل البنوك، وذلك من خلال نظام التعويضات والعقوبات (الحوافز)

[1] ميموني بلقاسم، مرجع سابق، ص 181.
[2] شوقي بورقبة، مرجع سابق، ص 51.

ج. **هدف توجيهي**: إن قياس الكفاءة في المؤسسات يخلق نوعا من الحركة حيث يقال أننا نسير جيدا ما نقوم بقياسه، أي للتحكم جيدا لا بد من القياس. فقياس الكفاءة يقدم للمسيريين مجموعة من المعلومات والمعطيات تساعدكم على اتخاذ القرار المناسب، وبالتالي فإن عملية القياس تسمح بربط الكفاءة من أمام عملية التحكم وضمان متابعة تصميم اختيار القرارات الاستراتيجية من خلف عملية التحكم وبفضل عملية القياس نستخرج الانحرافات بين ما هو محقق وما هو مقدر، ومن تحليل هذه الانحرافات نتعرف على أسباب هذه الانحرافات وبالتالي تحديد الخطط العملية واتخاذ القرارات التصحيحية.

خامسا: العوامل المؤثرة في الكفاءة البنكية

تتمثل العوامل المؤثر على الكفاءة البنكية في عوامل كثيرة أهمها: الربحية، المخاطر، العوامل الإدارية، درجة المنافسة، الأنظمة والتشريعات.

كما أنه يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على الكفاءة البنكية إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية.[1]

- **عوامل داخلية**: تتكون من السياسات المالية والإدارية المتبعة من قبل البنك، والتي تعتمد على درجة المنافسة بين البنوك، كفاءة البنوك وحجم النشاط الاقتصادية، وهذه العوامل جميعها تتعلق بالسيولة والتركز، العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار وكذلك حجم الموجودات؛
- **عوامل خارجية**: وهي العوامل المتعلقة بالسياسات الخارجية المفروضة على البنوك مثل التشريعات المالية والنقدية من قبل الحكومة والبنك المركزي والمتعلقة بأسعار الفوائد، وحجم الاحتياطات النقدية المفروضة على البنوك والمتعلقة كذلك بحجم الائتمان الممنوح من قبل هذه البنوك.

ويمكن تفصيل أهم هذه العوامل فيما يلي:[2]

أ. **الربحية**: تسعى البنوك إلى تعظيم ثروة الملاك من خلال العائد على حقوق الملكية أو العائد على الاستثمار، وذلك انطلاقا من تمويل استثماراتها من أموال الغير أو من خلال أموالها الخاصة. مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي يمكن أن تواجهها البنوك.

[1] ميموني بلقاسم، مرجع سابق، ص 178.

[2] جعدي شريفة، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006-2012)، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية وتسيير عمومي، شعبة العلوم المالية، تخصص دراسات مالية واقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2013، ص 35.

هناك العديد من العوامل المؤثرة على ربحية البنك كأسعار الفائدة حيث تزداد ربحية المصرف عندما تكون أسعار الفائدة على القروض مرتفعة وأسعار الفائدة على الودائع منخفضة بمعنى يزداد هامش الربح، كما تعتبر المنافسة عاملا مؤثرا على الربحية وذلك عندما تقل الموارد المتاحة لدى البنك، مما يؤدي بالبنك لرفع معدلات الفائدة للحصول على موارد، مما يؤدي إلى خفض هامش سعر الفائدة.

ب. **درجة المخاطرة**: إن الربح هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف حيث يهدف البنك إلى تحقيق الربح، ولكن عليه أن يضع في الحسبان أن أي تحمل للمخاطر يتطلب عائدا إضافيا مناسبا، إن الغرض من إدارة المخاطر التقليل من احتمالات الخسارة، وأول الخطوات في هذا الاتجاه هو التعريف بجميع مصادر الخطر المتوقع وتحليلها، وتقدير نتائج الحد الأقصى لقيمة الخطر المتوقع، ومن ثمة مرحلة التعامل مع هذا الخطر.[1]

ج. **العوامل الإدارية**: ان اعتماد بعض البنوك لسياسة توظيف خاطئة تستند للاعتبارات الشخصية، يؤدي إلى تدني مستوى كفاءة الجهاز المصرفي، إضافة إلى الآثار المترتبة عن هذا والمتمثلة في خفض الروح المعنوية للموظفين، نظرا للمحاباة والقفز على سلم الدرجات والرواتب.

إذ لم تولي الإدارة العليا للبنك أهمية لتحليل ومتابعة الاهداف الاستراتيجية لنجاح وتطور البنك، من خلال دراسة سلوك العاملين واهتمامهم بالعمل سيؤدي بالضرورة إلى ضعف كفاءة المصرف وأدائه، إذ يجب على مجالس الإدارة للبنوك التجارية وضع إجراءات وقواعد إدارية في التعيين، كما يجب التأكد من كفاءة من يتم تعيينهم في المؤسسات المصرفية خاصة في المراكز القيادية.[2]

د. **درجة المنافسة**: المقصود بدرجة المنافسة هو قدرة المؤسسة على إنتاج سلعة أو خدمة بجودة عالية وبأقل تكلفة، حيث تظهر هنا أهمية تكلفة المواد المستخدمة في التأثير على أسعار المنتجات، تكمن قوة الشركة في قدرتها على تخفيض التكلفة أي أقل تكلفة، والتي تمنع المنافسين الجدد من دخول السوق. تقاس درجة المنافسة بأكبر نسبة لحجم الودائع إلى المجموع الكلي للودائع لبنك أو اثنين أو ثلاثة بنوك.

[1] جعدي شريفة، مرجع سابق، ص 35.

[2] جهاد أبو الرب، مدى فعالية السياسة النقدية والائتمانية للبنك المركزي الأردني، اطروحة دكتوراه ، جامعة السودان، 2003، ص 42.

ومن بين العوامل المؤثرة على درجة المنافسة سعر الفائدة فيما بين البنوك، بحيث أنه كلما زادت حاجة البنك للأموال، لا بد عليه أن يزيد من نسبة الفائدة المدفوعة للمودعين، والعكس كلما زادت الاحتياطات الفائضة لدى البنوك انخفضت أسعار الفائدة.

إن للمنافسة أثر على هامش الربح، حيث أن البنوك تحاول أن تجد دخلا إضافيا في شكل عمولات لرفع العائد على الموجودات، من خلال البنود خارج الميزانية أو من خلال تقديم مختلف الخدمات.

هـ. **الأنظمة والتشريعات الحكومية**: تتحكم الأنظمة والتشريعات الحكومية في المصارف التجارية، من خلال السياسة المالية والسياسية النقدية لعدة أهداف منها الحفاظ على أموال المودعين، التحكم في عرض النقود، توفير الائتمان بمختلف القطاعات وبأسعار فائدة منخفضة، تحصيل الايرادات من خلال الضرائب، وتحقيق أهداف اقتصادية عامة، كالحفاظ على استقرار الأسعار العامة، استقرار سعر الصرف، تخفيض معدل التضخم، تخفيض مستوى البطالة ... الخ[1]

المطلب الثالث: الكفاءة في البنوك الإسلامية

من خلال هذا المطلب نسعى إلى توضيح كيفية قيام العمل البنكي الإسلامي على تحقيق الكفاءة لديه

أولا: الكفاءة في الاستثمار

إن مبدأ المشاركة الذي تعمل به البنوك الإسلامية يعني أنها وسيط استثماري بين أصحاب المدخرات (وحدات الفائض المالي) وطالبي التمويل (وحدات العجز المالي)، كما أن العائد الذي تنتظره وحدات الفائض المالي يتحدد تبعا لنجاح المشروع الاستثماري، ومن ثمَّ فهو دخل يرتبط ارتباطا مباشرا بالنشاط الانتاجي، فقد يكون مرتفعا، وقد يكون منخفضا، ومن ثم فإنه من المهم توافر فرص استثمارية ذات مخاطر واستحقاقات متنوعة لإشباع التفضيلات المختلفة لأصحاب المدخرات، وهذا الأمر لا يتوفر في إطار نظام الفائدة ،إذ أن هناك قيودا عديدة على ارتفاع أسعار الفائدة في السوق المصرفي، قيودا يضعها البنك المركزي لأهداف اقتصادية كلية، وقيودا أخرى تمارسها البنوك نفسها لأغراض السياسة الائتمانية، أما معدلات الربح في إطار آلية

[1] جعدي شريفة، مرجع سابق، ص 39.

المشاركة أكثر قدرة على جذب المدخرات لأغراض الاستثمار وتعبئتها ،بخلاف آلية الفائدة التي لا يمكن تحريكها إلى أعلى وإلى أسفل بمرونة كافية. [1]

ثانيا: الكفاءة في تخصيص الموارد

تتميز البنوك التقليدية بناءً على قاعدة الملاءة المالية في توزيع الائتمان لصالح كبار الشركات والعملاء، ولصالح القطاع العام على حساب صغار التجار والقطاع الخاص، كما أن معيار الفائدة لا يعتبر معيارا سليما لتخصيص الموارد في حالة ارتفاع الفائدة.

وفي المقابل تظهر كفاءة تخصيص الموارد في المصرف الإسلامي في عدم اعتماده على قاعدة الملاءة المالية في تخصيص الموارد على وحدات العجز المالي، فالبنك الاسلامي يشاركها فيما يتحقق من ربح، ومن ثمة فإنه من أجل تعظيم الربح لابد له أن يعطي تفضيلا من عمليات التمويل للمشروعات التي تعطي عائدا أعلى، مع الاهتمام أيضا بالعميل وأمانته، وعليه فإن آلية المشاركة في الربح والخسارة المتبعة في المصارف الإسلامية تختلف عن مبدأ الفائدة في القدرة على تخصيص الموارد المالية تبعا لمعدلات العوائد المتوقعة، وتعتمد هذه النتيجة على الممارسات الكفؤة لعمليات المشاركة، فكلما ارتبطت هذه العمليات بالمعدلات المتوقعة للأرباح على أسس سليمة أصبحت أكثر كفاءة. [2]

وكما هو معلوم أن معدل العائد على المشاركة غير ثابت زمنيا، وليس واحد في جميع الأنشطة وهو بذلك سيعكس حقيقة الحاجة إلى رأس المال حسب الأنشطة المختلفة، وسيعكس أيضا ضرورة النشاط ومعدلات إنتاجيته، ودرجة المخاطرة فيه، إذ من المتوقع أن تتفاوت حصص رأس المال حسيب الاعتبارات السابقة الذكر، مما يجعل عائد المشاركة أكثر قربا ودقة وتعبيرا عن الفرصة البديلة عند القيام بتخصيص الموارد.

ومن جهة أخرى يرى محمد عمر شابرا أنه يمكن النظر إلى كفاءة آلية المشاركة في تخصيص الموارد من خلال اعتبار المنظم القوة الأساسية وراء اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث تجعل المدخرين والمصارف معنيين

[1] مجدي غيث، حكمة العمل المصرفي الإسلامي المبني على نظام المشاركة، إسلامية المعرفة، بين16، ع62، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2010، ص101-102.

[2] عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، 2005، ص431.

بنجاح تجارة المنظم، بما يؤدي إلى تحسين توافر المعلومات والمهارات والكفاءة والربحية بما يكفل التخصيص الأمثل للموارد.[1]

ثالثا: الكفاءة في تحقيق الاستقرار الاقتصادية[2]

يلاحظ أن عدم الاستقرار الاقتصادية قد ازدادت حدته خلال الحقبتين السابقتين، وانفجر عام 2008 بأزمة مالية عالمية، وذلك نتيجة لاضطراب في الأسواق المالية الناتج عن التقلبات المفرطة في معدلات الفائدة، حيث يرى الدكتور محمد بوجلال أن هناك ثلاثة أسباب أدت إلى الأزمة المالية العالمية هي:

- التعامل بالفائدة الذي يخرج النقود عن وظائفها الثلاثة، لتصبح سلعة (النقود تلد النقود)؛
- المجازفة على المكشوف في الأسواق لمالية التي تؤدي إلى تشكيل الفقاعة المالية ذات الانعكاسات الخطيرة على الاقتصاد الحقيقي؛
- توريق الديون وظهور منتجات أو مشتقات مالية لا تستند إلى أصول حقيقية، وهذا يزيد من الغرر نتيجة لبيع الديون المنهي عنه شرعا؛

وأشار عمر شابرا إلى دور المشاركة في تقليل احتمالية حدوث أزمة مصرفية مالية، حيث أن التحول إلى نظام مالي إسلامي يقوم على المشاركة قد يساعد جوهريا على تخفيف عدم الاستقرار في الأسواق المالية، ومن ثمة في الاقتصاد ككل. [3]

رابعا: الكفاءة في تحقيق التنمية البشرية:

يعتبر العمل المصرفي الإسلامي القائم على نظام المشاركة أكثر كفاءة في تحقيق التنمية البشرية، حيث أن جميع الأطراف تشارك وتفكر وتقدم وتقترح، ومن ثمة تحمل المسؤولية، في حين أن المصارف التقليدية القائمة على نظام الفائدة تخلق فئة من الناس يعيشون دون مشقة أو بذل جهد. [4]

---

[1] محمد عمر شابرا، مستقبل علم الاقتصاد من منظور اسلامي، ترجمة رفيق المصري، دار الفكر والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، دمشق، 2005، ص 377.

[2] شوقي بورقبة، مرجع سابق، ص 56.

[3] محمد شابرا، مرجع سابق، ص 382.

[4] شوقي بورقبة، مرجع سابق، ص 57.

المبحث الثاني: إجراءات قياس الكفاءة البنكية لدى البنوك

تعتبر المؤسسات البنكية من أهم الدعامات الأساسية المساهمة في بناء الهيكل الاقتصادية للدولة. فبواسطتها تتمكن الدولة من تحقيق أهداف ومكونات سياستها النقدية. فنجاح هذه البنوك في أداء أعمالها سيؤدي حتما إلى تطور إقتصاديات الدول في مختلف الميادين ، فقد قامت الدول والمنظمات بتقييم كفاءة أداء بنوكها وذلك لتأثير ذلك على النشاط الاقتصادية إضافة إلى تقييم البنك لنفسه، حيث استخدمت لهذا الغرض العديد من الأساليب والإجراءات وكذا النماذج ،سنتإجراءات إلى بعضها في المطالب الآتية.

المطلب الأول: النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي، وأكثرها استخداما، وذلك راجع لما تتمتع به من قدرة على كشف مكامن القوة والضعف في المركز المالي للمنشأة.

وهناك عدد كبير من النسب المالية التي يمكن حسابها، ولكن اختيارها واستخدامها يعتمد على الأهداف والأغراض المستخدمة فيها، وأهمها هي النسب التي تساعد تقييم المركز المالي للمنشأة وعادة ما تقسم إلى:

أولا: نسب الربحية Profitability Rations

تقيس نسب الربحية مدى تحقيق البنك للمستويات المتعلقة بالأداء، ومدى كفاءته في استخدام موارده لتحقيق أقصى ربح ممكن للمستثمرين ويتم قياس ربحية البنك من خلال المؤشرات التالية:

أ. **العائد على حقوق الملكية The Returnom Equity(ROE)**

ROE= النتيجة الصافية / إجمالي حقوق الملكية

يمكن قياس النسبة المئوية للعائد لكل دينار من حقوق الملكية، وكلما ارتفع هذا العائد كان الأمر أفضل لأن هذا يعني توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين وإضافة المزيد إلى الأرباح المحتجزة وذلك في الحالات التي تزيد فيها الأرباح.[1]

[1] عبد الكريم منصوري، مرجع سابق، ص 89.

ب. معدل العائد على الأصول The Return On Assets (ROA)

ROA= النتيجة الصافية / إجمالي الأصول

هذا المعدل يمكن قياس النتيجة الصافية لكل دينار من متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال هذه الفترة.

ج. مضاعف حقوق الملكية Equity Multiplier (EM)

يرتبط معدل العائد على حقوق الملكية ROE بالعائد على الأصول ROA من خلال مايسمى بمضاعف حقوق الملكية .1

ROE= النتيجة الصافية / إجمالي الأصول× إجمالي الأصول/ إجمالي حقوق الملكية

EM×ROA=ROE

يقوم هذا المؤشر بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية حيث تدل القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، وعليه فإن مضاعف حقوق الملكية EMيقيس الرفع المالي كما يعتبر مقياسا للربح والمخاطرة.[1]

د. معدل العائد على الودائع

معدل العائد على الودائع= صافي الربح / مجموع الودائع

يقيس معدل العائد على الودائع مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها.[2]

هـ. منفعة الأصول Asset Utilization (AU)

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمال الأصول

يسمى هذا المؤشر أيضا باستعمال الأصول، فهو يبين الاستغلال الأمثل للأصول.[1]

[1] جعدي شريفة، مرجع سابق، ص 96.

[2] عبد الكريم منصوري، مرجع سابق، ص 89.

و. هامش الربح Profit Margin (PM)

PM= الدخل الصافي/ إجمالي الإيرادات

يقوم هذا المؤشر بقياس الدخل الصافي المحقق لكل وحدة نقدية واحدة من إجمالي الإيرادات، فهو يبين مدى كفاءة البنك في تسيير ومراقبة تكاليفه.[2]

ثانيا: نسبة السيولة[3]

تهدف نسب السيولة إلى تقييم القدرة المالية للبنك في الأجل القصير، ويتم ذلك من خلال قياس قدرة البنك على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها. من خلال تدفقاتها النقدية العادية (الناتجة عن تحصيل الدّمم)، ويقع ضمن هذا النسب مايلي:

أ. نسبة التداول Current Ration

نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

تهدف هذه النسبة لقياس قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها المستحقة في موعدها، كما تعتبر كمعيار متفق عليه في التعاملات المصرفية في معظم البنوك التجارية كمعيار للصناعة.

ب. نسبة النقدية Cash Ratio

نسبة النقدية = الموجودات النقدية وشبة النقدية / المطلوبات المتداولة

ت. نسبة التدفق النقدي إلى الديون

$$\text{نسبة التدفق النقدي إلى الديون} = \frac{\text{النقد المحقق من العمليات}}{\text{إجمال الديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل}}$$

[1] جعدي شريفة، مرجع سابق، ص 96.
[2] جعدي شريفة، مرجع سابق، ص 97.
[3] جعدي شريفة، مرجع سابق، ص 98.

تعمل هذه النسبة على قياس قدرة البنك على خدمة دَيْنِة، والمقصود بالنقد المحقق من العمليات هو الربح الصافي.

ثالثا: نسب توظيف الأموال [1]

إن توظيف الأموال أفضل من تركها في الخزينة، وأن استثمار الأموال في القروض أفضل من استثمارها في الأوراق المالية. وفيما يلي إبراز لأهم المؤشرات في توظيف الأموال:

أ. **معدل توظيف الودائع**: يقصد به توظيف الودائع نسبة الاستثمارات إلى مجموع الودائع، حيث أن هذا المعدل يقيس مدى الكفاءة في توظيف الودائع في استثمارات يتولد عنها عائد، وترجع أهميته إلى أن الودائع يدفع عنها فوائد صريحة وضمنية

معدل توظيف الودائع = (القروض+الأوراق المالية) / الودائع

ب. **معدل توظيف الموارد التقليدية**: يقصد بالموارد التقليدية الودائع وحقوق الملكية (رأس المال) اللذان يمثلان حتى اليوم المصدران الرئيسيان للأموال في كثير من البنوك

معدل توظيف الموارد التقليدية = (القروض+الأوراق المالية) / (الودائع+ حقوق الملكية)

وترجع أهمية إدراج أموال الملكية ضمن مقام المعادلة إلا أن البنك يدفع عنها عائد يزيد بكثير عن العائد الذي يدفعه على الأموال الأخرى التي يحصل عليها من المصادر الأخرى، ومن ثم يصبح من الضروري التأكد من كفاءة توظيف تلك الأموال.

ج. **معدل توظيف الموارد المتاحة:**

معدل توظيف الموارد المتاحة = (القروض+الأوراق المالية) / (الودائع+ حقوق الملكية+ القروض)

بتوسيع البنوك لآفاق جديدة لتنمية مواردها المالية سمح لها الاستفادة من موارد جيدة، كشهادات الإيداع القابلة للتداول، ولما كانت هذه الموارد غير مجانية فإنه ينبغي توجيهها في استثمارات مربحة، وهو ما تعكسه هذه النسبة.

[1] عبد الكريم منصوري، مرجع سابق، ص 88.

د. نسبة القروض إلى مجموع الودائع:

ويسمى معدل التحويل أو معدل إقراض الودائع وهو نتاج القروض على الودائع [1]

معدل التحويل = القروض/ الودائع

هـ. نسبة الاستثمار في الأوراق المالية إلى الودائع [2]

نسبة الأوراق المالية إلى الودائع = الأوراق المالية/ الودائع

رابعا: نسب كفايـة رأس المال[3]

أ. **نسبة رأس المال في الودائع:** تحسب هذه النسبة من قيمة رأس المال الممتلك أي إجمالي الودائع، وتبين نسبة مساهمة رأس مال البنك في إجمال الودائع، وتقيس كفاءة البنك في تغطية الودائع من رأس مال المالكين.

نسبة رأس المال في الودائع = رأس المال الممتلك/ إجمالي الودائع

ب. نسبة رأس مال المالكين إلى إجمالي الموجودات

وتعكس هذه النسبة قدرة البنك من خلال حقوق المالكين في تغطية الخسائر المحتملة في إجمالي موجوداته ويمكن حساب هذه النسبة كما يلي:

نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات = رأس المال الممتلك/ إجمالي الموجودات

ج. **نسبة مخاطر رأس المال:** تقيس مخاطر رأس المال

مخاطر رأس المال = رأس المال الممتلك / الأصول الخطرة

يقصد بالأصول الخطرة القروض الممنوحة من البنك واستثمارات المالية حيث أنه كلما زادت هذه النسبة كان ذلك مصدر أمان للمودعين والعكس في حالة انخفاض هذه النسبة.

[1] عبد الغفار عبد السلام أبو قحف، تنظيم إدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 288.

[2] عبد الغفار عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 288.

[3] عبد الكريم منصوري، مرجع سابق، ص 103.

المطلب الثاني: نماذج من تحليل مغلف البيانات DEA

يعود فضل تطوير هذه الطريقة أو الأسلوب إلى كل من Charones – Cooper وطالب الدكتوراه Edwardo Rhodes سنة 1978 والذي كان يعمل على برنامج تعليمي في أمريكا لمقارنة أداء مجموعة الطلاب في المناطق التعليمية المتماثلة، حيث واجه تحديا تمثل في تقدير الكفاءة الفنية للمدارس، والتي تشمل مجموعة من المدخلات ومجموعة من المخرجات دون توفر معلومات عن أسعارها، وللتغلب على هذه المشكلة قام الباحث ومشرفيه كوبر وشارنز، بصياغة نموذج عرف فيما بعد بنموذج عرف فيما بعد بنموذج CCR نسبة إلى Charnes, Cooperm and Rhodes ويعود بسبب تسمية هذا الأسلوب باسم التحليل التطويقي للبيانات، إلى كون الوحدات ذات الكفاءة الإدارية تكون في المقدمة وتغلق (تُطوق) الوحدات الإدارية غير الكفؤة، وعليه يتم تحليل البيانات التي تغلفها الكفؤة،استُخدِم لتقييم كفاءة القطاع العام ثم استخدم سنة 1985 في القطاع البنكي من قبل شارمان وقولد (Sherman and Gold60) فهي تمثل تطبيق لمجموعة من تقنيات البرمجة الخطية، تبعا لهذه الأخيرة يتم تقدير دالة الحدود ومكونات الكفاءة، حيث أن البنوك الأكثر كفاءة تكون في المنحنى الحدودي، إذ أنه كلما ابتعدنا عن المنحنى الحدودي دلّ ذلك على عدم الكفاءة، لا تأخذ هذه الطريقة بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية، كما لا تتطلب هذه الطريقة فرضية التوزيع أو دالة نوعية، ووفقا لهذه الطريقة وباستخدام تقنيات البرمجة الخطية يتم تحديد التكلفة المنخفضة للمدخلات.

لقد ساهم استخدام **DEA** في البحوث والدراسات الميدانية، بنجاح وتطور هذه الطريقة وخصوصا في ظل اتعديلات والتغييرات التي أحدثت عليها من قبل ترال وسيفورد (Thrall et Seiford) سنة 1990، ثم ميلار ونولاس (Miller et Noulas) سنة 1996 ثم سميك (Semmick) سنة 2001.[1]

أولا: نموذج CCR أو نموذج عوائد الحجم الثابتة

يقوم نموذج CCR بتحليل الكفاءة على مستوى مجموعة تتكون من n وحدة قرار DMU، وتعتمد هذه المجموعة في عملية الانتاج على m عنصر مختلف من المدخلات وهذا من أجل انتاج s منتوج مختلف،

[1] جعدي شريفة، مرجع سابق، ص 115.

كما أن الوحدة DMUJ تستهلك الكمية XIJ من عنصر الإنتاج I، وهذا من أجل إنتاج الكمية من المنتوج r، حيث تكون كل من Xij و Xrj موجبة.

يعتمد نموذج CCR على مدخلات متعددة وناتج واحد إلى مدخلات ومخرجات متعددة بتعميم نسبة الكفاءة إلى وحدة اتخاذ القرار واحدة وتحويل المدخلات والمخرجات المتعددة لكل واحدة اتخاذ قرار إلى مدخل ومخرج واحد، ويمكن من خلاله تقسيم نهج الكفاءة إلى طريقة موجهة نحو المدخلات وأخرى نحو المخرجات وهو يفترض أن وحدات اتخاذ القرار قادرة على قياس المدخلات والمخرجات خطيا دون زيادة أو تقليل الكفاءة بافتراض عوائد الحجم الثابت مما يعني أن جميع وحدات الإنتاج المرصودة يمكن زيادتها أو خفضها بالتناسب، أي عدم السماح بوفورات الحجم.[1]

تم اقتراح النموذج الكسري لتحديد أعلى نسبة كفاءة والتداخل مع مدخلات ومخرجات وحدات صنع القرار (DMUs) في تحديد الأوزان المثلى كما يلي: [2]

نموذج البرمجة الخطية لإيجاد مؤشر الكفاءة:

$$Max: \frac{\sum_{r=1}^{s} UrYro}{\sum_{i=1}^{m} ViXio}$$

$$S.t. \frac{\sum_{r=1}^{s} UrYrj}{\sum_{i=1}^{m} ViXij} \leq 1, j = 1,2,\dots\dots,n$$

$$U_r \geq o\ , V_i \geq o$$

حيث: **s**: عدد المخرجات **m**: عدد المدخلات

o: قيمة مؤشر الكفاءة وتأخذ القيم 1، حيث القيمة 1 تعني وقوع نقطة الأداء على منحنى الحدود القصوى وبالتالي تدل على الكفاءة

r: عدد المخرجات (r=1,2,3,…,s)

[1] سعد بن علي الوابل، مرجع سابق ، ص 239-240.

[2] سعد بن علي الوابل، مرجع سابق، ص 239-240.

i: عدد المدخلات(i=1,2,3,…,m)

Xio: كمية المدخلة i للوحدة o

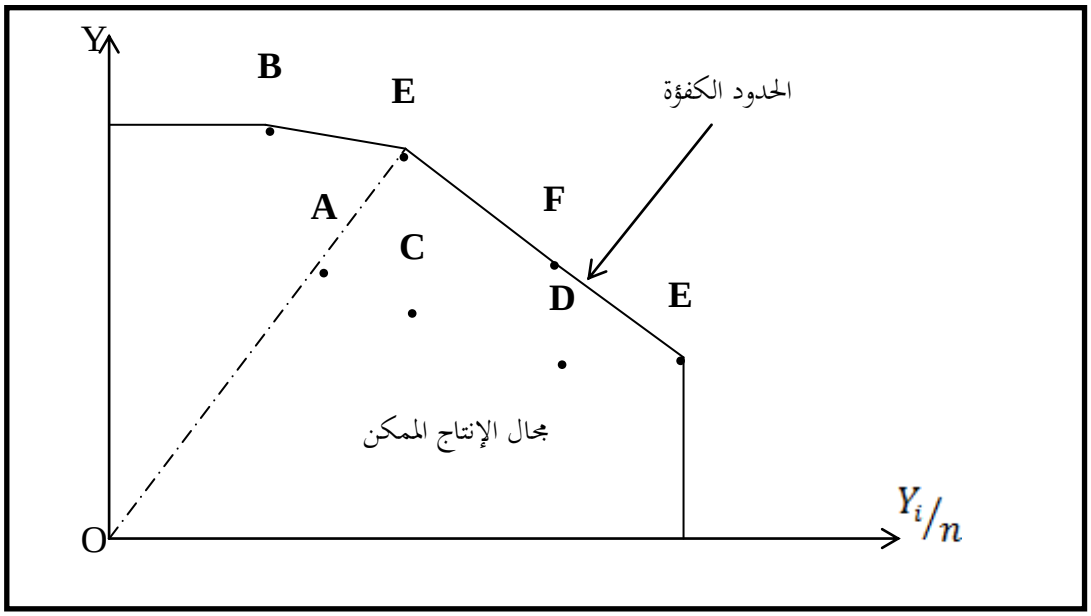
Yro: كمية المخرجة r للوحدة o

Ur: أوزان المخرجة r (r=1,2,3,…,s)

Vi: أوزان المدخلة i (i=1,2,3,…,m)

n: عدد وحدات DMU

شكل رقم (02-01): حالة التطويق بالتوجه المخرجي



المصدر: عبد الكريم منصوري، **محاولة قياس كفاءة البنوك باستخدام DEA دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2010، ص 116.

هذا الشكل يوضح مفهوم لمجموعة من وحدات اتخاذ القرار تنتج **المنتجين** y2،y1 باستعمال المدخل n. [1]

وبما أن البرمجة رقم 1 المذكورة أعلاه لها عدد غير محدود فإنه تم اقتراح المعادلة التالية للمدخلات: [2]

$$\sum_{i=1}^{m} ViXio = 1$$

برنامج **CCR** لكل وحدة اتخاذ قرار الحصول على البرمجة الخطية التالية: [3]

$$Max \sum_{r=1}^{s} UrYro$$

$$S.t. \sum_{r=1}^{s} UrYrj - \sum_{i=1}^{m} ViXij \leq O \qquad ,j = 1, \dots .., n$$

$$\sum_{i=1}^{m} ViXio = 1$$

$$U_r \geq O \qquad V_i \geq O$$

كما أنه تم اقتراح المعادلة التالية للمخرجات:

$$\sum_{r=1}^{s} UrYro = 1$$

لبرنامج **CCR** لكل وحدة اتخاذ قرار الحصول على البرمجة الخطية التالية:

[1] عبد الكريم منصوري، مرجع سابق، ص 116.

[2] سعد بن علي الوابل، مرجع سابق، ص 240.

[3] سعد بن علي الوابل، مرجع سابق، ص 240.

$$Min \sum_{i=1}^{m} ViXio$$

$$S.t. \sum_{r=1}^{s} UrYro - \sum_{i=1}^{m} ViXij \leq O \qquad j = 1, \dots n$$

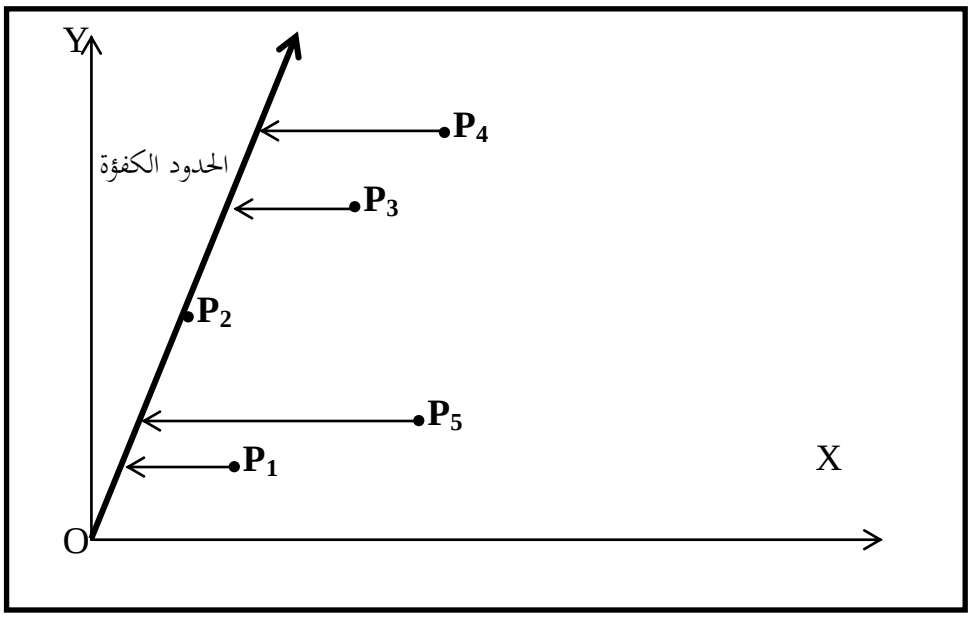
$$\sum_{r=1}^{s} UrYro = 1$$

$$U_r \geq O \qquad V \geq O$$

ونموذج CCR يمّكّن وحدة اتخاذ القرار غير كفؤة أن تصبح كفؤة، وذلك بإسقاط إحداثياتها على الحدود الكفؤة وذلك من خلال التوجه المدخلي والتوجه المخرجي، فمن التوجه المخرجي يمكننا تحسين الكفاءة بزيادة المخرجات مع الإبقاء على نفس مستوى المدخلات، وبالتالي يعتمد تحسين الوحدات غير الكفؤة على موقع جدار الحدود الكفؤة سواء مدخلي أو مخرجي، ولتوضيح ذلك لدينا الشكلين التاليين: [1]

[1] محمود أحمد حسين، قياس كفاءة أداء المؤسسات التعليمية باستخدام DEA، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية، المجلد 6، العدد 17، جامعة تكريت، 2010، ص 165.

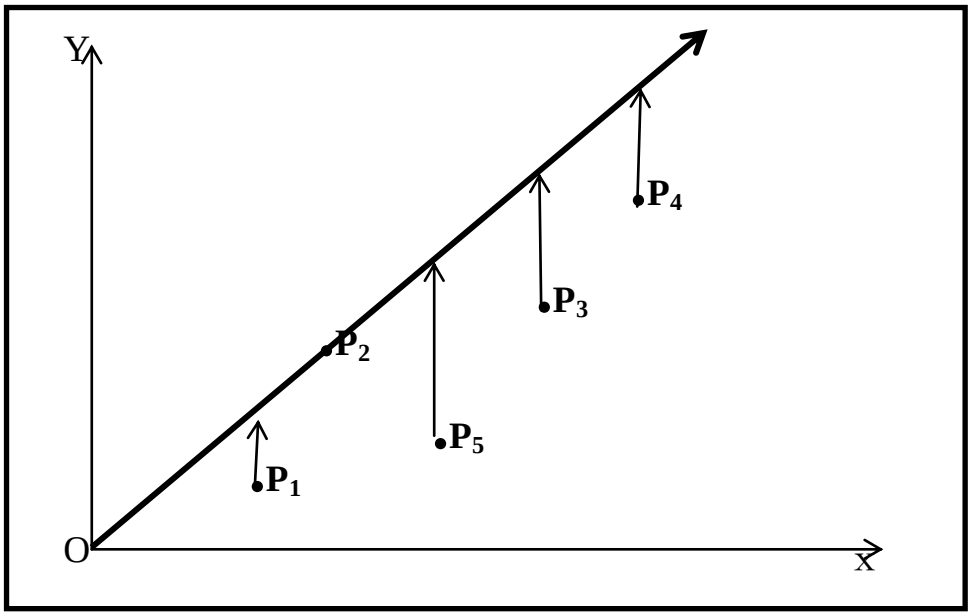
الشكل رقم (02-02): نموذج CCR بالتوجه المدخلي



المصدر: عبد الكريم منصوري، **محاولة قياس كفاءة البنوك باستخدام DEA دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2010، ص 122.

بافتراض أنه لدينا 5 وحدات اتخاذ القرار (DMU)، (P_5, P_4,P_3, P_2, P_1)، لديها مدخل واحد (X) ومخرج واحد (Y)، بعد تمثيلها يظهر كما في الشكل، حيث أن الوحدة (P_2) تظهر كفؤة بينما بقية الوحدات تظهر غير كفؤة، ولتخفيض استعمالها من المدخل (X) يجب الاتجاه أفقيا نحو الحدود الكفؤة، ويعني هذا أننا نحافظ على نفس القدر من المخرجات لكن بتخفيض المدخلات وذلك بالنسبة للكيفية التي تنتج بها الوحدة (P_2)، ويعبر السهم الرابط بين الحدود الكفؤة وبين النقاط غير الكفؤة (P_5, P_4,P_3, P_2, P_1) عن نسبة عدم الكفاءة لهذه الوحدات بالمقارنة مع الجدار الذي ترسمه الوحدة الكفؤة (P_2)، وهذه الأخيرة لكونها على الحدود الكفؤة فلا مجال للتحسين، أي نسبة كفاءتها 100%.

شكل رقم (02-03): نموذج CCR بالتوجه المخرجي



المصدر: عبد الكريم منصوري، **محاولة قياس كفاءة البنوك باستخدام DEA دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2010،ص 123.

ونفس الأمر بالنسبة للتوجه المخرجي، فهناك خمس وحدات (P_5, P_4, P_3, P_2, P_1)، وبعد تمثيلها بيانيا تظهر كما في الشكل. وتظهر النتائج أن (P_2) كفؤة بينما بقية الوحدات تظهر غير كفؤة ،ولزيادة إنتاجها من المخرج (Y) يجب الاتجاه عموديا إلى محور المدخلات (X). وهذا يعني أننا نحافظ على نفس القدر من المدخلات لكن بزيادة المخرجات بالنسبة أو الكيفية التي تنتجها الوحدة (P_2)،ويعبر السهم الرابط بين النقاط غير الكفؤة (P_5, P_4, P_3, P_1)عن عدم كفاءة هذه الوحدات بالمقارنة مع الجدار الذي ترسمه الوحدة الكفؤة (P_2) التي تتمتع بكفاءة ولا تحتاج إلى تحسين.

ثانيا: نموذج BCC أو نموذج إقتصاديات الحجم [1]

جاء نموذج BCC نسبة إلى (Banker, Charnes &Cooper) سنة 1984، وهو امتداد لنموذج CCR بعد ست سنوات، فإن صيغته متشابهة ويمكن التفريق بينهما في إدراج قيود إضافية على حالة نموذج BCC، ويعرف هذا التقييد بتقييد المحدودية وبما أن نموذج CCR يستخدم فرضية CRS إلا أن CRS

[1] سعد بن علي الوابل، مرجع سابق، ص 241.

ملائمة فقط عندما تكون جميع المنشآت تعمل في مستوى أحجامها المثلى وبخلاف ذلك فإنه ينتج عنه إزدواجية مؤشرات الكفاءة الفنية بكفاءة الحجم، لذلك فإنه تم استخدام نموذج BCC بفرضية VRS بجانب نموذج CCR للإقصاء بين أثر الكفاءة الفنية وأثر كفاءة الحجم لقياس الكفاءة النسبية.

ولحل هذا الاعتبار فقد اقترح Banker 1984 إضافة قيود إضافية على نموذج CCR الوارد في النموذج الأساسي الكسري الموضح سابقا، وهذا القيد هو:

$$\sum_{J=1}^{n} YJ = 1$$

ولبرنامج BCC لكل وحدة اتخاذ قرار للحصول على البرمجتين الخطيتين التاليتين لجانب المدخلات والمخرجات على التوالي

المدخلات

$$Max \sum_{r=1}^{s} UrYro - U_0$$

$$S.t. \sum_{r=1}^{s} UrYrj - \sum_{i=1}^{m} ViYij - U_0 \leq O \qquad J = 1, \dots, n$$

$$\sum_{i=1}^{m} ViYio = 1$$

$$U_r \geq O \qquad U \geq O$$

من خلال المعادلة السابقة يظهر الفرق بين نموذج **CCR** ونموذج **BCC** موجود في التغيير **U_0**، وهو المتغير المزدوج المرتبط بالقيد في نموذج التغليف الذي لا يظهر أيضا في نموذج **CCR**، والصيغة أعلاه تفترض أن $Yrj, Xij \geq O$، كما أن جميع المتغيرات غير سالبة –باستثناء **U_0** تلك التي قد تكون موجبة أو سلبية أو صفرية مع نتائج تجعل من الممكن استخدام القيم المثلى لهذا المتغير لتحديد عوائد الحجم.

المخرجات

$$Min \sum_{i=1}^{m} ViYio - V_0$$

$$S.t. \sum_{r=1}^{s} UrYrj - \sum_{i=1}^{m} ViYij - V_0 \leq O \qquad j = 1, \dots, n$$

$$\sum_{r=1}^{s} UrYro = 1$$

$$U_r \geq O \qquad V \geq O$$

المطلب الثالث: التحليل المقارن والتحليل بالاستناد إلى رقم قياسي

أولا: التحليل المقارن

يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة النسب المالية وحسابات المؤسسة مع المعايير القطاعية الصادرة عن الاتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع المؤسسة. وذلك بهدف مقارنة الفعالية المالية للمؤسسات المتواجدة في نفس القطاع وتحديد آجال تسديد الزبائن الممنوحة لهم من طرف المؤسسات، وتقييم الهيكل المالي للمؤسسات من طرف البنوك.

وكذلك بالنسبة للبنوك يعد التحليل المالي المقارن من الأدوات المهمة، ويتم أساسا لأجل التخطيط والرقابة، حيث يحتاج المحلل المالي لإنجاز تحليله أداة فنية مناسبة لمعالجة المعلومات والبيانات المتوفرة لديه، ويجب أن يحرص المحلل على اختيار أداة تحليل تتناسب وعوامل عدة كالهدف، والمعلومات المتوفرة.

ويمكن تقسيم أدوات التحليل المقارن إلى قسمين: [1]

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية "مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص 94.

أ. **التحليل العمودي**: Vertical Analeysis

ويسمى بالتحليل الرأسي أيضا، ويعتمد هذا التحليل بشكل أساسي على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسب مئوية، حيث ينسب كل بند في مجموعة معينة إلى إجمالي بنود هذه المجموعة، ويتم ذلك من خلال إعطاء الإجمالي الرقم (100%).[1]

ويتمثل كذلك في دراسة العلاقة بين مختلف عناصر ومكونات الميزانية للبنك في فترة زمنية معينة "سنة واحدة"، وذلك بتحديد نسبة كل عنصر من عناصر الأصول إلى مجموع الأصول وكل عنصر من عناصر الخصوم إلى مجموع الخصوم.

فهو يبين علاقة المكونات بالكل أو المجموع ويسمى هذا الأسلوب بالساكن أو الثابت أو النسبي .

كما يمكن أيضا أن تقوم بالتحليل الهيكلي للقوائم المالية من خلال معرفة النسبة التي يمثلها كل عنصر من قائمة ضمن مجموعة كلية أو فرعية، وهو ما يدعى بالتحليل الرأسي (العمودي).ويشمل التحليل الرأسي دراسة العلاقات بين البنود المختلفة في البنك حيث توجد دراسة التوزيع النسبي لمجموعة من العناصر، مثل التوزيع النسبي لعناصر الأصول.[2]

ويتم تحديد نسبة كل عنصر عن طريق الصيغة التالية:

$$\text{الوزن النسبي للبند (العنصر)} = \frac{\text{قيمة البند (العنصر)}}{\text{مجموع البنود التي ينتمي إليها البند}}$$

وبعد تحديد الوزن النسبي للبند (نسبة كل عنصر من عناصر)، إما الأصول أو عنصرين من عناصر الخصوم، يقوم المحلل المالي برصد هذه النسب والتعرف على أسباب ارتفاعها أو انخفاضها.[3]

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 95.

[2] حميدي فاطمة، مرجع سابق، ص 04.

[3] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 95.

ب. التحليل الأفقي Horizontal analysis

جاءت تسمية هذا التحليل من كونه يقوم بدراسة سلوك واتجاهات البنود المختلفة في القوائم ورصد التغيرات الحادثة فيها خلال أكثر فترة مالية، وهو ما يمكّن المحلل المالي من معرفةمدى الاستقرار أو التراجع في تلك البنود، ثم يقوم المحلل المالي من خلال ذلك الرصد بالبحث عن الأسباب التي أدت لذلك وهو قد يساعد على التنبؤ باتجاهات هذه البنود في المستقبل.

كما يقوم هذا الأسلوب على دارسة العلاقات المالية في البنك لمجموعة من القوائم المالية خلال فترات زمنية متتالية للتعرف على حجم و نوع التغير الذي حدث على كل عنصر من عناصر الميزانية (زيادة، نقصان، ثبات) ويسمى أيضا هذا التحليل بالتحليل المتحرك الديناميكي.

وتتم عملية مقارنة القوائم المالية وفق هذا الأسلوب، عن طريق وضع بيانات القوائم جنبا إلى جنب، ثم فحص التغيرات التي حدثت على كل عنصر داخل القوائم عبر السنوات. [1]

تكشف القوائم المالية المقارنة عامل الاتجاه وسرعته ومداه أو نطاق اتجاهه، كما يمكن إجراء مقارنة للقوائم المالية لسنتين إلى ثلاث سنوات عن طريق معالم التغيير من سنة لأخرى، إما بمبالغ مطلقة أو نسب مئوية تسهل على القارئ فهم القوائم المالية.

إن أكثر ما يستند إليه المحلل المالي في هذا الأسلوب هو سنة الأساس (Base year) والتي تستخدم في رصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة، وهي عادة ما تكون السنة الأولى في سلسلة الأعوام المراد تحليلها، ويجري مقارنة البنود في الأعوام التالية مع بنود السنة الأولى (الأساس)، ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة إعطاء عملية اختيار سنة الأساس أهمية خاصة لما قد تتركه من أثر مهم على نتائج هذا النوع من التحليل، لذا فإنه لا بد من أخذ الاعتبارات التالية عند اختيار المحلل المالي لسنة الأساس: [2]

- أن تكون هذه السنة طبيعية لم تتعرض لظروف استثنائية تؤثر على الأداء العام في المنشأة كحدوث كوارث طبيعية أو حروب ... الخ؛

[1] حميدي فاطمة، مرجع سابق، ص03.

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 95.

- كما لا يمكن اعتماد سنة الأساس كان الأداء فيها جيدا أو سيئا بشكل استثنائي أو غير عادي، حيث إذا كان الأداء فيها سيئا فإن اتجاهات التحليل ستكون جيدة عند مقارنتها بأداء سيء بينما ستكون الاتجاهات غير جيدة في حال تمت المقارنة بسنة أساس كان الأداء فيها جيدا؛
- التأكد من توافق التصنيفات القائمة في هذه السنة مع ما سيتبعها من سنوات، كما يجب التأكد من عدم تغيير السياسات والإجراءات المحاسبية المتبعة في السنوات تحت الدراسة والتي قد تؤثر على جدوى المقارنة.

ثانيا: التحليل بالاستناد إلى رقم قياسي

تقوم هذه الطريقة على اعتبار إحدى سنوات التحليل أساسا للمقارنة وسنة الأساس. وتتطلب عملية حساب سلسلة من الأرقام القياسية اختيار سنة أساس لكافة البنود، وتكون سنة الأساس إطارا مرجعيا لكافة المقارنات، لذلك يفضل اختيار سنة طبيعية قدر المستطاع، عند استخدام هذه الطريقة يجب توخي الحذر لأن بها نقاط قوة وضعف، وعند تغيرات الوضع المالي وتقييمه يجوز للمحلل أن يستفيد من بيانات المقارنة للتدفقات النقدية.

كما يؤخذ بعين الاعتبار تحليل التغيرات في النسب المئوية، أو في سلسلة الأرقام القياسية (أي تغيير في الإجراءات والسياسيات المحاسبية)، كما أن تحليل الاتجاه له أهمية، توفر للمحلل المالي فهما أفضل لفلسفات الإدارة وسياستها ودوافعها، سواء أكانت واعية ومعتمدة أم لا.

مهما ازداد تنوع واختلاف البيئة الاقتصادية التي تغطي موضوع المقارنة لتلك الفترات أمكن لنا الحصول على صورة أفضل لأساليب تغلب المنشأة على الظروف السيئة أو التي استفادت من الفرص الجيدة السانحة أمامها.[1]

[1] حميدي فاطمة، مرجع سابق، ص05.

الفصل الثالث:

دراسة مقارنة بين بنكي البركة والسلام الجزائريين

المبحث الأول : التعريف ببنكي البركة والسلام .

المطلب الأول: بنك البركة الجزائري.

يعتبر بنك البركة الجزائري نموذجا للبنوك الإسلامية في الجزائر و الذي يراعي في تعاملاته المبادئ الإسلامية من عدم التعامل بالربا أخذا أو عطاء، أو نوعية المشاريع التي يقوم بتمويلها، كما يعتبر هذا البنك محور دراستنا الذي من خلاله سنحاول معرفة هذا النوع من البنوك.[1]

أولا: نشأته

إن فكرة إنشاء بنك البركة الجزائري تعود إلى سنة 1984 من خلال الاتصال الذي تم بين الجزائر ممثلة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)، و شركة دلة القابضة الدولية، و قد كانت نتيجة هذا الاتصال أن تم تقديم قرض مالي من طرف مجموعة دلة البركة القابضة للحكومة الجزائرية، بلغت قيمته 30 مليون دولار خصص لتدعيم التجارة الخارجية، حيث كان هذا القرض بمثابة فرصة لخلق جو من الثقة المتبادلة بين الجزائر و المجموعة.

و في سنة 1986 بدأت فكرة إنشاء بنك مشاركة في الجزائر تتبلور أكثر، و ذلك عند قيام مجموعة دلة البركة المصرفية بعقد ندوتها الرابعة في فندق الأوراسي بالجزائر العاصمة، حيث كان محور هذه الندوة هو مناقشة فكرة إنشاء بنك إسلامي في الجزائر.

لقد كانت لسلسة الإصلاحات التي عرفتها المنظومة المصرفية إبتداءا من سنة 1986 و وصولا الى القانون 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 و الموافق ل14 أفريل 1990، الدور الكبير في فتح المجال أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في المجال المصرفي بالجزائر و منها بنك البركة الجزائري، الذي وجد سبيله للتحقيق من خلال تقديم طلب اعتماد البنك لبنك الجزائر الذي وافق على التصريح له بالعمل في السوق المصرفي الجزائري، ليتم بموجبه إنشاء هذا البنك بتاريخ 20 ماي 1991 تحت اسم بنك البركة الجزائري، أما بداية ممارسته لنشاطه بشكل فعلي فكان في شهر سبتمبر 1999.

و يعتبر القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض بنك البركة الجزائري على أنه شركة مساهمة لها الحق في تنفيذ جميع الأعمال المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة، ليتيح بذلك فرصة العمل المصرفي للمتعاملين الذين يسعون إلى التعامل على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية.

---

[1] عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص ص 58-59.

ثانيا: التعريف ببنك البركة[1]

بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي يفتح أبوابه في الجزائر ليتيح فرصة العمل المصرفي الإسلامي للمتعاملين الذين يسعون إلى التعامل على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية.

- بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي مشترك بين القطاع العام والخاص يؤسس في الجزائر، أنشئ بتاريخ 20 ماي 1991 كشركة مساهمة، في إطار قانون النقد والقرض .
- يجمع بنك البركة الجزائري بين البنك التجاري، وبنك الأعمال والاستثمار، حيث يخضع للمادة 114 من قانون النقد والقرض لسنة 1990 بصفته الأولى، وتنظم أعماله المادة 3 (الفقرة8) من قانونه الأساسي بصفته الثانية .

يبلغ الرأسمال الاجتماعي للبنك 500 مليون دينار جزائري مقسمة إلى 500 آلاف سهم، قيمة كل سهم 1000 دج ويشترك فيه كل من :

-شركة دلة البركة القابضة الدولية (شركة سعودية مقراها بين جدة السعودية والبحرين)بنسبة .50%

-بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR (بنك عمومي جزائري) بنسبة .50%

يقع المقر الرئيسي لبنك البركة الجزائري بالجزائر العاصمة، بحي بوثلجية هويدف، فيلا رقم 10 و 30 الجهة الجنوبية بن عكنون، الجزائر، حيث تعتبر السنة الميلادية هي السنة المالية له .ويدير البنك حاليا 27 فرعا و 3 فروع قيد الافتتاح الشلف، مستغانم، عين مليلة .

وقد قام بنك برفع قيمة رأسماله سنة 2006 بمقدار أربعة أضعاف، أي ما يعادل 2.5 مليار دج، و الذي نتج عنه تغيير في توزيع حصص رأس المال على المساهمين حيث أصبحت نسبة مشاركة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مساوية إلى44% ، ونسبة مشاركة دلة البركة القابضة مساوية ل 56% .

ثالثا: أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري:

1991 تأسيس بنك البركة الجزائري.

1994 الاستقرار و التوازن المالي للبنك.

[1] بنك البركة الجزائري https://www.albaraka.com/en/ المصدر بتاريخ 24-03-2022 الساعة 23.31.

2000 المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص.

2002 إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين و الأفراد.

2006 زيادة رأسمال البنك الى 2.5 مليار دينار جزائري.

2009 زيادة ثانية لرأسمال البنك الى 10 مليار دينار جزائري.

2012 تفعيل أول منظومة بنكية شاملة و مركزية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.

2016 الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري.

2017 زيادة ثالثة لرأسمال البنك الى 15 مليار دينار جزائري.

2018 أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي, تصنيف مجلة (Global finance) 2018 من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية.

2018 من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية.

رابعا:رأس مال البنك :

بدأ البنك مزاولة نشاطه برأس مال اجتماعي يساو 500 مليون دينار جزائري مقسم إلى 500.000 سهم، قيمة كل سهم 1000دج ويشترك فيه كل من[1]:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (بنك حكومي جزائري) 50% .
- مجموعة دلة البركة المصرفية(جدة/ السعودية) 50%.

فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات و استثمار والبحرين 50% في إطار القانون رقم 03-11 المؤرخ في 2003/09/26

وبعد تعديل القانون الأساسي بالضبط في المادة السابعة المتعلقة برأس مال، حدد رأس المال الاجتماعي للبنك بقيمة 2.500.000.000.00دج مقسم إلى 2.500.00 سهم بقيمة اسمية مقدرة ب 1000دج للسهم الواحد، وهو رأس المال، موزع بنسبة مساهمة قدرها 56% من رأس المال الاجتماعي للبنك لمجموعة البركة المصرفية، أما بنك الفلاحة والتنمية الريفية فنسبة مساهمته مقدرة ب 44% :من رأس المال الاجتماعي .

[1] بنك البركة الجزائري https://www.albaraka.com/en/ المصدر بتاريخ 24-03-2022 الساعة 23.31.

خامسا :أهداف البنك

يهدف البنك لتغطية الاحتياجات الاقتصادية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل واستثمار المنظمة على غير أساس الربا، وتشمل تلك الغايات على وجه الخصوص ما يلي :

- تحقيق ربح الحلال من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها بالإجراءات الإسلامية الصحيحة وبأفضل العوائد بما يتفق مع ظروف العصر، ويراعي القواعد الاستثمارية السليمة السائدة .
- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي غير الربوي .
- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة خاصة تلك القطاعات البعيدة عن أماكن الإفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية .

سادسا: الخدمات التي يقدمها بنك البركة:

01- في مجال الخدمات البنكية :يقدم البنك لعملائه خدمات بنكية مختلفة أهمها :[1]

- قبول الودائع من الجماهير .
- فتح الحسابات النقدية .
- دفع قيم صكوك الدفع ومقاصتهم .
- قبض الأوراق التجارية .
- تحويل الأموال داخليا وخارجيا .
- إصدار الكفالات البنكية .

02-في مجال الخدمات الاجتماعية: وتتمثل في ما يلي :

- تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية والاستهلاكية في مختلف المجالات .
- إنشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتبرة .

[1] بنك البركة الجزائري https://www.albaraka.com/en/ المصدر بتاريخ 24-03-2022 الساعة 23.33.

03- في مجال الاستثمار: يقوم بنك البركة بإعطاء فرص استثمار أموال عملائه في المشاريع معينة ويقوم البنك ويقوم البنك بتحقيق هذه المشاريع مقابل الحصول على أرباح معينة.

04- في مجال التمويل: يقوم بنك البركة الجزائري بتمويل مختلف المؤسسات الصغير والمتوسطة منها والكبيرة، و كذلك الأفراد من صناعيين وحرفيين، تجار، مستوردين، مصدرين، مقاولين، وغيرهم و ذلك حسب احتياجاته المالية.

5-الودائع :

حيث يفتح البنك للمؤسسات و الأفراد الحسابات الآتية :[1]

- **حسابات الودائع تحت الطلب** :تفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وهي حسابات جارية بالدينار الجزائري، لتسيير شؤونهم التجارية والمالية بالإيداع والسحب، كما يفتح البنك حسابات جارية بالعملة الصعبة لأغراض السياحة والتجارة .

-حسابات التوفير أو الادخار : تفتح للأشخاص الطبيعيين بحد أدنى من الرصيد لا يقل عن 2000 دج، ويمنح صاحبها دفترا تسجل فيه عمليات السحب والإيداع، ويكافأ الحساب على أساس الرصيد المتوسط السنوي بجزء من أرباح البنك .

-**حسابات الاستثمار المخصص** :و هي حسابات تمكن أصحابها من استثمار أموالهم في مشروع أو عدة مشاريع يختاروها، وتكون معروفة لديهم .

-**حسابات الإستثمار المشتركة غير (المخصص)** :وتستثمر أموالها في مشاريع عامة ومشتركة .تتحصل حسابات الاستثمار على أرباح وفق نسب يتفق عليها مسبقا، كما لا يقل رصيدها عن حد أدنى هو 10 آلاف دج .

[1] بنك البركة الجزائري https://www.albaraka.com/en/ المصدر بتاريخ 24-03-2022 الساعة 23.34.

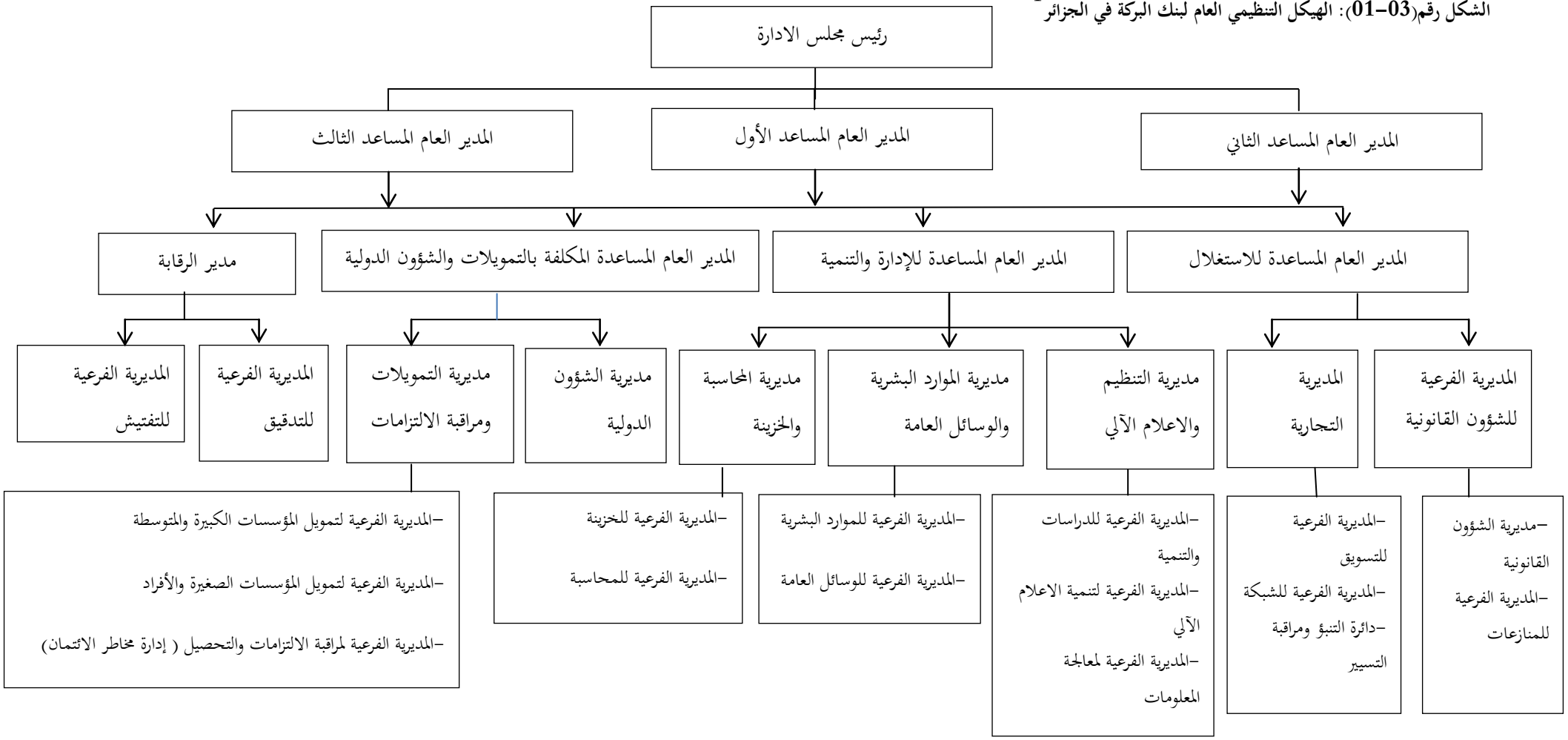
سابعا: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري:

يقوم بإدارة بنك البركة الجزائري إدارة تتكون من سبعة أعضاء تحت رئاسة رئيس ونائبين له، كما أن للبنك مديرا عاما ونواب يشكلون الإدارة التنفيذية للبنك مع بعض الأعضاء، بإضافة إلى هيئة شرعية تسهر على إبقاء النشاط التمويلي للبنك موافق للمبادئ الشريعة الحاكمة للمعاملات المالية والمصرفية خاصة، كما يوجد للبنك مراقبي حسابات، وجمعية عامة للمساهمين .

ويضم بنك البركة الجزائري نيابات متخصصة في مجال التكنولوجي، والمجال الاستثماري، والرقابة على مختلف الأنشطة والتحركات المالية، بالإضافة إلى نيابة متخصصة في إدارة الموارد المالية والبشرية وغيرها من المديريات التي تنبثق عنها .

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لبنك البركة في الجزائر

الشكل رقم(03-01): الهيكل التنظيمي العام لبنك البركة في الجزائر [1]



[1] بنك البركة الجزائري https://www.albaraka.com/en/ المصدر بتاريخ 24-03-2022 الساعة 23.35.

المطلب الثاني : بنك السلام الجزائري:

تمهيد:

يعد بنك السلام –الجزائر ثاني بنك إسلامي في الجزائر من حيث النشأة بعد بنك البركة، ويعتبر من بين أهم البنوك الإسلامية على المستوى الوطني، فهو يسعى إلى تنمية الاقتصاد من خلال تقديم مجموعة من الخدمات والأعمال المصرفية وذلك وفق أحكام الشريعة الإسلامية، والتي من بينها أعمال التمويل والاستثمار، لذلك سيتم في هذا المبحث التقديم المنهجي للبنك والتعرف عليه من خلال تعريفه، نشأته، أهدافه، وظائفه، وهيكله التنظيمي.

أولا: نشأة بنك السلام–الجزائر:[1]

تأسس بنك السلام – الجزائر في جوان 2006 وانطلق في نشاطه في أكتوبر 2008 بعد اعتماده من طرف بنك الجزائر برأس مال مكتتب و مدفوع قدره 7.2 بليون دينار جزائري أي ما يعادل 100 مليون دولار امريكي ,وكان ذلك في إطار عملية تأسيس مجموعة من مصارف السلام في البلدان العربية والإسلامية، بعد النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية، واختيرت الجزائر لتحتضن أحد مقراته لما تتمتع به من محيط استثماري خصب، وساعد على هذا الاختيار الانفتاح الاقتصادية الذي كان للجزائر على الدول العربية، كما عززه التقارب الجزائري الإماراتي، كون جل رأسمال السلام الجزائر إمارتي، وقد اختار مؤسسو المصرف لقناعتهم الراسخة به، المنهج الصيرفي الإسلامي لعمل المصرف، وهو مذ ذاك يجتهد في أن يمثل المصرفية الإسلامية أحسن تمثيل، ويسعى إلى التحقق ما استطاع بهذه الصفة.

ثانيا: التعريف بمصرف السلام – الجزائر:

هو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، و وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته . كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر2008 ، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة .إن مصرف السلام – الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى و متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ و القيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، و المتعاملين، و المستثمرين، و تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة و الاقتصاد .

[1] مصدر التقارير السنوية تاريخ الاطلاع 24-03-2022 الساعة: https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html 23:01

1- مهمته : [1]

اعتماد رفع معايير الجودة في الأداء، لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية و الإقليمية، و العالمية، مع التركيز على تحقيق أعلى نسبة من العائدات للعملاء و المساهمين على السواء .

2- رؤيته: الريادة في مجال الصيرفة الشاملة، بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية، و بتقديم خدمات و منتجات مبتكرة، معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف .

3- قيمه :

أ -التميز :

مصرف السلام الجزائر يتبنى التميز كثقافة جماعية، و فردية، نسعى لتحقيقها بأعلى المعايير، في كل ما نقوم به من أعمال، فذلك يعد دافعنا لتحقيق أهدافنا.

ب -الالتزام :

هو شعور بالمسؤولية، و عمل على الاستجابة لكافة الحاجيات المطلوبة، و المنتظرة من قبل متعامليه و زملائه .

ج-التواصل:

لقد جعل من التواصل الداخلي الخارجي ، أهم أولوياته، لإدراكه أنه الوسيلة المثلى لتقديم أفضل خدمة لعملائه.

ثانيا .منتجات المصرف(الخدمات) يقترح مصرف السلام – الجزائر مجموعة منتجات و خدمات مبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة و يحرص على حسن تقديمها لك.

1-عمليات التمويل :

مصرف السلام – الجزائر يمول المشاريع الاستثمارية، و كافة احتياجات العملاء والزبائن في مجال الإستغلال، و الإستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية متعددة منها :

المشاركة ؛

المضاربة ؛

الإجارة ؛

المرابحة ؛

[1] https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html مصدر التقارير السنوية تاريخ الاطلاع 24-03-2022 الساعة: 23:01

الإستصناع ؛

السلم ؛

البيع بالتقسيط ؛

البيع الآجل ؛ الخ ...

2-التجارة الخارجية: [1]

مصرف السلام - الجزائر، يضمن للعميل تنفيذ تعاملاته التجارية الدولية دون تأخير، حيث يقترح عليه خدمات سريعة و فعالة من :

وسائل الدفع على المستوى الدولي:

العمليات المستندية ؛

التعهدات و خطابات الضمان البنكية .

3-الاستثمار و الادخار:

هل ترغب في تنمية رأس مالك و استثمار فائض سيولتك ؟ هل تريد الاستفادة من أفضل شروط موجودة في السوق؟

مصرف السلام - الجزائر يقترح عليك حلول جذابة و آمنة من خلال:

إكتتاب سندات الإستثمار ؛

فتح دفتر التوفير (أمنيتي)؛

بطاقة التوفير (أمنيتي)؛

حسابات الإستثمار ، ... الخ

4.2الخدمات:

خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي ؛

الخدمات المصرفية عن بعد " السلام مباشر " ؛

خدمة "الموبايل بنكنغ "؛

خدمة مايل سويفت " سويفتي " ؛

[1] https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html مصدر التقارير السنوية تاريخ الاطلاع 24-03-2022 الساعة: 23:01

بطاقة الدفع الإلكترونية " آمنة " ؛

بطاقات السلام فيزا الدولية ؛

خدمة الدفع عبر الأنترنت "E-Amina" ؛

المطلب الثالث: أساليب التمويل في بنكي البركة والسلام.

أولا: أساليب التمويل في بنك البركة

يمارس بنك البركة الجزائري كل من صيغ التمويل التالية : المرابحة، الإجارة، السلم، الاستصناع، بالإضافة إلى أنه كان يتعامل بصيغة التمويل بالمضاربة في بداية نشاطه ولكن لم ينجح فيها، كذلك نفس الشيء بالنسبة لصيغة التمويل بالمشاركة تعامل بها في بداية نشاطه ثم تخلى عنها .

أولا: التمويل بالمرابحة[1]:

يعتبر التمويل بالمرابحة أهم عقود التمويل بالبيوع لدى بنك البركة الجزائري، وهذا نظرا لسهولة تطبيق العقد عمليا من جهة وطبيعة العقد من جهة ثانية، وهي مخصصة أساسا للتمويلات قصيرة الأجل، وقد أستحدث البنك فكرة بيع المرابحة للآمر بالشراء بغرض توفير ما يحتاجه بعض المتعاملين من الحصول على الأجهزة والمعدات أو سلع أخرى، حيث يتقدم المتعاملون للبنك طالبين هذه الأشياء مع ذكر وصفها وكمياتها ...إلخ، فيقوم البنك بشرائها أو استيرادها على أساس الوعد من قبل المتعاملين بشرائها، إذا وردت مطابقة للمواصفات في المكان والزمان المحددين، بسعر تكلفتها مع زيادة ربح يتفق عليه البنك والعميل ثم يتفقا على كيفية السداد، منها جزء مقدم عند طلبه كدليل على الجدية في الشراء، والباقي يقسط على أقساط شهرية. ويعتمد البنك على هذه الصيغة في تمويل زبائنه بمختلف المواد الاستغلالية (منتجات تامة، منتجات وسيطية...) لسير استثماراتهم.

1- أهمية هذه الصيغة التمويلية:

المرابحة هي صيغة تمويلية تسمح للبنوك الإسلامية بالتمويل وفقا لمبادئها، سواء الاحتياجات الاستغلالية لعملائها (مخزونات، مواد، المنتجات الوسيطية) أو استثمارهم.

[1] https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html مصدر التقارير السنوية تاريخ الاطلاع 24-03-2022 الساعة: 23:10

ثانيا : التمويل بالإجارة:

الاعتماد الإيجاري هو عقد إيجار أصول مقرون بوعد بالبيع لفائدة المستأجر .ويتعلق الأمر بتقنية حديثة النشأة نسبيا، حيث يتدخل في هذه العملية ثلاثة أطراف أساسيين هم:

-مورد (الصانع أو البائع)الأصل.

-المؤجر (البنك أو المؤسسة تشتري الأصل لغرض تأجيره لعميله)

-المستأجر الذي يؤجر الأصل الذي يحتفظ بحق الاختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير. و من التعريف السابق، نستنتج أن حق ملكية الأصل يرجع للبنك خلال طول مدة العقد، غير أن حق الاستغلال يعود للمستأجر.

1-أهمية هذه الصيغة التمويلية:

التأجير هو تقنية حديثة نسبيا لتمويل الاستثمارات (المنقولة وغير المنقولة) .وفي هذا الصدد يمكن أن يصنف ضمن صيغ التمويل المتوسطة وطويلة المدى .مطابقة هذه الصيغة لمبادئ الشريعة الإسلامية تجعل البنوك الإسلامية في استخدام هذه الصيغة المميزة في تمويل استثمارات عملائه .الميزة الثانية لهذه الصيغة تكمن في قوة الضمان التي تقدمه هذه الصيغة للبنك بوصفه المالك القانوني للعقار المؤجر.

بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديةين، مزايا التأجير كثيرة و منها:

-تتيح لهم تجديد معداتهم قديمة وبالتالي الاستفادة من آخر التطورات التكنولوجية من ناحية أخرى، يمنح لهم ميزة عدم تحميد أموالهم على المدى المتوسط والطويل في حالة اقتناء عن طريق التمويل الذاتي أو عن طريق تمويل استثماري.

-التكاليف السنوية في إطار هذا التمويل على الإيجار فقط خلال هذه الفترة، مما يجعله محبذ لدى الشركات التي لديها صعوبة في تحقيق التوازن لوضعهم المالي.

-يمكن أن تستفيد الشركات التي تختار هذا النمط من التمويل، على مزايا جبائية تتمثل في الفرق الإيجابي بين مبلغ الإيجار السنوي ومبلغ الامتلاك الذي كان من الممكن أن يفيد ضمن حقوق الملكية في حالة ما إذا كان الأصل موضوع اقتناء .

-ترك مجالا لاستخدام حق الخيار النهائي (شراء، إعادة، إيجار ثاني)، يسمح له في اختيار توقيت أنسب تبعا للظروف و احتياجات العمل.

ثالثا :الاستصناع: [1]

الاستصناع هو عقد مقاولة الذي من خلاله يطلب الطرف الأول (المستصنع)من الطرف الثاني يدعى (الصانع) بصنع أو بناء مشروع يضاف إليه ربح يدفع مسبقا بصفة مجزأة أو لأجل، و يتعلق الأمر بصيغة تشبه عقد السلم مع الفرق أن موضوع الصفقة هو التسليم وليس شراء سلع على حالها، ولكن مواد مصنعة تم إخضاعها لعدة مراحل لتحويلها .

1- أهمية هذه الصيغة التمويلية :الاستصناع هو صيغة تسمح للبنك الإسلامي المساهمة في أشغال البناء والتركيب والانتهاء من أعمال الكبرى كما أنه يساعد على تمويل بناء منشآت الانتاج والنقل والاستهلاك بناء على طلب المستخدمين أو البائعين .

وفي الأخير، فإنه يوفر حلا بديلا يتوافق مع تعاليم الإسلام إلى تقنية التسبيقات على الصفقات العمومية بموجب أسلوب الاستصناع المزدوج .

رابعا :السلم :

يمكن تعريف السلم بأنه : عملية بيع مع التسليم المؤجل للسلع، وخلافا للمرابحة لا يتدخل البنك بصفته بائعا لأجل للسلع المشترات بطلب من عميله، ولكن بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا .وفي الأساس تحظر قواعد الشريعة الإسلامية كافة العمليات التجارية التي ليس لها موضوع عند إبرام المعاملة (البيع المعدوم). غير أنه بعض التطبيقات التجارية التي لا تستوفي هذا الشرط مسموح بها بسبب ضرورتها في حياة الناس، هذا هو الحال بالنسبة للتمويل بالسلم الذي رخص به الرسول عليه الصلاة والسلام في حديثه .

2-أهمية هذه الصيغة التمويلية :

إذا كانت المشاركة والمضاربة والمرابحة تسمح للبنوك الإسلامية تلبية واسعة لاحتياجات العملاء في مجال تمويل دورات الإنشاء والاستثمار والاستغلال هذه التقنيات وحدها تبقى غير كافية لتغطية جميع الاحتياجات .

[1] https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html مصدر التقارير السنوية تاريخ الاطلاع 24-03-2022 الساعة: 23:01

وهذا هو الحال على سبيل المثال احتياجات تمويل رأس المال وبعض تكاليف الاستغلال مثل :الرواتب والضرائب الرسوم والحقوق الجمركية... إلخ .تتطلب هذه الاحتياجات في كثير من الأحيان مساهمة نقدية مباشرة، وبالتالي يتطلب أسلوب تمويل أكثر ملاءمة من المرابحة، الذي يجب أن يترجم بالضرورة ولأسباب المطابقة مع الشريعة الإسلامية شراء السلع المخزنة وإعادة بيعها من قبل البنك نفسه .يسمح السلم للبنك بتقديم الأموال مباشرة للعميل مقابل شراء السلع ومنحه مهلة التسليم السلعة المشترات، وعلاوة على ذلك فإن الوكالة تسمح للعميل التعامل مع زبائنه بصفة عادية شريطة أن يقوم بهذا العمل لحساب البنك في حدود قيمة السلع المشترات من قبل البنك في إطار عقد السلم .مقارنة بالمشاركة التي تتكيف مع دورة طويلة، يتميز السلم بأقل خطر لدرجة أن حق البنك (أو ما يعادله)يشكل كما في المرابحة دين تجاري ثابت على العميل (البائع) .

ولذلك يبدو هذا النوع من التمويل يوفر فرصا أكبر ومرونة أكبر في تدخل البنك مع احترام الشريعة الإسلامية السمحة .

وبهذا الصدد، فإن السلم هو وسيلة مثلى لتمويل بعض النشاطات الاقتصادية مثل :الفلاحة والحرف والاستيراد والتعاونيات الشبانية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى قطاع التوزيع .

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يمكن للسلم أن يكون صيغة بديلة لتطبيقات الخصم التجاري، تأخذ الأوراق التجارية أو القيم المحتفظ بها من قبل العميل على سبيل ضمان التمويل في شكل السلم الذي سيمنح للعميل . تحليل بالمقارنة مع الممارسات المصرفية التقليدية، يمكن للسلم أن يحل محل التمويلات القصيرة المدى مثل : تسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والقروض الموسمية والتسبيقات على السلع .

خامسا :المشاركة

المشاركة في مساهمة بين طرفين أو أكثر في رأسمال مؤسسة، مشروع أو عملية مع توزيع النتائج (ربح أو خسارة)حسب النسب المتفق عليها، تتم هذه المساهمة أساسا على الثقة ومردودية المشروع أو المهنية .

المشاركة كما هي مطبقة في البنوك الإسلامية مثل مؤسستنا، تتم في أغلب الأحيان في شكل تمويل المشاريع أو العمليات الظرفية المقترحة من طرف العملاء .وتنجز هذه المساهمة حسب الصيغتين التاليتين : [1]

[1] مصدر التقارير السنوية تاريخ الاطلاع 24-03-2022 الساعة: https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html 23:10

- **المشاركة النهائية :**

يشارك البنك في تمويل مشروع بصفة دائمة ويقبض دوريا حصته من الأرباح بصفته مساهم صاحب المشروع، ويتعلق الأمر هنا بالنسبة للبنك في استخدام طويل أو متوسط المدى لموارده الدائمة) حقوق الملكية، ودائع استثمارية مخصصة وغير مخصصة، يمكن أن تكون حصة البنك في شكل مساهمة في شركة موجودة، تمويل لرفع رأسمال أو المساهمة في تشكيل رأسمال شركة جديدة (شراء أو إكتتاب سندات أو حصص اجتماعية)، يطابق هذا النوع من المشاركة التطبيقات المصرفية التقليدية في الإيداعات الدائمة التي تقوم بها البنوك إما لمساعدة تشكيل مؤسسات أو لضمان مراقبة المؤسسات الموجودة.

- **المشاركة المتناقصة :**

يساهم البنك في تمويل مشروع أو عملية بنية التنازل تدريجيا من المشروع أو العملية وهذا بعد انسحاب صاحب المشروع الذي يسدد للبنك حصته من الأرباح العائدة له كما يمكنه تخصيص كل أو جزء من حصته لتسديد حصة رأسمال البنك .

1-أهمية هذه الصيغة التمويلية :

يقدم تمويل المشاركة بسبب مرونته وطبيعته المساهمتية العديد من المزايا سواء بالنسبة للبنوك الإسلامية أو بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين .

أ. بالنسبة للبنوك الإسلامية :

- تمنح هذه الصيغة إمكانية توظيف الموارد على المدى المتوسط والطويل .
- يمكن أن يكون نوع من مصدر دخل منتظم و مستمر لتمكينها من توفير لمساهميه و مودعيه نسبة أرباح مثيرة للاهتمام للغاية.
- يمكن للمشاركة أن تأخذ شكل من أشكال التمويل المتوسط و الطويل و بالإضافة إلى التمويل الظرفي للعمليات التجارية القصيرة المدى (بالخصوص بيع السلع على حالتها أو التصدير و الاستيراد), و بهذا الصدد تشكل طريقة التمويل الأنسب لاحتياجات دورات إنشاء و تطوير المؤسسات على حد سواء.

ب. بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين:

إن مبدأ تقاسم المخاطر يجعل من المشاركة مصدر تمويل جذاب, إن ربح البنك ليس تكلفة مالية ثابتة, بل هو مساهمة متغيرة مرتبطة مباشرة بنتيجة الاستغلال, في حالة وقوع خسارة فإنه لا يمكن للبنك المطالبة بأي

تعويض و لكن المطلوب أيضا أن يتحمل نصيبه من الخسارة بصفته شريك, و هذا يدل على أهمية دراسة المخاطر والربحية للعمليات و المشاريع المقترحة لهذا النوع من التمويل.

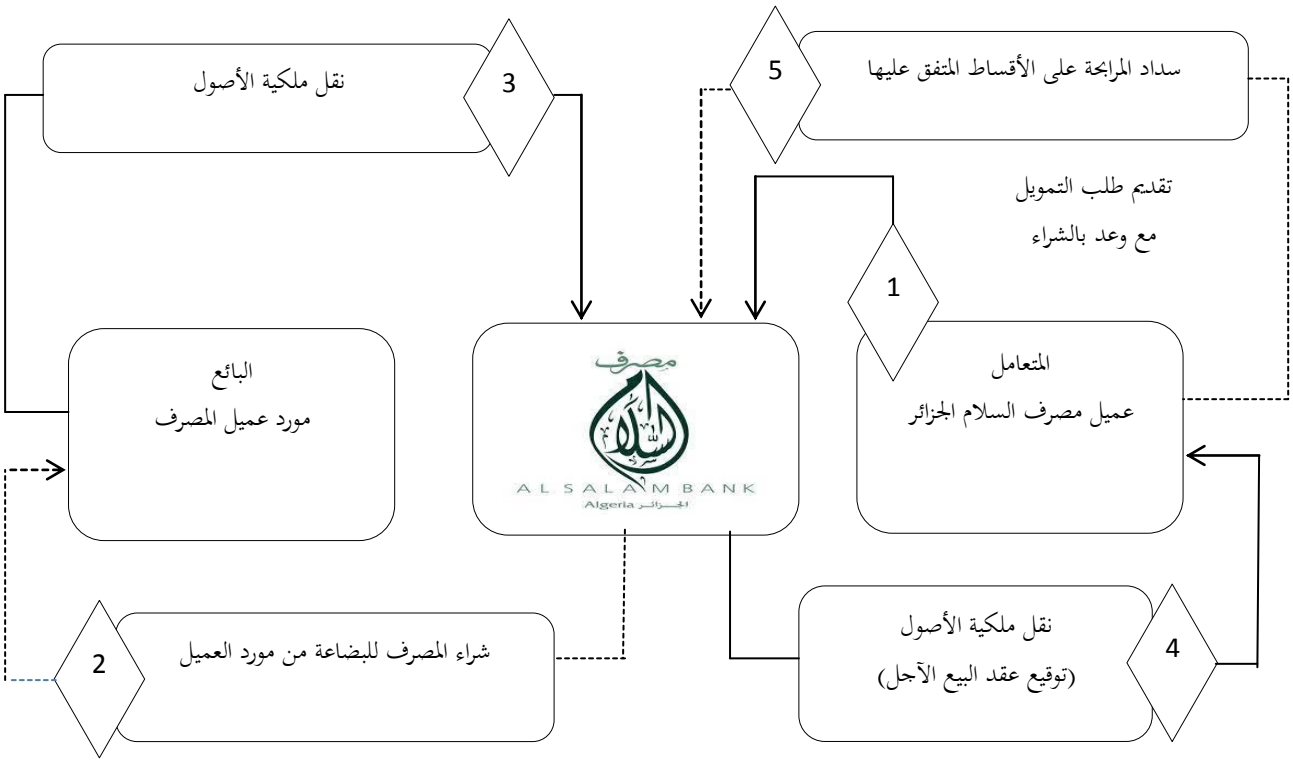
ثانيا :أساليب التمويل في بنك السلام

1-المرابحة للواعد بالشراء:

هي عملية شراء المصرف لأصول منقولة أو غير منقولة بمواصفات محددة بناء على طلب ووعد المتعامل بشرائها ثم إعادة بيعها مرابحة بعد تملكها وقبضها بثمن يتضمن التكلفة مضافا إليها هامش ربح موعود به من المتعامل.

فالعملية مكونة من وعد بالشراء ثم شراء البضاعة ثم بيعها مرابحة ، ومن ثم فهي ليست من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده، لأن المصرف لا يعرض أن يبيع شيئا، ولكنه يتلقى أمرا بالشراء، وهو لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب ويعرضه على المشتري الآمر ليرى إن كان مطابقا لما وصف أم لا، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض البضاعة التي اشتراها فانتقل إليه الضمان.

الشكل رقم(03-02): يمثل إجراءات الحصول على التمويل بالمرابحة[1]



[1] https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html مصدر التقارير السنوية تاريخ الاطلاع 24-03-2022 الساعة: 23:15

2-الإستصناع

يعتمد المصرف في إطار التمويل عن طريق الاستصناع على صيغتين اثنتين بحسب موضوع التمويل :

صيغة الاستصناع والاستصناع الموازي

ونميز بين تطبيقين لهذه الصيغة بحسب موضوع الاستصناع :

أ .صيغة الاستصناع والاستصناع الموازي في المباني :

وهي صيغة يقوم من خلالها المصرف بناء على طلب المتعامل ببناء أو تهيئة عقار حسب المواصفات المحددة ضمن الطلب والمخططات المرفقة به، ويعتمد المصرف في تنفيذ هذه العملية على عقدي استصناع منفصلين يكون في أحدهما صانعا وفي الثاني مستصنعا حيث ينعقد الاستصناع الأول بينه وبين المتعامل المستصنع فيكون صانعا بالنسبة إليه، ثم يعقد المصرف استصناعا موازيا مع مقاول من أجل إنجاز المشروع فيكون مستصنعا في هذا العقد، على أن يكون كل من العقدين مستقلا عن الآخر .

ب .صيغة الاستصناع والاستصناع الموازي في غير المباني :

وهي صيغة يقوم من خلالها المصرف بناء على طلب المتعامل بتصنيع سلع أو تجهيزات طبقا للمواصفات المحددة ضمن طلبه عن طريق عقد استصناع موازٍ للاستصناع الأول مع صانع يستصنع من خلاله المصنوعات المطلوبة .

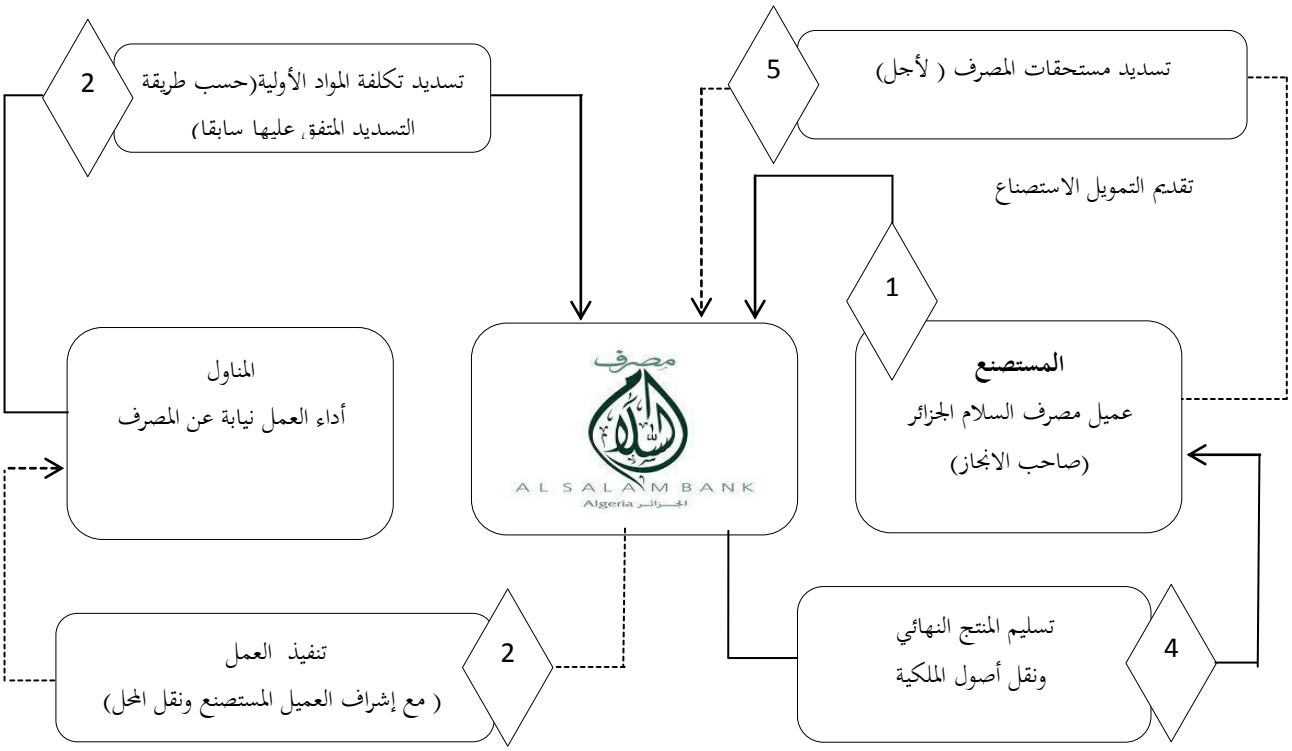
صيغة الاستصناع مع التوكيل بالبيع :

وهي صيغة يقوم المصرف من خلالها بشراء سلع أو تجهيزات مصنعة من قبل المتعامل ثم يوكله في بيعها بعد تسليمها، وعليه فإن هذه الصيغة تعتمد على عقدين :عقد استصناع يكون المصرف فيه مستصنعا والمتعامل صانعا، وعقد توكيل بالبيع يوكل من خلاله المصرف المتعامل في بيع المصنوعات .

:تعريف عقد الاستصناع :

هو عقد على بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها .

الشكل رقم(03-03): يمثل الإجراءات الحصول على التمويل بالاستصناع[1]



3-البيع بالتقسيط للسيارات

هي صيغة يقوم من خلالها المصرف ببيع سيارات متوافرة لديه مملوكة له ومقبوضة من قبله بالتقسيط للمتعاملين، حيث يعرض على المتعاملين شراء السيارات المتوافرة ضمن مخزون السيارات التي اشتراها مسبقا وقبضها القبض الناقل للضمان .

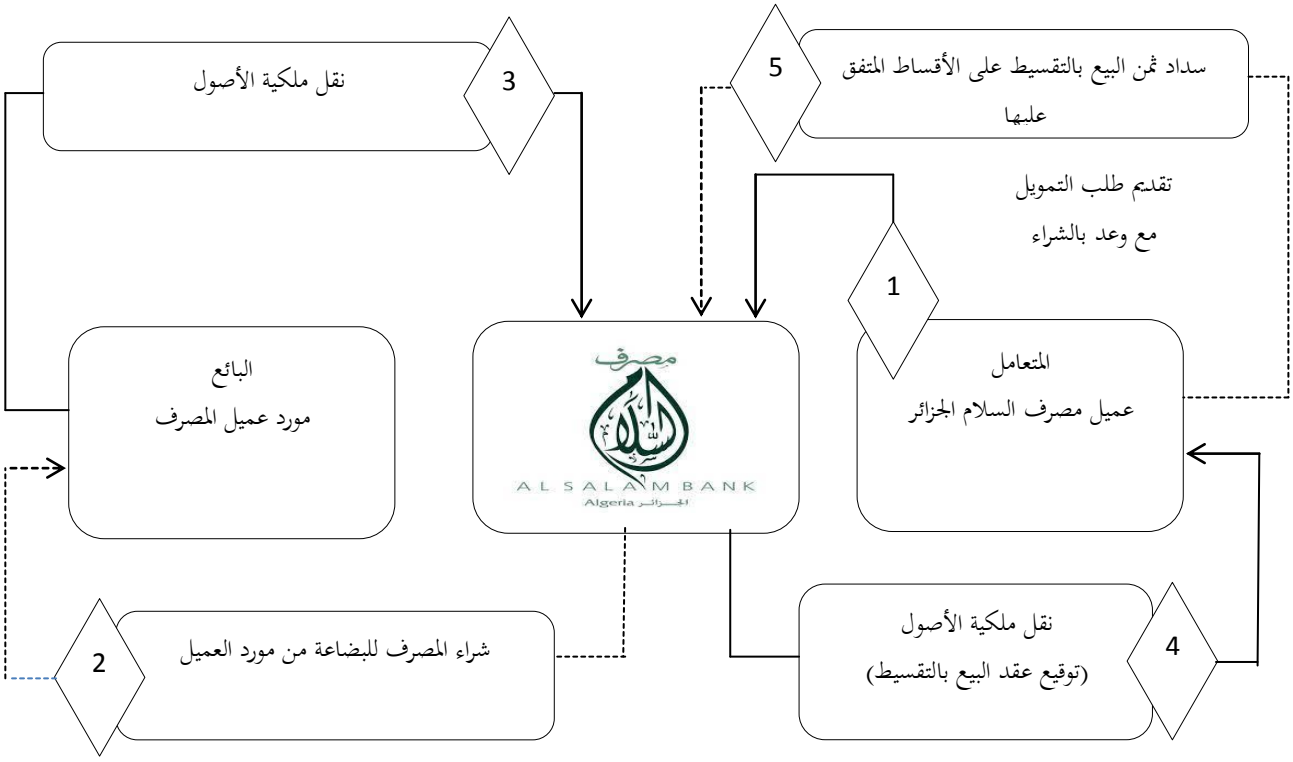
إذا كانت السيارة المرغوب شراؤها من قبل المتعامل غير متوافرة ضمن مخزون المصرف، فإن المصرف يقوم باقتنائها وتملّكها وعقب قبضها القبض الناقل للضمان ما يعرض على المتعامل شراءها .

ومن ثم ليس في العملية بيع لما لا يملكه المصرف، لأن المصرف لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب من المتعامل ويعرضه عليه ليرى إذا كان مطابقا لما وصف، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض ما اشتراه فأصبح قابضا وضامنا يتحمل تبعة الهلاك .

لا يسبق البيع للمتعامل توقيع وعد بالشراء من قبله، حيث لا يوقع المتعامل في الحالتين عند تقدمه بطلبه وعدا بالشراء، ومن ثم ليس على المتعامل أي التزام قبل توقيعه عقد البيع بالتقسيط.

[1] مصدر التقارير السنوية تاريخ الاطلاع 24-03-2022 الساعة: https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html 23:01

الشكل رقم(03-04): يمثل الإجراءات الحصول على التمويل بالتقسيط للسيارات[1]



4-السلم

هي صيغة تمويل تتم على مرحلتين وتعتمد على عقدين منفصلين عقد بيع السلم وعقد التوكيل بالبيع حيث يقوم المصرف بشراء سلع أو بضائع من المتعامل سلما ثم يوكله في بيعها بعد تسليمها .

أ-تعريف السلم

عقد بيع بين المتعامل (المسلم إليه) وهو البائع، والمصرف (المسلم) وهو المشتري بمقتضاه يلتزم المشتري بدفع الثمن معجلا مقابل استلام المبيع مؤجلا على أن يكون المسلم فيه-المبيع -مضبوطا بصفات محددة ويسلم في أجل معلوم .

[1] مصدر التقارير السنوية تاريخ الاطلاع 24-03-2022 الساعة: https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html 23:15

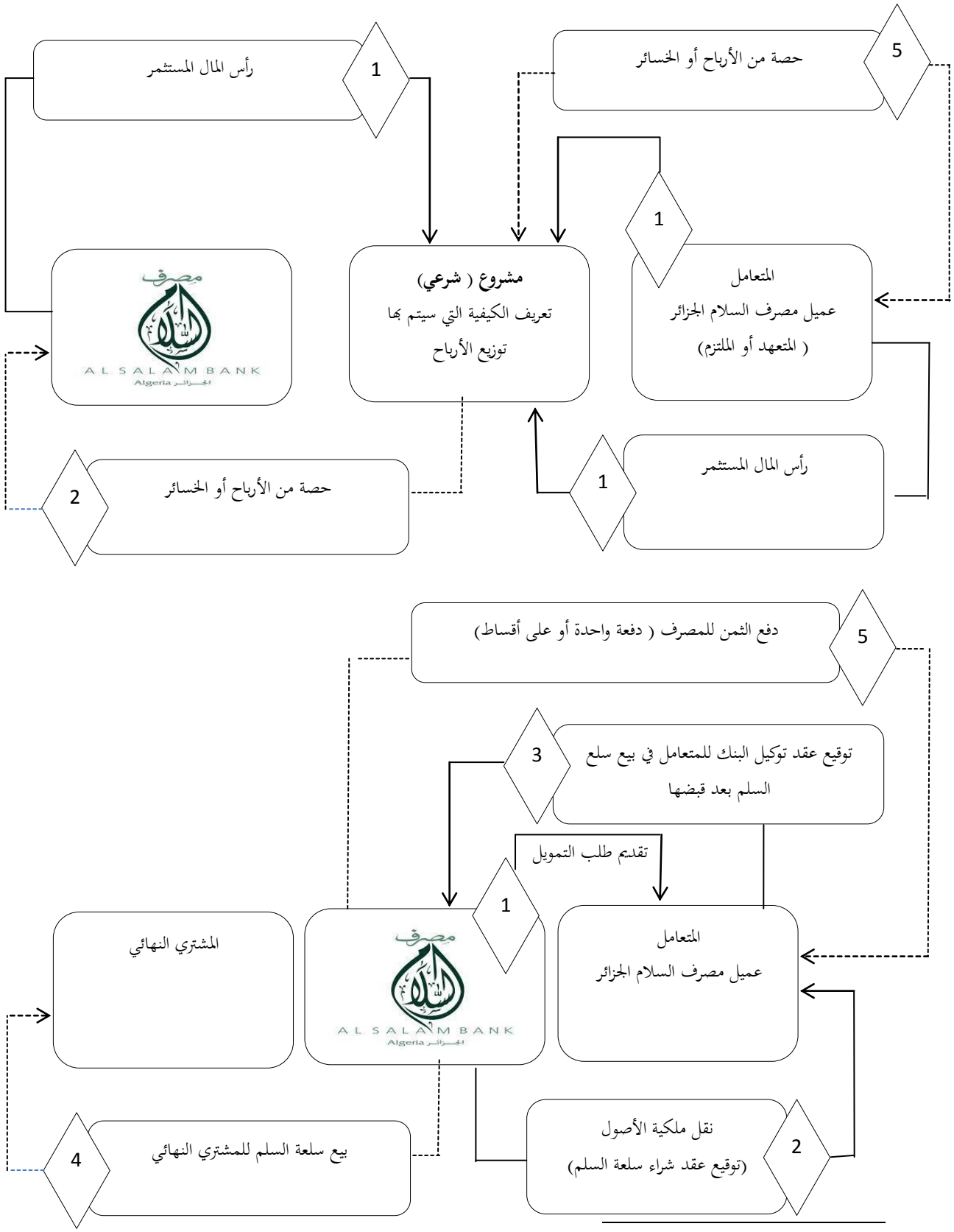
ب – تعريف السلم الموازي :

يتمثل السلم الموازي في دخول المصرف في عقد سلم مستقل ثان مع طرف آخر على سلعة مواصفاتها مطابقة للسلعة المتعاقد عليها في السلم الأول وذلك بهدف بيع السلعة المشترات ضمن عقد السلم الأول دون أن يعلق العقد الثاني على نفاذ العقد الأول .

ج – تعريف عقد التوكيل بالبيع :

هو عقد مستقل يقوم من خلاله المصرف بتوكيل المتعامل البائع سلما ببيع السلع محل عقد بيع السلم بعد تسليمها للمصرف بشروط معينة .

الشكل رقم(03-05): يمثل الإجراءات الحصول على التمويل بالسلم[1]



[1] https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html مصدر التقارير السنوية تاريخ الاطلاع 24-03-2022 الساعة: 23:15

5-المشاركة

أ- صيغ المشاركة :

تنفذ صيغ المشاركة لدى المصرف من خلال شركة العقد وشركة الملك وتكون الشركة فيهما شركة دائمة أو متناقصة.

أ-1- شركة العقد :

اتفاق اثنين أو أكثر على خلط ماليهما أو عَمَليهما أو التزاميهما في الذمة، بقصد الاسترباح .

أ-2- شركة الملك :

تمّلك اثنين فأكثر عينا أو دينا عن طريق الإرث أو الشراء أو الهبة أو الوصية أو نحو ذلك من أسباب التملك، ويكون كل منهما أجنبيا في نصيب صاحبه ممنوعا من التصرف فيه إلا بإذنه .

ب -صيغة المشاركة لدى المصرف على أساس شركة العقد :

هي شركة يعقدها المصرف مع المتعامل حيث يسهم كل منهما في رأس مال صفقة أو مشروع على أن يقتسما الربح المحقق بناء على النسب المتفق عليها ضمن العقد، وتظل الشركة قائمة إلى انقضاء مدتها أو موضوعها .

ج- صيغة المشاركة لدى المصرف على أساس شركة الملك:

هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بناء على طلب المتعامل بمشاركته في شراء أو تملك عقار فيكون لكل منهما حصة شائعة في ملكيته وعلى أساسه ما يقوم المصرف بإيجار هذه الحصة إلى المتعامل إجارة منتهية بالتمليك .

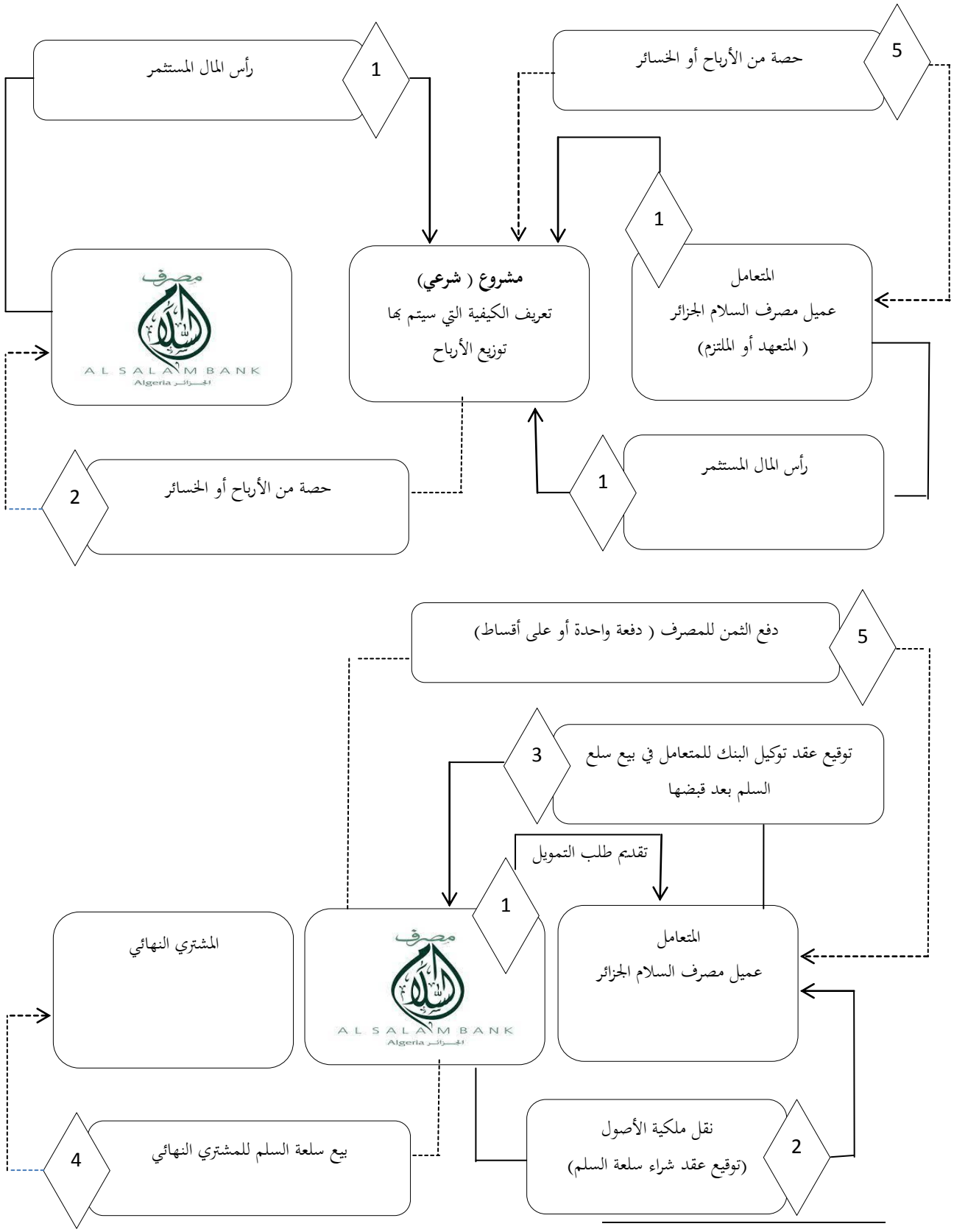
- **المشاركة المتناقصة:**

هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بمشاركة المتعامل في مشروع قائم أو بصدد الإنجاز على أن يقتسما الأرباح المحققة وفق النسب المتفق عليها، ويعد المصرف في إطارها المتعامل من خلال وعد منفصل أن يبيعه حصصه تدريجيا أو دفعة واحدة حيث يتنازل عنها بناء على طلب المتعامل بعقود بيع مستقلة ومتعاقبة بالثمن المتفق عليه عند البيع .

فالمشاركة المتناقصة عبارة عن شركة يتعهد فيها أحد الشركاء بشراء حصة الآخر تدريجيا إلى أن يتملك المشتري المشروع بكامله، وتتكون هذه العملية من الشركة في أول الأمر، ثم البيع والشراء بين الشريكين على أن

لا يكون البيع والشراء مشترطا في هذه الشركة، وإنما يتعهد الشريك بذلك بوعد منفصل عن الشركة، وكذلك يقع البيع والشراء بعقد منفصل عن الشركة، ولا يجوز أن يشترط أحد العقدين في الآخر.

الشكل رقم(03-06): يمثل إجراءات الحصول على التمويل بالمشاركة[1]



[1] https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html مصدر التقارير السنوية تاريخ الاطلاع 24-03-2022 الساعة: 23:15

6-المضاربة :

المضاربة عقد شركة في الربح بمال من أحد الطرفين وعمل من الآخر وهي عقد مشروع ينظم التعاون الاستثماري بين رأس المال من جهة والعمل من جهة أخرى، بحيث يكون الربح الناتج عنها مشتركة، ومشاعا بين طرفيها وفق ما يتفقان عليه .ويسمى الطرف الذي يدفع رأس المال (رب المال) ، ويسمى الطرف الذي عليه العمل (المضارب)أو (العامل) أو (المقارض) .

أ- المضاربة المطلقة :

هي التي يفوض فيها رب المال المضارب في أن يدير عمليات المضاربة دون أن يقيده بقيود، حيث يعمل فيها بسلطات تقديرية واسعة .

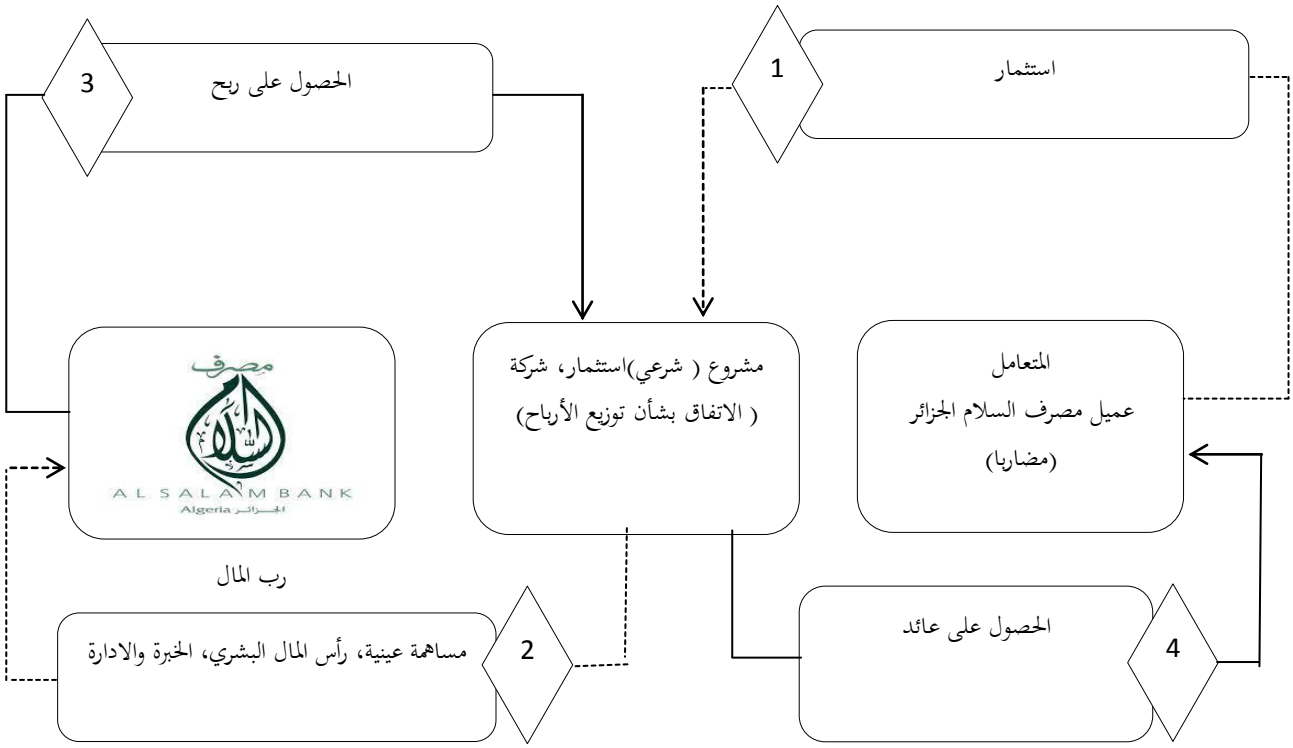
ب- المضاربة المقيدة :

هي التي يقيد فيها رب المال المضارب بالمكان أو المجال الذي يعمل فيه وبكل ما يراه مناسبة بما لا يمنع المضارب عن العمل .

ج- عقد المضاربة لدى المصرف :

عقد مشاركة بين المصرف والمتعامل في صفقة أو مشروع يسهم أو يقوم المصرف بتمويله ويتكفل المتعامل بإدارته وتنفيذه على أن يوزع الربح بينهما بحسب النسب المتفق عليها.

الشكل رقم(03-07): يمثل إجراءات الحصول على التمويل بالمضاربة[1]



7-البيع الآجل (بالتقسيط):

هو البيع الذي يتفق فيه العاقدان على تأجيل دفع الثمن إلى موعد محدد في المستقبل وقد يكون الدفع جملة واحدة أو على أقساط .

أ- صيغة بيع الأجل لدى المصرف :

هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بشراء سلع أو بضائع أو آلات أو معدات بناء على طلب المتعامل، ويقوم بعد تملكه لها وقبضها القبض الناقل للضمان ببيعها للمتعامل بالأجل.

ومن ثم ليس في العملية بيع لما لا يملكه المصرف، لأن المصرف لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب من المتعامل ويعرضه عليه ليرى إذا كان مطابقا لما وصف، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض ما اشتراه فأصبح قابضا وضامنا يتحمل تبعة الهلاك .

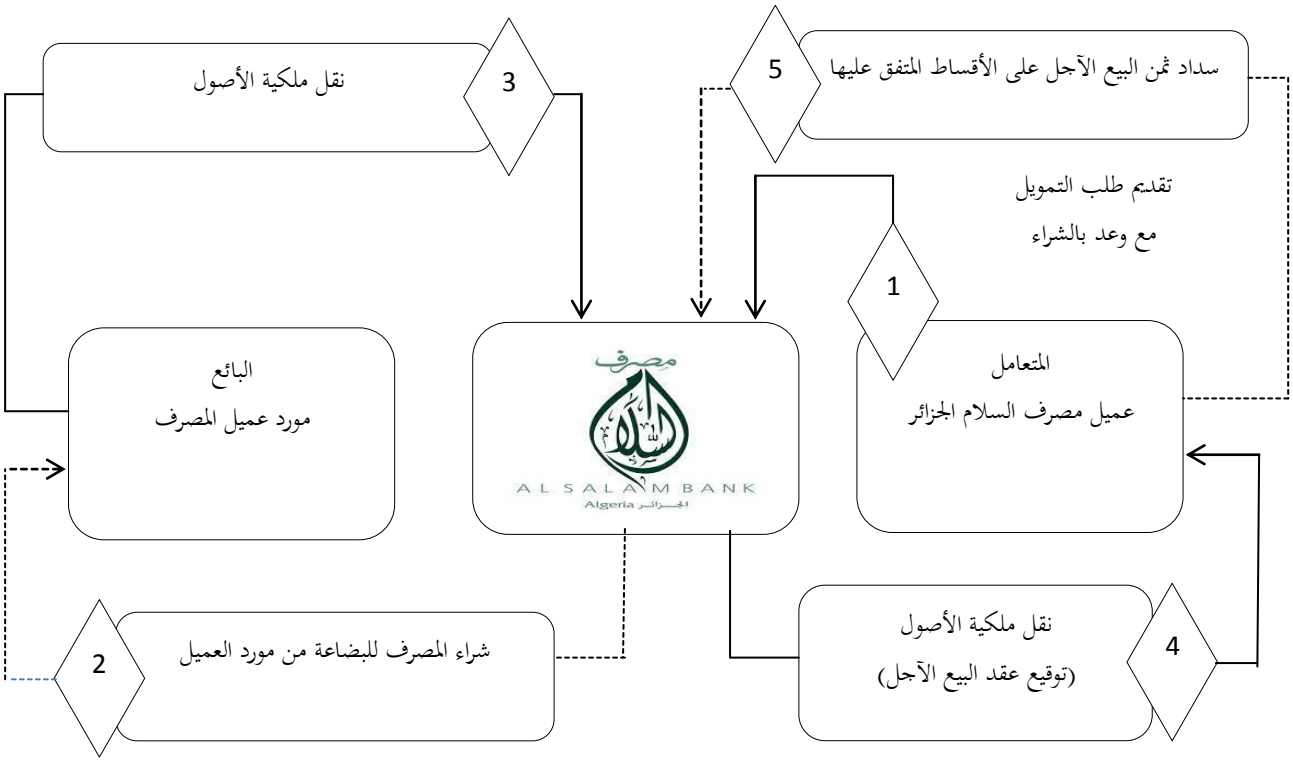
تتوزع صيغ بيع الأجل لدى المصرف بين صيغ بيع الأجل للمؤسسات وصيغ بيع الأجل للأفراد.

تتم صيغ بيع الأجل للمؤسسات من خلال تأجيل دفع الثمن إلى أجل محدد دفعة واحدة أو على أقساط.

[1] مصدر التقارير السنوية تاريخ الاطلاع 24-03-2022 الساعة: https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html 23:16

تتم صيغة بيع الأجل للأفراد من خلال تقسيط دفع الثمن لأجل محدد وفق صيغة البيع بالتقسيط.

الشكل رقم(03-08): يمثل إجراءات الحصول على التمويل بالتقسيط[1]



[1] https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html مصدر التقارير السنوية تاريخ الاطلاع 24-03-2022 الساعة: 23:17

المبحث الثاني: دراسة القوائم المالية لبنكي البركة والسلام

المطلب الأول: تقييم كفاءة بنك البركة باستخدام النسب المالية

أولا: معايير (تقييم) الربحية:

أ- مؤشر هامش الربح PM : الدخل الصافي/ إجمالي الايرادات

الجدول رقم (03-01) مؤشر هامش الربح PM

	2015	2016	2017	2018	2019
البركة	0.53	0.47	0.41	0.43	0.47

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك البركة 2015-2019

هامش يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، حيث لاحظنا أن هامش الربح لبنك البركة خلال الخمس سنوات المدروسة حقق معدلات غير ثابتة ومتقاربة بعدما كان في مستوى مرتفع في سنة 2015 انخفض إلى أدنى معدل في 2017 بـ 0.41، ثم عاود الارتفاع واستقر بنفس معدل سنة 2016 في سنة 2019، حيث بلغ 0.47.

ب – مؤشر منفعة الأصول AU: إجمالي الايرادات / إجمالي الأصول

الجدول رقم (03-02):مؤشر منفعة الأصول AU

	2015	2016	2017	2018	2019
بنك البركة	0.040	0.040	0.034	0.043	0.050

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك البركة 2015-2019

يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول أي إنتاجية الأصول.

من خلال الجدول نلاحظ أن مؤشر منفعة الأصول لبنك البركة انطلق بنسب ضعيفة ففي سنة 2015 كانت 4% وانخفضت في سنة 2017 إلى 3.4% ثم ارتفعت نوعا ما في سنة 2019، حيث وصلت إلى5/%

ج- مؤشر العائد على الأصول ROA: AU×PM أو النتيجة الصافية / مجموع الأصول

الجدول رقم (03-03): مؤشر العائد على الأصول ROA:

	2015	2016	2017	2018	2019
بنك البركة	2.12	1.88	1.43	1.90	2.42

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك البركة 2015-2019

يسمي بالعائد على الاستثمار، ويعد مقياسا لربحية كافة استثمارات البنك القصيرة وطويلة الأجل، كما يقيس مدى فعالية الادارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد على الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية.

ومن خلال جدول النسب للسنوات الخمس المدروسة نلاحظ أن النسب بدأت ضعيفة 2.21 في 2015 وانخفضت بعدها في السنوات الثلاث التي تلتها 2016-201-2018 ثم شهدت ارتفاعا طفيفا في سنة 2019، حيث بلغت 2.42%.

د- مؤشر مضاعف حقوق الملكية EM (الرافعة المالية LM) إجمالي الأصول / حقوق الملكية

الجدول رقم (03-04) مؤشر مضاعف حقوق الملكية EM

	2015	2016	2017	2018	2019
بنك البركة	8.25	8.65	10.12	9.87	8.52

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك البركة 2015-2019

مؤشر الرفع المالي يعبر عن عدد مرات الأصول من حقوق الملكية بمعنى يجب أن يتجاوز نسبة 100% من حقوق الملكية وهو مقياس للربح والمخاطر.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن المؤشر نوعا ما ثابت أو محصور بين 8 مرات و 10 مرات، حيث بلغ ذروته سنة 2017 وعاد لينخفض في سنة 2019 ووصل إلى 8.52 مرة.

هـ- مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE النتيجة الصافية / حقوق الملكية أو : EM×ROA

الجدول رقم (03-05): مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE

	2015	2016	2017	2018	2019
بنك البركة	17.50	16.38	14.45	18.83	20.62

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك البركة 2015-2019

يمكن لهذا المؤشر قياس النسبة المئوية للعائد لكل دينار من حقوق الملكية، وكلما ارتفع يعني توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين وزيادة الأرباح المحتجزة.

ومن خلال المعدلات المتحصل عليها في هذا الجدول نلاحظ أن النسبة كانت متذبذبة، حيث بدأت منخفضة وبدأت في الارتفاع، حيث بلغت في 2015 نسبة 17.50% حققت ارتفاعا لافت وصل إلى 20.69% في نهاية 2019.

ثانيا: معايير السيولة: النسبة السيولة النقدية (الرصيد النقدي) = [النقد لدى البنك المركزي + النقود الحاضرة. إجمالي الودائع]× 100

الجدول رقم (03-06):النسبة السيولة النقدية (الرصيد النقدي)

	2015	2016	2017	2018	2019
بنك البركة	58.20	52.84	47.91	46.88	44.84

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك البركة 2015-2019

تهدف هذه النسب إلى ضمان قدرة البنوك على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل وكذلك على الدفع لأصحاب الودائع.

حيث خلال هذه الدراسة نلاحظ أنها نسب مقبولة جدا ، حيث بلغت 58.20 % في سنة 2015إلا أنها انخفضت تدريجيا إلى غاية وصولها إلى نسبة 44.84% سنة 2019.

ثالثا: كفاية رأس المال كفاية رأس المال حقوق الملكية / إجمالي الأصول

الجدول رقم (03-07): كفاية رأس المال

	2015	2016	2017	2018	2019
بنك البركة	12.12	11.55	9.87	10.12	11.73

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك البركة 2015-2019

قدرة البنك على مواجهة المخاطر بكافة أنواعها، ومدى كفاية رأس المال أو الأموال الخاصة، لمقابلة الخسائر التي قد تنجم عن منح القروض والاستثمار في الأوراق المالية وغيرها دون المساس بالودائع.

نلاحظ من خلال النسب التي تحصلنا عليها في السنوات الخمس المدروسة تكاد تكون ثابتة، حيث بلغت 12.12% سنة 2015 وانخفضت إلى 9.87 % سنة 2017 ثم عاودت الارتفاع بنسبة قليلة لتصل إلى 11.73 سنة 2019.

رابعا: معايير توظيف الأموال

معايير توظيف الأموال:(قروض + سلفيات) / الودائع

الجدول رقم (03-08): معايير توظيف الأموال

	2015	2016	2017	2018	2019
بنك البركة	62.40	65.07	67.18	69.85	72.41

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك البركة 2015-2019

يعكس هذا المؤشر مدى اعتماد البنوك على الودائع في تمويل نشاطها الائتماني والاستثماري، وارتفاع هذا المؤشر يشير إلى قدرة البنوك في استخدام أموال المدخرين لتغطية حاجات القطاعات الاقتصادية.

من خلال النسب المتحصل عليها نلاحظ أنها تكاد تكون ثابتة بحجم تمويل يتماشى نسبيا مع حجم الودائع، حيث لاحظنا ارتفاعا ملحوظا انطلاقا من سنة 2015 بنسبة 62.40% وبلغت 72.41 سنة 2019 وبذلك فهو يحافظ على حجم السيولة للتسديد في الأجل القصير.

المطلب الثاني: تقييم كفاءة مصرف السلام باستخدام النسب المالية

أولا: معايير الربحية

أ- مؤشر هامش الربح PM

الجدول رقم (03-09):مؤشر هامش الربح PM

	2015	2016	2017	2018	2019
مصرف السلام	13.60	39	29.60	34.46	43.42

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك السلام 2015-2019

يعكس هذا المؤشر مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف وتبين قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، ومن خلال الجدول نلاحظ أن النسب المدروسة للسنوات الخمس متذبذبة نوعا ما، بعدما كانت منخفضة في سنة 2015 وبلغت 13.60% ارتفعت في السنة الموالية إلى 39% وعادت إلى التراجع حتى وصلت 29.60% سنة 2017 ثم لاحظنا ارتفاعا تدريجيا في السنتين المواليتين 2018 و 2019 بنسب 34.46 % و 43.42 % على التوالي ، وهذا نتيجة تغير قيمة الدخل الصافي في كل سنة.

ب- **مؤشر منفعة الأصول AU**

الجدول رقم (03-10): مؤشر منفعة الأصول AU

	2015	2016	2017	2018	2019
مصرف السلام	0.054	0.052	0.046	0.063	0.070

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك السلام 2015-2019

يعبر هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول أي إنتاجية الأصول.

ومن خلال النسب المتحصل عليها في الجدول نلاحظ أن مؤشر منفعة الأصول لمصرف السلام أنها متذبذبة نوعا ما إلا أنها شهدت ارتفاعا ملحوظا ابتداء من سنة 2017 إلى غاية سنة 2019، حيث حققت نسبة 7% من إجمالي الإيرادات إلى الأصول .

ج- مؤشر (معدل) العائد على الأصول ROA

الجدول رقم (03-11): مؤشر (معدل) العائد على الأصول ROA

	2015	2016	2017	2018	2019
مصرف السلام	0.74	2.03	1.38	2.19	3.05

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك السلام 2015-2019

العائد على الأصول أو على الاستثمار يعكس مدى ربحية أصول البنك والموارد المالية المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد على الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية المختلفة.

ومن خلال النسب الملاحظة في الجدول لخمس سنوات محل الدراسة نلاحظ أن مصرف السلام حقق ربحية (أصول البنك ذات ربحية) لكنها لم تتجاوز 3.05 % سنة 2019 أعلى نسبة وأضعفها 0.74% سنة 2015 وبذلك فهي نسب ضعيفة وعليه يجب على البنك اتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية.

ج- مؤشر مضاعف حق الملكية EM أو(LM) الرفع المالي

الجدول رقم (03-012): مؤشر مضاعف حق الملكية EM أو(LM) الرفع المالي

	2015	2016	2017	2018	2019
مصرف السلام	2.83	3.45	5.17	6.36	6.89

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك السلام 2015-2019

يمثل هذا المؤشر الرافعية المالية لدى البنك ومدى اعتماده على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته، ويعبر عن عدد مرات الأصول من حقوق الملكية ويجب أن يتجاوز نسبة 100%.

ومن خلال النسب المتوفرة لدينا في الجدول نلاحظ أنها تجاوزت 100% وبذلك نسب مقبولة لكنها منخفضة. إلا أننا نلاحظ أنها تشهد ارتفاعا سنويا، حيث بلغت 2.83 مرة سنة 2015 وواصلت الارتفاع إلى أن بلغت 6.89 مرة سنة 2019.

هـ – مؤشر (معدل) العائد على حقوق الملكية ROE

الجدول رقم (03–13):مؤشر (معدل) العائد على حقوق الملكية ROE

	2015	2016	2017	2018	2019
مصرف السلام	2.10	7.02	7.13	13.97	21.07

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك السلام 2015-2019

يوضح مؤشر العائد على حقوق الملكية العائد الذي تحصل عليه البنك من خلال استثماره لوحدة واحدة من حقوق الملكية 1 دينار، وكلما ارتفع معناه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين وزيادة في الأرباح المحتجزة .

ومن خلال النسب المتحصل عليها هذه الدراسة نلاحظ أنها نسب منخفضة جدا ولم تتجاوز أعلاها 21.07% سنة 2019 إلا أن الملاحظ عليها هو أنها شهدت ارتفاعا ملحوظا ومقبولا، حيث بلغت سنة 2015 نسبة 2.1% وبدأت في الارتفاع إلى غاية ما وصلت إليه سنة 2019،وبذلك مساهمته في ربحية البنك ضئيلة جدا.

ثانيا: معايير السيولة

الجدول رقم (03–14): معايير السيولة

	2015	2016	2017	2018	2019
مصرف السلام	66.92	54.83	53.90	32.75	26.57

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك السلام 2015-2019

تهدف هذه النسب إلى ضمان قدرة البنك على مقابلة التزاماته قصيرة الأجل، ويحتفظ بها كأموال متاحة له لمقابلة طلبات المودعين.

ونلاحظ أن النسب المتحصل عليها في هذه الدراسة أنها مقبولة وتوفر السيولة اللازمة لسد الالتزامات، إلا أننا كذلك نلاحظ انخفاضها وتذبذبها من سنة إلى أخرى، حيث كانت سنة 2015تقدر بـ 66.92% وهي أعلى نسبة ثم بدأت في الانخفاض إلى أن وصلت إلى أدنى مستوى لها سنة 2019 وصولها إلى 26.57% .

ثالثا: معيار كفاية رأس المال

الجدول رقم (03-15): معيار كفاية رأس المال

	2015	2016	2017	2018	2019
مصرف السلام	35.24	28.96	19.30	15.71	14.51

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك السلام 2015-2019

يهدف إلى معرفة قدرة البنك على مواجهة المخاطر بكافة أنواعها، ومدى كفاية رأس المال أو الأموال الخاصة لمقابلة الخسائر التي قد تنجم عن منح القروض و الاستثمار في الأوراق المالية وغيرها دون المساس بالودائع .

نلاحظ في الجدول أن النسب كانت متذبذبة، حيث بدأت مرتفعة في سنة 2015 بـ 35.24% ثم شهدت انخفاظا ملحوظا حتى وصل إلى أدنى نسبة له سنة 2019 بـ 14.51% ، وهذا ما يشكل صعوبة نوعا ما في مواجهة المخاطر المتنوعة والمتعلقة بالسيولة.

رابعا: معيار توظيف الأموال

الجدول رقم (03-16): معيار توظيف الأموال

	2015	2016	2017	2018	2019
مصرف السلام	90.14	85.72	71.62	88.50	92.58

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك السلام 2015-2019

يعكس مدى اعتماد البنوك على الودائع في تمويل نشاطها الائتماني والاستثماري، وارتفاع هذا المؤشر يشير إلى قدرة البنك في استخدام أموال المدخرين لتغطية حاجات القطاعات الاقتصادية.

والنسب المتحصل عليها في هذه الدراسة فهي متذبذبة، حيث بدأت بنسبة مرتفعة سنة 2015 بـ 90.14 % ثم انخفضت إلى 71.62 % سنة 2017 وعاودت الارتفاع إلى أعلى مستوياتها 92.58%

سنة 2019، وهذا يدل على اعتماد البنك على تمويل نشاطاته الائتمانية والاستثمارية من الودائع دون الوصول إلى أصوله.

المطلب الثالث: مقارنة الكفاءة المالية بين البنكين (النسب المالية)

أولا: معايير الربحية

الجدول رقم (03-17):مؤشر هامش الربح PM

	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
بنك البركة	0.53	0.47	0.41	0.43	0.47	0.46
مصرف السلام	0.13	0.39	0.29	0.34	0.43	0.31

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنكي البركة والسلام 2015-2019

من خلال الجدول نلاحظ أن بنك البركة حقق معدلات مرتفعة مقارنة ببنك السلام، وذلك بمتوسط يقدر بـ 46%، حيث تجاوزت نسبة هامش الربح أكبر من 46% سنتي 2016 و 2019 بـ 47 % وشهدت تذبذبا وتراجعا وصل إلى 41% سنة 2017، ثم عاود الارتفاع ليصل إلى أعلى نسبة 47% سنة 2017.

في حين بلغ متوسط هامش الربح في مصرف السلام 31% وعرف تذبذبا من انخفاض تام سنة 2015 بنسبة 13% إلى ارتفاع ملحوظ وصل إلى 43% سنة 2019، والملاحظ أن أغلب السنوات تجاوزت المتوسط.

ب - **مؤشر منفعة الأصول AU**

الجدول رقم (03-18): مؤشر منفعة الأصول AU

	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
بنك البركة	0.040	0.040	0.034	0.043	0.050	0.041
مصرف السلام	0.054	0.052	0.046	0.063	0.070	0.056

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنكي البركة والسلام 2015-2019

نلاحظ من الجدول أن متوسط مؤشر منفعة الأصول لبنك السلام أكبر منه لبنك البركة 4.1% ، حيث بدأ بنسبة 5.4% سنة 2015 لينخفض تدريجيا إلى أن وصل 4.6 % سنة 2017 بعدها عاود الارتفاع

ليحقق أعلى مستوى له بنسبة 7% سنة 2019 وبالمقابل بنك البركة فقد كانت منخفضة وصلت إلى 3.4% سنة 2017، وعاودت الارتفاع في السنتين الأخيرتين لتصل إلى أعلى مستوى نسبة 5% ورغم ذلك فإنها لم تصل إلى متوسط لدى بنك السلام.

ج – مؤشر (معدل) العائد على الأصول ROA

الجدول رقم(03–19): مؤشر (معدل) العائد على الأصول ROA

	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
بنك البركة	2.12	1.88	1.43	1.90	2.42	1.95
مصرف السلام	0.74	2.03	1.38	2.19	3.05	1.87

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنكي البركة والسلام 2015-2019

هذا الجدول الذي يمثل العائد على الأصول وفيه نلاحظ أن المتوسط يكاد يكون متساويا إلا أن بنك البركة تجاوزه قليلا، حيث بلغ 1.95% في حين بلغ متوسط مصرف السلام 1.87% فأعلى مؤشر لبنك البركة كان سنة 2019، حيث بلغ 2.42 % وأدناه سنة 2017 بنسبة 1.43% ، أما بالنسبة لمصرف السلام أدنى نسبة كانت في سنة 2015، حيث بلغت 0.74% ثم شهدت ارتفاعا وصل إلى أعلى نسبة في 2019 بنسبة 3.05% وهي أعلى نسبة بين البنكين معا.

د– مؤشر مضاعف حقوق الملكية EM

الجدول رقم (03–20):مؤشر مضاعف حقوق الملكية EM

	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
بنك البركة	8.25	8.65	10.12	9.87	8.52	9.08مرة
مصرف السلام	2.83	3.45	5.17	6.36	6.89	4.94 مرة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنكي البركة والسلام 2015-2019

نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط مضاعف حقوق الملكية لبنك البركة أكبر منه لبنك السلام، حيث بلغ المتوسط الأول 9.08 مرة ، أما الثاني فقد بلغ 4.94 مرة، لكن الملاحظ كذلك أن مؤشر مصرف السلام كان في تزايد مطرد فقد بلغ 2.23 مرة سنة 2015 ثم واصل الارتفاع في منحنى متزايد إلى غاية سنة

2019 محققا 6.89 مرة، بالمقابل بنك البركة شهد مؤشره تذبذبا ارتفاع ثم انخفاض، حيث بلغ ذروته سنة 2017 بـ 10.12 مرة تهاوى ليصل إلى 8.52 سنة 2019.

هـ- مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE

الجدول رقم (03-21): مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE

	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
بنك البركة	17.50	16.38	14.45	18.83	20.62	17.55
مصرف السلام	2.10	7.02	7.13	13.97	21.07	10.25

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنكي البركة والسلام 2015-2019

نلاحظ من الجدول هذه المؤشرات أن بنك البركة حقق أعلى متوسط بنسبة 17.55 % رغم ذلك فكانت نسبه متذبذبة وبلغ أعلى مؤشر لديه سنة 2019 بنسبة 20.62 % ، أما مصرف السلام رغم تسجيله متوسط أقل من بنك البركة بنسبة 10.25% إلا أننا نلاحظ أن النسب والمؤشرات شهدت تطورا وارتفاعا ملحوظا من أدنى نسبة 2.1% سنة 2015 وواصل في الارتفاع إلى غاية سنة 2019، حيث حقق نسبة تفوق نسب بنك البركة كاملة بـ 21.07%.

ثانيا: معايير السيولة

الجدول رقم (03-22): معايير السيولة

	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
بنك البركة	58.20	52.84	47.91	46.88	44.84	50.13
مصرف السلام	66.92	54.83	53.90	32.75	26.57	47

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنكي البركة والسلام 2015-2019

من خلال الجدول نلاحظ أن متوسط معيار السيولة في البنكين متقارب نوعا ما رغم بلوغ بنك البركة نسبة متوسط أعلى بـ 50.13% مقابل 47% لمصرف السلام والملاحظة المشتركة بينهما هو انخفاض النسب بشكل تنازلي، حيث بلغت أعلى نسبة لبنك البركة سنة 2015 بـ 58.20% وانخفضت إلى أن وصلت إلى 44.84% سنة 2019، نفس الملاحظة لمصرف السلام بدأت نسبة مرتفعة 66.92% سنة

2015 ثم تهاوت وواصلت الانخفاض حتى وصلت إلى أدنى نسبة لها بين البنكين سنة 2019 بنسبة 26.57 %.

ثالثا: معيار كفاية رأس المال

الجدول رقم (03-23): معيار كفاية رأس المال

	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
بنك البركة	12.12	11.55	9.87	10.12	11.73	11.07
مصرف السلام	35.24	28.96	19.30	15.71	14.51	22.74

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنكي البركة والسلام 2015-2019

نلاحظ في هذا الجدول الخاص بنسب كفاية رأس المال أن متوسط كفاية رأس المال لمصرف السلام أعلى من بنك البركة بمرتين (الضعف) إلا أننا نلاحظ كذلك عدم استقرار النسب ، حيث بلغت أعلى نسبة سنة 2015 بـ 35.24 % ثم بدأت في الانخفاض حتى بلوغها أدنى نسبة لها سنة 2019 بـ 14.51%، أما بالنسبة لبنك البركة فقد عرفت نسبة تذبذب طيلة سنوات الدراسة ، غير أن هذا التذبذب كان بنسب صغيرة مقارنة بمصرف السلام، حيث كانت أعلى نسبة سنة 2015 ب، 12.12% ، أما أدنى نسبة كانت 9.87% سنة 2017.

وهذا ما يعكس قدرة مصرف السلام الكبيرة على مواجهة المخاطر المختلفة المتعلقة بالسيولة والائتمان مقارنة ببنك البركة.

رابعا: معيار توظيف الأموال

الجدول رقم (03-24):معيار توظيف الأموال

	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
بنك البركة	62.40	65.07	67.18	69.85	72.41	67.38
مصرف السلام	90.14	85.72	71.62	88.50	92.58	85.71

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنكي البركة والسلام 2015-2019

من خلال النتائج المحصل عليها في هذه الدراسة نلاحظ أن متوسط توظيف الأموال بلغ أعلى نسبة لدى بنك السلام بفارق معتبر عن بنك البركة بنسبة 67.38% وتشير هذه النتائج أن نسبة توظيف الأموال (الموارد) لمصرف السلام عرفت نسبا مرتفعة أعلاها كانت سنة 2019 بـ 92.58 % وأدناها سنة 2017 بـ 71.62 %، فهي نسب على العموم مرتفعة تعكس الكفاءة في توظيف الودائع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية، أما بالنسبة لبنك البركة فقد حقق هو الآخر نسبا مرتفعة.غير أنها أقل مقارنة بمصرف السلام، حيث عرفت هذه النسب سنة 2015 أدنى نسبة بـ 62.40% ثم بدأت في الارتفاع إلى غاية وصولها إلى أعلى نسبة سنة 2019 بـ 72.41% .

خامسا: تحليل وتفسير النتائج

أ. مؤشرات الربحية

أ. **1. هامش الربح PM**: حقق بنك البركة أكبر متوسط لهذا المؤشر مقارنة بمصرف السلام، بحيث بلغ المتوسط لدى بنك البركة 46% مقابل 31% لمصرف السلام بلغ وكانت أعلى نسبة سنة 2015 بـ 53 % في المقابل بلغت أعلى نسبة في مصرف السلام 43% هذا ما يفسر أن بنك البركة أبدى كفاءة عالية أفضل من مصرف السلام في التحكم في التكاليف خلال فترة الدراسة، وهذا لضعف الدخل الصافي لدى الأخير مقارنة بالبركة وكذا زيادة تكاليفه.

أ. **2. منفعة الأصول AU**: يعتبر بنك السلام أكثر إنتاجية للأصول من بنك البركة وهذا ما يوضحه متوسط مؤشر منفعة الأصول من خلال الدراسة، بحيث يدل على الاستغلال الحسن لأصوله مقارنة وبنك البركة الذي مجموع أصولها كان أكبر منه في بنك السلام إلا أن إيراداته كانت أضعف مما يفسر الاستغلال الضعيف وغير الكفء لأصولها.

أ. 3. **العائد على الأصول ROA**: إن العائد على الأصول أو ما يعرف بمردودية الأصول نسبه كانت ضعيفة لدى البنكين معا وشبه متقاربة، حيث لم تتجاوز أعلاها 3.05% لدى مصرف السلام سنة 2019 والنسبة المنخفضة كذلك سجلها مصرف السلام سنة 2015، إلا أن أعلى متوسط مؤشر (المعدل) سجله بنك البركة محققا بذلك أكبر عائد على الأصول مقارنة بمصرف السلام خلال فترة الدراسة بنسبة 1.95% بينما حقق مصرف السلام 1.87% هذا ما يفسر بأن بنك البركة له القدرة على توظيف الأموال توظيفا أمثلا وكفاءته في استخدام مجموع أصوله.

أ. **4. مضاعف حقوق الملكية EM** : من خلال هذه الدراسة يظهر مؤشر الرفع المالي أن بنك السلام أقل مخاطرة من بنك البركة، حيث بلغ المتوسط لدى مصرف السلام 4.94 مرة في حين وصل المتوسط لدى بنك البركة إلى 9.08 مرة، مع العلم أن مضاعف حقوق الملكية لدى البنوك يمثل مدى اعتمادها على أموالها الخاصة في تمويل أصولها وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراتها، ومن خلال هذه الدراسة تبين أن مصرف السلام يعتمد على أمواله الخاصة في تمويل أصوله أكثر من بنك البركة الذي حقق أكبر معدل والذي يدل على اعتماده على أموال من مصادر أخرى غير أمواله.

أ.5. العائد على حقوق الملكية ROE: يعرف بمردودية الأموال الخاصة (حقوق المساهمين)، من خلال الدراسة سجلنا أعلى متوسط حققه بنك البركة بنسبة 17.55% مقابل 10.25% بمصرف السلام إلا أن أعلى نسبة بينهما سجلها مصرف السلام سنة 2019 بـ 21.07% ، وبما أن حقوق الملكية هي قيمة العائد الذي يحصل عليه البنك من خلال استثماره لدينار جزائري واحد، تفسر النتائج بأن بنك البركة يبدي كفاءة عالية في توليد الأرباح وتعبر كذلك عن الإدارة والاستعمال الجيد للأصول مما جعلها أكثر إنتاجية.

ب. مؤشرات السيولة:

من خلال نتائج الدراسة نستطيع القول بأن بنك البركة قد حقق نسبة سيولة نقدية جيدة مقارنة بمصرف السلام الذي لم تتجاوز المتوسط لديه 47% في حين حقق بنك البركة متوسط 50.13%، مما يشير إلى أن بنك البركة يحتفظ بسيولة عالية لمواجهة عمليات السحب على الودائع أفضل منه لدى مصرف السلام الأمر الذي يؤثر على قدرة البنك على تحقيق أرباح وخاصة أن هذه النسبة مرتفعة إلى حد مقبول.

ثالثا: كفاية رأس المال

أظهرت نتائج الدراسة بأن بنك السلام حقق نسبا أفضل بكثير طوال سنوات الدراسة من بنك البركة ومتوسط يتجاوز بنك البركة بالضعف ، حيث سجل مصرف السلام متوسط قدره 22.74% مقابل 11.07 لبنك البركة هذا ما يدل على أن مصرف السلام أكثر قدرة على استيعاب الخسائر التي يمكن أن تلحق بأصوله، وقدرة حقوق مساهميه وأمواله الخاصة على تحقيق السلامة في المركز المالي أكثر منه لدى بنك البركة.

رابعا: توظيف الأموال

من خلال الدراسة بينت النتائج أن بنك (مصرف) السلام حقق أعلى متوسط بنسبة 85.71% في حين حقق بنك البركة 67.38 % وبذلك فإن مصرف السلام أفضل أداء من حيث توظيف موارده، خلال هذه السنوات وهذا ما يدل على كفاءة مصرف السلام في تشغيل استثماراته مقارنة ببنك البركة.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل إبراز الجانب الميداني الواقعي من خلال تحليل الوضعية المالية لبنكي البركة والسلام، فتإجراءاتنا في المبحث الأول إلى تقديم مفهوم شامل لبنكي البركة والسلام الجزائريين، وعرض أهدافها ونشاطاتها، ثم شرح مفصل للأساليب التمويلية التي يعتمدانها في تمويل المشاريع والاستثمارات وحتى الزبائن وفق مبدأ الشريعة الاسلامية .

وفي الأخير ومن خلال تشخيص الوضعية المالية لهما باستخدام مؤشرات التحليل المالي (النسب المالية) وبالاعتماد على القوائم المالية للبنكين في الفترة ما بين 2015-2019 قمنا بالمقارنة بين هذه النسب لتحديد كفاءة كل بنك منهما وتقييم أدائه من خلال ربحيته وتكاليفه وكذا السيولة لديه وفي الأخير كفاية رأس المال وتوظيفه لموارده وأصوله، بحيث استنتجنا أنهما قادران على تحقيق الأمان للمودعين وتوظيف الموارد المتاحة وقادران على توليد الأرباح، وذلك من خلال تحقيق خزينتهما أرقاما موجبة.

الخاتمة

خاتمة:

إن البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية التي تساهم في دفع قاطرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وبعد الأزمة العالمية الأخيرة شهد التمويل الإسلامي، نموا متسارعا في ظل تبني دول كثيرة لصيغ وأشكال هذا التمويل، حيث أصبح من الضروري ولزاما على الجزائر الاستفادة من التجارب العربية والإسلامية وحتى العالمية منها من أجل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية خاصة وأنها عانت في السنوات الأخيرة خاصة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من شح في الموارد المالية نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع مداخيله، التي تعتبر المورد الأساسي لميزانية الدولة.

من أجل هذا الهدف ظهرت البنوك الاسلامية في الجزائر لأول مرة بعد إفراج البنك المركزي عن القانون المنظم لها، واقتصرت الصيرفة الاسلامية على بنوك أجنبية (خليجية) في المرحلة الأولى، على غرار (البركة) فرع بنك الخليج الكويتي، وبنك السلام الاماراتي وبعد الأزمة المالية التي عصفت بالبلاد منذ العام 2014 اتجهت الحكومة إلى دعم الصيرفة الإسلامية والسماح للبنوك التقليدية بالعمل فيها بهدف مواجهة مشكلة السيولة وهي ثلاثة بنوك عمومية بفتح شبابيك (نوافذ) إسلامية بدءا من نوفمبر 2017 وهي القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك التنمية المحلية.

حيث حاولت هذه البنوك إيجاد مكانة لها في الفضاء والاقتصادية الجزائري ولعب الدور المنوط بها كمؤسسات مالية، وإبراز الكفاءة المالية والاقتصادية في تنشيط الجانب الاقتصادية والاجتماعي من خلال العمليات التمويلية وفق الشريعة الاسلامية .

ومن خلال هذه الدراسة التي تمحورت حول دراسة كفاءة البنوك الاسلامية في الجزائر وكمقارنة بين بنكين فاعلين في الجزائر وهما من الأوائل فيها (البركة، السلام) حاولنا الإجابة عن التساؤلات التي كنا قد تإجراءاتنا إليها في المقدمة (الإشكاليات) وبعد الدراسة النظرية والتطبيقية وصلنا إلى هذه النتائج.

تتميز البنوك الإسلامية بكفاءة عالية وأكثرها إقتصاديا نظرا لارتباط عملياتها بالاقتصاد الحقيقي، واعتمادها على صيغ تمويلية متعددة، لكنها في الجزائر شهد عمل البنوك الإسلامية نموا بطيئا نتيجة الظروف الاقتصادية التي عاشتها الجزائر وكذلك القوانين الملجمة لعملها والتي أعاقتها كثيرا في التحرر وعرض أكبر لمنتجاتها الإسلامية.

تعرفنا على المفهوم الدقيق للبنوك الاسلامية والذي يبرز في عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء من خلال أساليب تمويلية متعددة وفق الشريعة الإسلامية (المضاربة– المشاركة– الإجارة– بيع السلم– المرابحة...الخ).

تتمثل الكفاءة البنكية الإسلامية في طريقة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق أفضل ناتج ممكن (الدخل الصافي) وتحقيق نواتج محددة بأقل قدر من المخرجات وفي الجانب التطبيقي للدراسة توصلنا إلى تأكيد أن:

- قياس الكفاءة البنكية يتطلب الاعتماد على أساليب متعددة لتحليل القوائم المالية من خلال التحليل المقارن وكذا النسب المالية، وكذا نماذج تحليل مغلف البيانات DEA والاعتماد على مؤشرات مختلفة تحدد من خلالها أداء وكفاءة أي بنك إسلامي.
- كفاءة البنوك الإسلامية في الجزائر تختلف في عنصر أساسي ألا وهو العنصر البشري وكفاءته في التسيير وجديتة .

وأهم مخرجات هذه الدراسة التطبيقية أسفرت عن:

– تستند عملية دراسة كفاءة البنكين (البركة– السلام) على معايير ومؤشرات توضح مدى نجاح البنك في تحقيق الهداف الموجودة من الممارسة.

– بعد حساب هذه المؤشرات والنسب لأداء بنكي البركة والسلام الجزائريين للفترة 2015-2019 لاحظنا تذبذبا من سنة إلى أخرى ويعود ذلك إلى طبيعة الإقتصاد الجزائري غير المستقر.

– حقق البنكان مداخيل صافية ليست مرتفعة لكنها مقبولة على العموم ولاحظنا نموها بشكل ملحوظ بوتيرة بطيئة نوعا ما.

– خزينتا البنكين لم تسجلا أرقاما سلبية بمعنى خسائر .

– بينت معدلات السيولة لدى البنكين استقلالية مالية وأنهما يعتمدان على أموالهما لتمويل استثماراتهما، وبشكل أكبر مصرف السلام الذي سجل نسبا أكبر من بنك البركة.

– أظهرت النتائج أن بنك البركة الجزائري له كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال معدل العائد على الأموال الخاصة، المستثمرة خلال فترة الدراسة أكبر منها في مصرف السلام ونفس الشيء بالنسبة للعائد على الأصول رغم تقارب النسب بينهما.

– إلا أن مصرف السلام أظهر نسبا أكبر من بنك البركة في كفاية رأس المال وتوظيف الأموال، ما يوضح كفاءة عالية من مصرف السلام أكبر من البركة في تغطية الودائع والالتزام بدفع مستحقات الزبائن.

التوصيـات:

- ✓ ضرورة اتباع البنوك لأساليب التحليل المالي لتقييم نشاطها وتحسين تنافسيتها خاصة في ظل المنافسة الشرسة التي تميز الصناعة.
- ✓ البنوك الاسلامية الجزائرية لها كفاءة مالية، لكنها تحتاج من المسؤولين عنها(مجلس الادارة) اتجاه مجموعة من الاجراءات التصحيحية للرفع أكثر من كفاءتها المالية.
- ✓ ضرورة المراجعة الدورية لضوابط منح التمويل حسب الحالة الاقتصادية للبلد، وذلك للتقليل من المخاطر الاقتصادية .
- ✓ العمل على الرفع من الكثافة البنكية للبنوك الاسلامية، وتواجدها في كامل مناطق الجزائر.
- ✓ التسريع في عملية تطبيق الصيرفة الاسلامية في جميع البنوك التقليدية العمومية، وذلك لتطوير الصناعة المصرفية الاسلامية بالجزائر وخلق دينامية جديدة.
- ✓ تكييف القوانين الجزائرية المصرفية من خلال بنك الجزائر يتماشى وهذا التطور للبنوك الاسلامية بما يضمن حقيقة توافقها والشريعة الاسلامية.

قائمة المراجع

I. الكتب:

1. إخلاص باقر هاشم النجار، المصارف الإسلامية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة البصرة، العراق، 2017، ط3 .

2. خالد مقرن، الأسس النظرية للاقتصاد الاسلامي، دار الحميضي للنشر ، طبعة2، الرياض، السعودية، 2009.

3. خير الدين هني، مقاربة التدريس بالكفاءات، مطبعة عين بنيان، الجزائر، ط2، 2005.

4. شهاب أحمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ط1، الأردن، 2011، ص 11.

5. عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، 2005.

6. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، بحث رقم 66، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط1، 2004.

7. عبد الغفار عبد السلام أبو قحف، تنظيم إدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2000.

8. فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 1996.

9. محمد عمر شابرا، مستقبل علم الاقتصاد من منظور اسلامي، ترجمة رفيق المصري، دار الفكر والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، دمشق، 2005.

10. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 4، عمان الأردن، 2012.

11. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط3.

12. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية "مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2006.

II. المذكرات:

13. شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية ومقارنة)، أطروحة مذكتوراه، جامعة سطيف، 2011/2010.

14. جعدي شريفة، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006-2012)، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية وتسيير عمومي، شعبة العلوم المالية، تخصص دراسات مالية واقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2013.

15. جهاد أبو الرب، مدى فعالية السياسة النقدية والائتمانية للبنك المركزي الأردني، اطروحة دكتوراه ، جامعة السودان، 2003.

16. آمال لعمش.، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة سطيف،2012/2011.

17. مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012/2011.

18. مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012/2011.

19. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012 .

20. شناي عبد الكريم، تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج .لخضر باتنة، الجزائر، 2009 .

21. الداوي الشيخ، دراسة تحليلية للكفاءة في التسيير، حالة الكفاءة الاقتصادية والنسبية لمؤسسات الصناعة النسيجية والقطنية في الجزائر خلال الفترة 1988-1993، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 1995.

22. عبد الكريم منصوري، محاولة قياس كفاءة البنوك باستخدام DEA دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2010.

23. طارق عبد الله المحسين، أثر الكفاءة على الجهاز المصرفي الاردني، دراسة قياسية (1979-2004)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الاردن، 2006.

24. قالون جيلالي، ميموني بلقاسم، تقييم أداء البنوك التجارية "دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري للفترة 2015-2017، مخبر التكامل الاقتصادية، جامعة أدرار، الجزائر .

25. عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009/2008.

26. عماد فراح، در البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2014/2013.

27. حساني انتصار، خضار أشواق، أهمية أدوات التحليل المالي في تقييم أداء لبنوك دراسة حالة بنك السلام الجزائري، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2017.

28. سعد بن علي الوايل، قياس كفاءة البنوك في القطاع المصرفي السعودي باستخدام تحليل نغلف البيانات (DEA) خلال الفترة 2013-2017، قسم الاعمال المصرفية، كلية العلوم الادارية، جامعة محمد بن سعود الاسلامية، السعودية.

III. المجلات:

29. مجدي غيث، حكمة العمل المصرفي الإسلامي المبني على نظام المشاركة، إسلامية المعرفة، بين16، ع62، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2010.

30. محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية (10 وقفات للتعرف على المصارف الإسلامية)، مجلة كلية العلوم والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ليبيا.

31. محمود أحمد حسين، قياس كفاءة أداء المؤسسات التعليمية باستخدام DEA، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية، المجلد 6، العدد 17، جامعة تكريت، 2010.

32. وسام حسين علي العنيزي، قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي الخاص باستخدام نموذج SAF، مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 122، العدد 35، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، 2015.

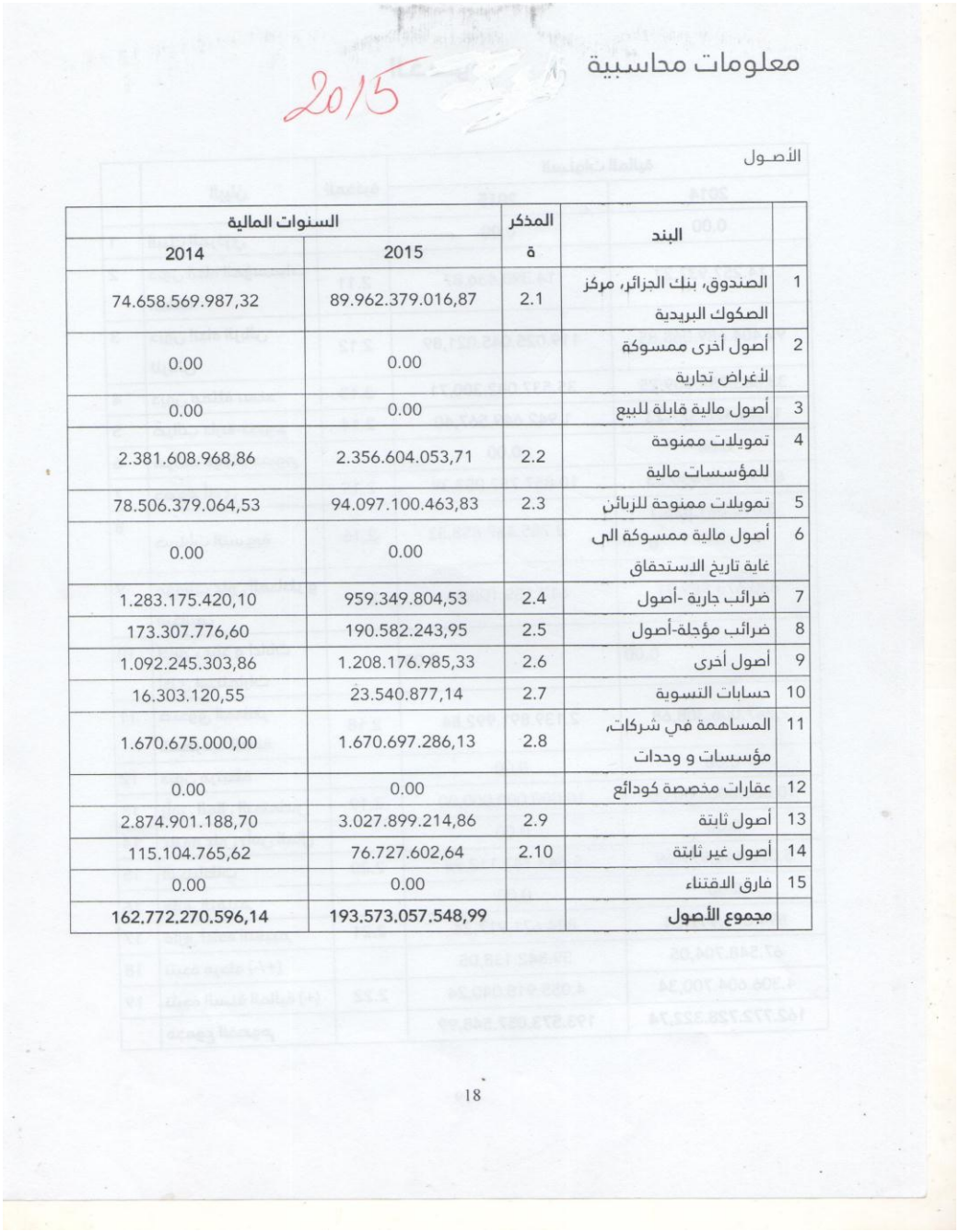
IV. المواقع:

1. http:/www.rihab.com/ vb/shawthre. consult le 16.03.2022
2. بنك البركة الجزائري https://www.albaraka.com/en

3. مصدر التقارير السنوية https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html
4. حميدي فاطمة، دراسة القوائم المالية، محاضرات أولى ماستر مالية وبنوك، 2022/2021 .

الملاحق

الملحق رقم 01: التقارير المالية بنك البركة من 2015إلى 2019



معلومات محاسبية

2015

الأصـول

	البند	المذكرة	السنوات المالية	
			2015	2014
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	2.1	89.962.379.016,87	74.658.569.987,32
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية		0.00	0.00
3	أصول مالية قابلة للبيع		0.00	0.00
4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	2.2	2.356.604.053,71	2.381.608.968,86
5	تمويلات ممنوحة للزبائن	2.3	94.097.100.463,83	78.506.379.064,53
6	أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق		0.00	0.00
7	ضرائب جارية -أصول	2.4	959.349.804,53	1.283.175.420,10
8	ضرائب مؤجلة-أصول	2.5	190.582.243,95	173.307.776,60
9	أصول أخرى	2.6	1.208.176.985,33	1.092.245.303,86
10	حسابات التسوية	2.7	23.540.877,14	16.303.120,55
11	المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات	2.8	1.670.697.286,13	1.670.675.000,00
12	عقارات مخصصة كودائع		0.00	0.00
13	أصول ثابتة	2.9	3.027.899.214,86	2.874.901.188,70
14	أصول غير ثابتة	2.10	76.727.602,64	115.104.765,62
15	فارق الاقتناء		0.00	0.00
	مجموع الأصول		**193.573.057.548,99**	**162.772.270.596,14**

18

الخصوم

	البيان	المذكرة	السنوات المالية	
			2015	2014
1	البنك المركزي		0.00	0.00
2	ديون اتجاه المؤسسات المالية	2.11	14.390.436,87	14.257.937,27
3	ديون اتجاه الزبائن للزبائن	2.12	119.025.045.021,89	92.404.689.068,85
4	ديون ممثلة بسند	2.13	35.537.082.300,71	33.363.754.509,25
5	ضرائب جارية-خصوم	2.14	1.942.649.567,40	1.348.458.527,23
6	ضرائب مؤجلة-خصوم		0.00	0.00
7	خصوم أخرى	2.15	10.857.752.053,39	8.737.265.450,53
8	حسابات التسوية	2.16	2.785.487.858,52	3.090.689.835,10
9	مؤونات على المخاطر و التكاليف	2.17	617.139.108,86	620.673.989,91
10	اعانات.عتاد و اعانات أخرى استثمارات		0.00	0.00
11	صندوق المخاطر المصرفية العامة	2.18	2.139.891.992,84	2.847.006.308,68
12	ديون مرتبطة		0.00	0.00
13	رأس المال الاجتماعي	2.19	10.000.000.000,00	10.000.000.000,00
14	علاوة على رأس المال		0.00	0.00
15	الاحتياطات	2.20	5.643.187.112,98	5.076.649.977,69
16	فارق التقييم		0.00	0.00
17	فارق اعادة التقييم	2.21	894.671.917,24	894.671.917,24
18	نتيجة مرحلة (-/+)		59.842.138,05	67.548.704,05
19	نتيجة السنة المالية (+)	2.22	4.055.918.040,24	4.306.604.700,34
	مجموع الخصوم		**193.573.057.548,99**	**162.772.728.322,74**

19



البركة

معلومات محاسبية

البركة 2016

الأصـــول

بآلاف الدينار

رقم	البند	المذكرة	السنوات المالية	
			2016	2015
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	2.1	89.902.868	89.962.379
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية		0.00	0.00
3	أصول مالية قابلة للبيع		0.00	0.00
4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	2.2	3.179.827	2.356.604
5	تمويلات ممنوحة للزبائن	2.3	107.531.185	94.097.100
6	أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق		0.00	0.00
7	ضرائب جارية -أصول	2.4	1.473.416	959.350
8	ضرائب مؤجلة-أصول	2.5	211.565	190.582
9	أصول أخرى	2.6	1.538.005	1.208.177
10	حسابات التسوية	2.7	1.423.515	23.541
11	المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات	2.8	1.670.691	1.670.697
12	عقارات مخصصة كودائع		0.00	0.00
13	أصول ثابتة	2.9	3.374.185	3.027.899
14	أصول غير ثابتة	2.10	38.364	76.728
15	فارق الاقتناء		0.00	0.00
	مجموع الأصول		210.343.621	193.573.058

22



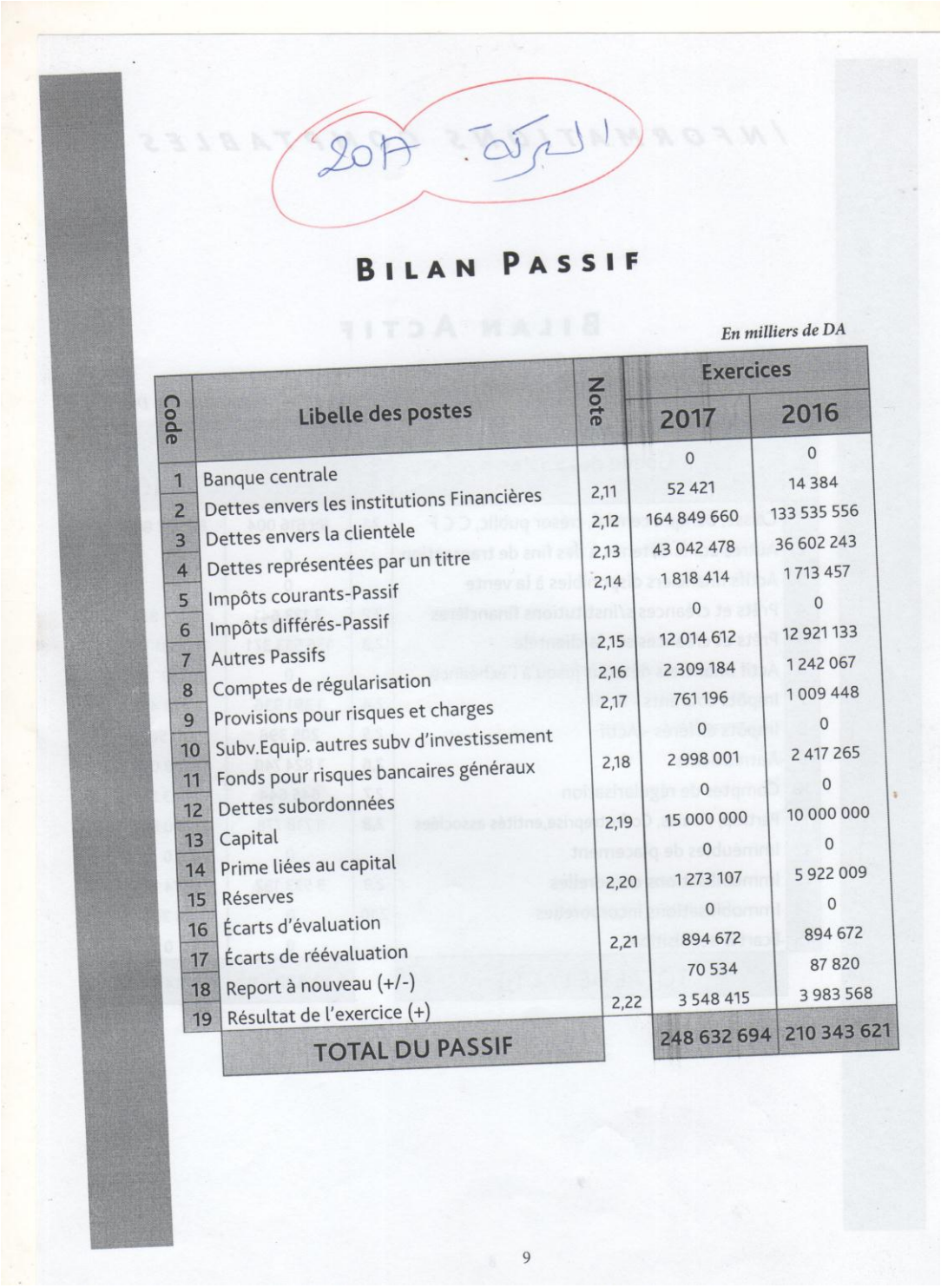
البركة

الخصوم

بآلاف الدينار

رقم	البيان	المذكرة	السنوات المالية	
			2016	2015
1	البنك المركزي		0.00	0.00
2	ديون اتجاه المؤسسات المالية	2.11	14.384	14.390
3	ديون اتجاه الزبائن للزبائن	2.12	133.535.556	119.025.045
4	ديون ممثلة بسند	2.13	36.602.243	35.537.082
5	ضرائب جارية-خصوم	2.14	1.713.457	1.890.650
6	ضرائب مؤجلة-خصوم		0.00	0.00
7	خصوم أخرى	2.15	12.921.133	10.857.752
8	حسابات التسوية	2.16	1.242.067	2.785.488
9	مؤونات على المخاطر و التكاليف	2.17	1.009.448	617.139
10	اعانات.عتاد و اعانات أخرى استثمارات		0.00	0.00
11	صندوق المخاطر المصرفية العامة	2.18	2.417.265	2.139.892
12	ديون مرتبطة		0.00	0.00
13	رأس المال الاجتماعي	2.19	10.000.00	10.000.000
14	علاوة على رأس المال		0.00	0.00
15	الاحتياطات	2.20	5.922.009	5.643.187
16	فارق التقييم		0.00	0.00
17	فارق اعادة التقييم	2.21	894.672	894.672
18	(+/-) نتيجة مرحلة		87.820	59.842
19	(+) نتيجة السنة المالية	2.22	3.983.568	4.107.918
	مجموع الأصول		210.343.621	193.573.058

23



BILAN PASSIF

En milliers de DA

Code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2017	2016
1	Banque centrale		0	0
2	Dettes envers les institutions Financières	2,11	52 421	14 384
3	Dettes envers la clientèle	2,12	164 849 660	133 535 556
4	Dettes représentées par un titre	2,13	43 042 478	36 602 243
5	Impôts courants-Passif	2,14	1 818 414	1 713 457
6	Impôts différés-Passif		0	0
7	Autres Passifs	2,15	12 014 612	12 921 133
8	Comptes de régularisation	2,16	2 309 184	1 242 067
9	Provisions pour risques et charges	2,17	761 196	1 009 448
10	Subv.Equip. autres subv d'investissement		0	0
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2,18	2 998 001	2 417 265
12	Dettes subordonnées		0	0
13	Capital	2,19	15 000 000	10 000 000
14	Prime liées au capital		0	0
15	Réserves	2,20	1 273 107	5 922 009
16	Écarts d'évaluation		0	0
17	Écarts de réévaluation	2,21	894 672	894 672
18	Report à nouveau (+/-)		70 534	87 820
19	Résultat de l'exercice (+)	2,22	3 548 415	3 983 568
	TOTAL DU PASSIF		248 632 694	210 343 621

9

INFORMATIONS COMPTABLES

BILAN ACTIF

En milliers de DA

Code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2017	2016
1	Caisse, banque central, trésor public, C C F	2,1	99 616 004	89 902 868
2	Autres actifs détenus à des fins de transaction		0	0
3	Actifs financiers disponibles à la vente		0	0
4	Prêts et créances s/institutions financières	2,2	3 123 641	3 179 827
5	Prêts et créances sur la clientèle	2,3	136 553 371	107 531 185
6	Actif financiers détenus jusqu'à l'échéance		0	0
7	Impôts courants - Actif	2,4	1 391 936	1 473 416
8	Impôts différés - Actif	2,5	205 398	211 565
9	Autres actifs	2,6	1 824 740	1 538 005
10	Comptes de régularisation	2,7	645 644	1 423 515
11	Particip, Filiales, Co-entreprise,entités associées	2,8	1 718 778	1 670 691
12	Immeubles de placement		0	0
13	Immobilisations corporelles	2,9	3 553 182	3 374 185
14	Immobilisations incorporelles	2,10	0	38 364
15	Écart d'acquisition		0	0
	TOTAL DE L'ACTIF		248 632 694	210 343 621

8



معلومات محاسبية

البركة 2018

الأصـــول

ألاف دج

	البند	المذكرة	السنوات المالية 2017	السنوات المالية 2018
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	2,1	99 616 004	105 021 946
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية		0	0
3	أصول مالية قابلة للبيع		0	0
4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	2,2	3 123 641	2 299 974
5	تمويلات ممنوحة للزبائن	2,3	136 553 370	154 159 890
6	أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق		0	0
7	ضرائب جارية -أصول	2,4	1 391 936	1 371 219
8	ضرائب مؤجلة-أصول	2,5	205 398	234 347
9	أصول أخرى	2,6	1 824 740	1 904 003
10	حسابات التسوية	2,7	645 644	563 965
11	المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات	2,8	1 718 778	1 720 806
12	عقارات مخصصة كودائع		0	0
13	أصول ثابتة	2,9	3 553 182	3 719 679
14	أصول غير ثابتة	2,10	0	0
15	فارق الاقتناء		0	0
	مجموع الأصول		**248 632 693**	**270 995 828**

8

الخصوم

ب كيلو دج

	البند	السنوات المالية	
		2019	2018
1	البنك المركزي	0	0
2	ديون اتجاه المؤسسات	31 363	111 220
3	ديون اتجاه الزبائن للزبائن	171 491 393	176 343 367
4	ديون ممثلة بسند	41 976 829	47 540 639
5	ضرائب جارية-خصوم	2 701 235	2 985 429
6	ضرائب مؤجلة-خصوم	0	0
7	خصوم أخرى	12 553 823	13 684 771
8	حسابات التسوية	2 109 586	2 901 047
9	مؤونات على المخاطر و لتكاليف	856 859	749 563
10	عانات.عتاد و اعانات أخرى ستثمارات	0	0
11	صندوق المخاطر المصرفية	3 612 329	3 431 939
12	ديون مرتبطة	0	0
13	رأس المال الاجتماعي	15 000 000	15 000 000
14	علاوة على رأس المال	0	0
15	الاحتياطات	3 968 943	2 157 459
16	فارق التقييم	0	0
17	فارق اعادة التقييم	894 672	894 672
18	نتيجة مرحلة (+/-)	37 888	29 150
19	نتيجة السنة المالية (+)	6 333 245	5 166 572
	مجموع الخصوم	261 568 166	270 995 828

9

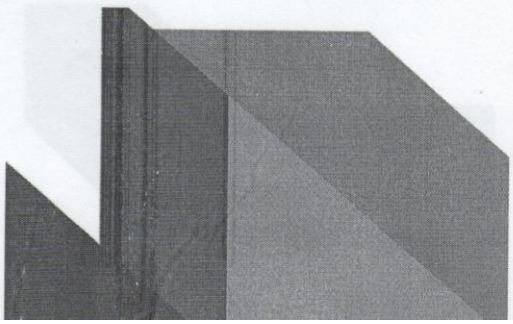
معلومات محاسبية

البركة 2019

الأصـــول

ب كيلو دج

	البند	السنوات المالية	
		2019	2018
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	95 745 974	105 021 946
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية	0	0
3	أصول مالية قابلة للبيع	0	0
4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	1 547 484	2 299 974
5	تمويلات ممنوحة للزبائن	153 053 279	154 159 890
6	أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق	0	0
7	ضرائب جارية -أصول	2 185 142	1 371 219
8	ضرائب مؤجلة-أصول	261 635	234 347
9	أصول أخرى	2 208 277	1 904 003
10	حسابات التسوية	568 016	563 965
11	المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات	1 720 874	1 720 806
12	عقارات مخصصة كودائع	0	0
13	أصول ثابتة	4 264 721	3 719 679
14	أصول غير ثابتة	12 767	0
15	فارق الاقتناء	0	0
	مجموع الأصول	261 568 166	270 995 828



8

الخصوم

ب كيلو دج

	البند	السنوات المالية	
		2019	2018
1	البنك المركزي	0	0
2	ديون اتجاه المؤسسات	31 363	111 220
3	ديون اتجاه الزبائن للزبائن	171 491 393	176 343 367
4	ديون ممثلة بسند	41 976 829	47 540 639
5	ضرائب جارية-خصوم	2 701 235	2 985 429
6	ضرائب مؤجلة-خصوم	0	0
7	خصوم أخرى	12 553 823	13 684 771
8	حسابات التسوية	2 109 586	2 901 047
9	مؤونات على المخاطر و لتكاليف	856 859	749 563
10	عانات.عتاد و اعانات أخرى ستثمارات	0	0
11	صندوق المخاطر المصرفية	3 612 329	3 431 939
12	ديون مرتبطة	0	0
13	رأس المال الاجتماعي	15 000 000	15 000 000
14	علاوة على رأس المال	0	0
15	الاحتياطات	3 968 943	2 157 459
16	فارق التقييم	0	0
17	فارق اعادة التقييم	894 672	894 672
18	نتيجة مرحلة (+/-)	37 888	29 150
19	نتيجة السنة المالية (+)	6 333 245	5 166 572
	مجموع الخصوم	261 568 166	270 995 828

9

الملحق رقم 02: التقارير المالية لمصرف السلام من 2015-2019

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الخصوم	الإيضاح	2015	2014
1	البنك المركزي			
2	ديون تجاه الهيئات المالية	11.2	19 407 756	15 409 819
3	ديون تجاه الزبائن	12.2	4 277 406	4 041 129
4	ديون ممثلة بورقة مالية	13.2	47 661	59 559
5	الضرائب الجارية- خصوم			
6	الضرائب المؤجلة- خصوم	14.2	538 190	667 259
7	خصوم أخرى	15.2	1 472 579	1 749 154
8	حسابات التسوية	16.2	226 000	53 430
9	مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء			
10	إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات	17.2	304 268	328 749
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة			
12	ديون تابعة			
13	رأس المال		10 000 000	10 000 000
14	علاوات مرتبطة برأس المال			
15	احتياطات		399 999	261 668
16	فارق التقييم			
17	فارق إعادة التقييم			
18	ترحيل من جديد (+/-)		3 599 991	2 355 008
19	نتيجة السنة المالية (+/-)		301 357	1 383 314
	مجموع الخصوم		**40 575 207**	**36 309 089**

22

السلام 2015

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الأصول	الايضاح	2015	2014
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	15 851 680	11 221 358
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	2.2	83 177	64 164
5	سلفيات و حقوق على الزبائن	3.2	21 268 340	22 548 034
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية- أصول	4.2	199 910	105574
8	الضرائب المؤجلة- أصول	5.2	14 804	46840
9	أصول أخرى	6.2	179 282	546 281
10	حسابات التسوية	7.2	182 070	160 095
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	10 000	10 000
12	العقارات الموظّفة			
13	الأصول الثابتة المادية	9.2	2 697 882	1 487 870
14	الأصول الثابتة غير المادية	10.2	88 062	118 873
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول		**40 575 207**	**36 309 089**

البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2016

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2016	2015
1 البنك المركزي			
2 التزامات تجاه الهيئات المالية			
3 التزامات تجاه الزبائن	12.2	29 084 236	19 407 756
4 التزامات ممثلة بورقة مالية	13.2	5 427 617	4 277 406
5 الضرائب الجارية- خصوم	14.2	316 882	47 661
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	15.2	1 115 344	538 190
8 حسابات التسوية	16.2	1 179 441	1 472 579
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	17.2	226 481	226 000
10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	18.2	372 485	304 268
12 ديون تابعة			
13 رأس المال		10 000 000	10 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطات		4 301 347	399 999
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/-)			3 599 991
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		1 080 086	301 357
مجموع الخصوم		**53 103 919**	**40 575 207**

23

البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2016

السلام 2016

الميزانية بالف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2016	2015
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	18 923 368	15 851 680
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 حسابات لدى الهيئات المالية	2.2	210 776	83 177
5 تمويل الزبائن	3.2	29 377 096	21 268 340
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية-أصول	4.2	12 754	199 910
8 الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	53 056	14 804
9 أصول أخرى	6.2	946 118	179 282
10 حسابات التسوية	7.2	152 581	182 070
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	10 000	10 000
12 العقارات الموظفة	9.2	357 065	
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	3 000 787	2 697 882
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	60 318	88 062
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		53 103 919	40 575 207

البيانات المالية 2017

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2017	2016
1 البنك المركزي			
2 التزامات تجاه الهيئات المالية	12.2	15 996	
3 التزامات تجاه الزبائن	13.2	53 717 182	29 084 236
4 التزامات ممثلة بورقة مالية	14.2	10 925 029	5 427 617
5 الضرائب الجارية- خصوم	15.2	136 039	316 882
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	1 407 383	1 115 344
8 حسابات التسوية	17.2	2 385 541	1 179 441
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	74 375	226 481
10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	551 105	372 485
12 ديون تابعة			
13 رأس المال		10 000 000	10 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطات	20.2	5 381 433	4 301 347
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/-)			
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		1 181 246	1 080 086
مجموع الخصوم		**85 775 329**	**53 103 919**

البيانات المالية 2017

السلام 2017

الميزانية بالاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2017	2016
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	34 846 456	18 923 368
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 حسابات لدى الهيئات المالية	2.2	848 213	210 776
5 تمويل الزبائن	3.2	45 454 481	29 377 096
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية-أصول	4.2	26 386	12 754
8 الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	61 730	53 056
9 أصول أخرى	6.2	335 675	946 118
10 حسابات التسوية	7.2	262 280	152 581
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	10 000
12 العقارات الموظّفة	9.2	576 558	357 065
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	3 315 923	3 000 787
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	35 627	60 318
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**85 775 329**	**53 103 919**

البيانات المالية 2018

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الخصوم	الإيضاح	2018	2017
1	البنك المركزي			
2	التزامات تجاه الهيئات المالية	12.2	53 031	15 996
3	التزامات تجاه الزبائن	13.2	70 615 294	53 717 182
4	التزامات ممثلة بورقة مالية	14.2	14 816 207	10 925 029
5	الضرائب الجارية-خصوم	15.2	746 507	136 039
6	الضرائب المؤجلة-خصوم			
7	خصوم أخرى	16.2	1 817 870	1 407 383
8	حسابات التسوية	17.2	3 501 519	2 385 541
9	مؤونات لتغطية المخاطر ولأعباء	18.2	308 180	74 375
10	إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	945 502	551 105
12	ديون تابعة			
13	رأس المال		10 000 000	10 000 000
14	علاوات مرتبطة برأس المال			
15	احتياطات	20.2	4 820 009	5 381 433
16	فارق التقييم			
17	فارق إعادة التقييم			
18	ترحيل من جديد (+/-)	21.2	66 925	-
19	نتيجة السنة المالية (+/-)		2 418 015	1 181 246
	مجموع الخصوم		**110 109 059**	**85 775 329**

خارج الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الالتزامات	الإيضاح	2018	2017
أ	**التزامات ممنوحة**			
1	التزامات التمويل لصالح الهيئات المالية			
2	التزامات التمويل لصالح الزبائن	1.3	25 691 174	23 498 892
3	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية			
4	التزامات ضمان بأمر من الزبائن	2.3	6 652 933	6 399 363
5	التزامات أخرى ممنوحة			
ب	**التزامات محصل عليها**			
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	3.3	4 074 746	4 466 769
8	التزامات أخرى محصل عليها	4.3	49 851 715	32 417 578

41

البيانات المالية 2018

النسبة 2018

أعدت البيانات المالية بآلاف الدينار الجزائري حسب متطلبات الإفصاح الصادرة عن البنك المركزي

(1 دولار = 115.19 دج بتاريخ 2017/12/31)

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الأصول	الايضاح	2018	2017
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	27 980 262	34 846 456
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	حسابات جارية لدى الهيئات المالية	2.2	276 872	848 213
5	تمويل الزبائن	3.2	75 339 606	45 454 481
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية-أصول	4.2	31 254	26 386
8	الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	123 897	61 730
9	أصول أخرى	6.2	1 185 225	335 675
10	حسابات التسوية	7.2	394 440	262 280
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12	العقارات الموظفة	9.2	739 902	576 558
13	الأصول الثابتة المادية	10.2	3 939 365	3 315 923
14	الأصول الثابتة غير المادية	11.2	86 236	35 627
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول		**110 109 059**	**85 775 329**

البيانات المالية 2018

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الخصوم	الإيضاح	2018	2017
1	البنك المركزي			
2	التزامات تجاه الهيئات المالية	12.2	53 031	15 996
3	التزامات تجاه الزبائن	13.2	70 615 294	53 717 182
4	التزامات ممثلة بورقة مالية	14.2	14 816 207	10 925 029
5	الضرائب الجارية-خصوم	15.2	746 507	136 039
6	الضرائب المؤجلة-خصوم			
7	خصوم أخرى	16.2	1 817 870	1 407 383
8	حسابات التسوية	17.2	3 501 519	2 385 541
9	مؤونات لتغطية المخاطر ولأعباء	18.2	308 180	74 375
10	إعانات التجهيز -إعانات أخرى للاستثمارات			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	945 502	551 105
12	ديون تابعة			
13	رأس المال		10 000 000	10 000 000
14	علاوات مرتبطة برأس المال			
15	احتياطات	20.2	4 820 009	5 381 433
16	فارق التقييم			
17	فارق إعادة التقييم			
18	ترحيل من جديد (+/-)	21.2	66 925	-
19	نتيجة السنة المالية (+/-)		2 418 015	1 181 246
	مجموع الخصوم		**110 109 059**	**85 775 329**

خارج الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الالتزامات	الإيضاح	2018	2017
أ	**التزامات ممنوحة**			
1	التزامات التمويل لصالح الهيئات المالية			
2	التزامات التمويل لصالح الزبائن	1.3	25 691 174	23 498 892
3	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية			
4	التزامات ضمان بأمر من الزبائن	2.3	6 652 933	6 399 363
5	التزامات أخرى ممنوحة			
ب	**التزامات محصل عليها**			
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	3.3	4 074 746	4 466 769
8	التزامات أخرى محصل عليها	4.3	49 851 715	32 417 578

41



2019 السداسي

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الأصول	الايضاح	2019	2018
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	27 584 242	27 980 262
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	تمويل الهيئات المالية	2.2	515 459	276 872
5	تمويل الزبائن	3.2	95 582 580	75 339 606
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية- أصول	4.2	40 968	31 254
8	الضرائب المؤجلة- أصول	5.2	76 542	123 897
9	أصول أخرى	6.2	1 008 461	1 185 225
10	حسابات التسوية	7.2	512 999	394 440
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12	العقارات الموظفة	9.2	714 078	739 902
13	الأصول الثابتة المادية	10.2	4 747 742	3 939 365
14	الأصول الثابتة غير المادية	11.2	223 896	86 236
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول		**131 018 967**	**110 109 059**



الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الخصوم	الإيضاح	2019	2018
1	البنك المركزي			
2	ودائع الهيئات المالية	12.2	116 778	53 031
3	ودائع الزبائن	13.2	84 671 904	70 615 294
4	سندات الاستثمار	14.2	19 119 923	14 816 207
5	الضرائب الجارية- خصوم	15.2	686 076	746 507
6	الضرائب المؤجلة- خصوم			
7	خصوم أخرى	16.2	2 527 178	1 817 870
8	حسابات التسوية	17.2	3 207 078	3 501 519
9	مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	354 911	308 180
10	إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	1 322 918	945 502
12	ديون تابعة			
13	رأس المال	20.2	15 000 000	10 000 000
14	علاوات مرتبطة برأس المال			
15	احتياطات	21.2	904 791	4 820 009
16	فارق التقييم			
17	فارق إعادة التقييم			
18	ترحيل من جديد (+/-)	22.2	-900 000	66 925
19	نتيجة السنة المالية (+/-)		4 007 410	2 418 015
	مجموع الخصوم		**131 018 967**	**110 109 059**

خارج الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الالتزامات	الإيضاح	2019	2018
أ	**التزامات ممنوحة**			
1	التزامات التمويل لصالح الهيئات المالية	1.3	9 800	
2	التزامات التمويل لصالح الزبائن	2.3	32 650 526	25 691 174
3	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية			
4	التزامات ضمان بأمر من الزبائن	3.3	7 733 028	6 652 933
5	التزامات أخرى ممنوحة			
ب	**التزامات محصل عليها**			
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	4.3	4 667 183	4 074 746
8	التزامات أخرى محصل عليها	5.3	105 803 261	49 851 715